Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

حول اجتماعات الجمعية العامة الـ 147، والدورة الـ 212، للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

لواندا، أنغولا، 23–27 تشرين الأول/أكتوبر 2023

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،

حول *اجتماعات* الجمعية العامة الـ 147، والدورة الـ 212، للمجلس الحاكم،

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي،

لواندا ، أنغولا ،23–27 تشرين الأول/أكتوبر 2023

مقدمة:

بدعوة من الجمعية الوطنية في انغولا ، انعقدت اجتماعات الجمعية العامة السابعة والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ 212 للمجلس الحاكم للاتحاد والاجتماعات ذات الصلة في الجمعية الوطنية في انغولا من 23 إلى 27 تشرين الأول /أكتوبر 2023.

شاركت في هذه الفعاليات وفوداً برلمانية تمثل (128) برلماناً أعضاءً في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تقدم للبرلمانات والمجالس العربية الموقرة، هذا التقرير الذي يقدم عرضاً لأبرز وقائع الاجتماعات، وأهم القضايا التي تم تداولها، وما تمخضت عنه من نتائج وقرارات. والأمانة العامة للاتحاد تأمل أن تتلقى أي ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذا التقرير ومضمونه، ليتسنى لنا أخذها عند إعداد أي تقارير مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة. وسيتمّ لاحقاً ترجمة التّقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وسيوزّع على البرلمانات والمجالس العربية الموقّرة، تعميماً للفائدة.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
حفل الافتتاح	04-01
اجتماعات الدورة الـ 212 للمجلس الحاكم	31-05
اجتماعات الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي	77-32
اللجنة التنفيذية	85-78
منتدى النساء البرلمانيات	85
منتدى البرلمانيين الشباب	86
اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى	97-87
اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي	110-98
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	119-111
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	126-120
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	127
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية	127
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية	127
أنشطة الاتحاد البرلماني العربي	128
الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على البنود الطارئة	132-129
الخاتمة	133

أولاً – حفل الافتتاح

أقيم الحفل الافتتاحي للجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي في بايا Baía لواندا، أنغولا عند الساعة 19:00 يوم الإثنين 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وعزفت أوركسترا كابوسوكا السيمفونية النشيد الوطني لأنغولا ، ونشيد الاتحاد البرلماني الدولي الجديد.

ورحبت ***السيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة الجمعية الوطنية في أنغولا*** بالمندوبين إلى لواندا باسم شعب أنغولا وأعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم 220 عضواً، وقالت إن حضورهم دليل على التزامهم ببناء جسور الحوار والأخوة. وستشهد الجمعية العامة معلماً تاريخياً للاتحاد البرلماني الدولي، بانتخاب واحدة من أربع مرشحات إفريقيات لمنصب الرئيس. وفي زمن النزاع في جميع أنحاء العالم، يتعين على البرلمانيين أن يسعوا إلى بناء السلام وتعزيز التزامهم بالعدل وتعزيز المؤسسات، تماشياً مع موضوع الجمعية العامة.

واستجابة لانتشار النزاعات العنيفة في جميع أنحاء العالم، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل لضمان أقصى قدر من الحفاظ على حياة الإنسان وكرامته، وأن يوحّد قواه للمكافحة من أجل السلام العالمي. ويحتاج قادة العالم أيضاً إلى العمل على ضمان الحريات الأساسية وتهيئة عالم أقل عرضة لعدم المساواة. وقد دمرت حياة الأنغوليين بسبب أكثر من 30 عاماً من النزاع، ولكنهم تعلموا الطريق إلى السلام والمصالحة وإعادة الإعمار، الأمر الذي أدى بدوره إلى التنمية والاستقرار والتماسك الاجتماعي. وتمنت للمندوبين إقامة ممتعة في لواندا وأعربت عن أملها في أن تبقى الجمعية العامة أمداً طويلاً في ذاكرتهم.

وذكر ***سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي*** أن الجمعية العامة الـ147 هي مناسبة ميمونة وهامة، باعتبارها أول مناسبة تعقد في بلد إفريقي ناطق بالبرتغالية. وبصفته إفريقياً، فقد كان سعيداً لأنها المرة الثانية خلال عام التي تعقد فيها الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في إفريقيا، بعد الجمعية العامة الـ 145 في رواندا. وأعرب عن إيمانه بأن إفريقيا مليئة بالإمكانات وحث

قادة القارة على حشد هذه الإمكانات لدعم مجتمعاتهم. وهنأ فخامة الرئيس لورينسو باعتباره مناصراً للسلام والإدماج، ليس فحسب في أنغولا، ولكن أيضاً في المنطقة الأوسع. وفي وقت سابق من العام، زار عدة بلدان في غرب إفريقيا تعاني من عدم الاستقرار السياسي، وتمت طمأنته من قادتها أنهم يدركون تماماً التحديات التي يواجهونها في استعادة السلام والعدل والمؤسسات القوية. وقد خرج بانطباع وبعزم أكبر على حشد المجتمع العالمي لدعم قيادة وشعب تلك البلدان.

وفي سياق موضوع الجمعية العامة، أدرك الاتحاد البرلماني الدولي أن المؤسسات القوية تعني برلمانات قوية أولاً وقبل كل شيء. وأثنى على بلدان منطقة الجنوب الإفريقي لارتفاع مستوى تمثيل المرأة في برلماناتها؛ وتولت رئيسات البرلمان رئاسة ما لا يقل عن 12 برلماناً في المنطقة. ومن الجوانب الأخرى التي لا يمكن للبرلمانات أن تتجاهلها هي سعيها إلى أن تصبح مؤسسات أقوى من خلال التحول الرقمي، وهو الإمكانية التي يلزم الاستفادة منها لجعل الأعمال البرلمانية أكثر فعالية وأكثر توافقاً مع احتياجات الشعب وتطلعاته. وأعرب عن أمله في أن يبذل المندوبون، في مداولاتهم، كل جهد ممكن للارتقاء إلى مستوى شعار الاتحاد البرلماني الدولي: من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

وألقى ***السيد بارفيه أونانغا–أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي*****، رسالة باسم السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة،** الذي وجه أحر تحياته واعتذر عن عدم تمكنه من الحضور شخصياً بسبب العديد من المسائل الملحة المدرجة في جدول أعماله. وتعرب الأمم المتحدة عن امتنانها للاتحاد البرلماني الدولي لما يقوم به من عمل في مجال تعزيز إدماج القانون الدولي والمعاهدات الدولية في القانون المحلي، وجهوده الدؤوبة لتعزيز سيادة القانون على الصعيد العالمي وتعزيز تعددية الأطراف، ودعمه الثابت لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واستجابة للتحديات العالمية المتداخلة المتمثلة في النزاعات العنيفة والإرهاب والتطرف وحالة الطوارئ المناخية والجوائح وأوجه عدم المساواة الآخذة في الاتساع – وكلها تسبب أكبر معاناة لأشد الفئات ضعفاً – دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى زيادة الدبلوماسية والحوار لإعادة بناء توافق الآراء العالمي.

ولقد نهضت أنغولا من رماد نزاع بين الأشقاء دام عقوداً من الزمن لتصبح أرضاً مليئة بالإمكانات، ولم يكن مفاجئاً أن يعين الاتحاد الإفريقي فخامة الرئيس لورينسو مناصراً من أجل السلام والمصالحة. ويجب اعتبار السلام شرطاً أساسياً للتنمية والحوار المستدامين، وتدعو الحاجة إلى أنظمة سياسية شاملة

لبناء دول أقوى وأكثر انسجاماً. في إفريقيا، ظلت نسبة 90٪ من أهداف التنمية المستدامة بعيدة عن المسار الصحيح، بسبب التخفيضات في حصة القارة من التجارة العالمية، وتصاعد النزاع العنيف والمؤسسات الضعيفة أو غير الفعالة. وترد حاجة إلى مؤسسات قوية ليس فحسب في إفريقيا، ولكن في جميع أنحاء العالم وكجزء من نظام متعدد الأطراف نشط ومصلح.

وشكر ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، الجمعية الوطنية في أنغولا على استضافتها القديرة للجمعية العامة الـ 147. لقد صُدم عندما علم في بداية ولايته أن الاتحاد البرلماني الدولي لم يعقد جمعية عامة في بلد ناطق بالبرتغالية منذ العام 1962، في البرازيل، ولذلك فقد شعر بسعادة غامرة لأن الجمعية العامة الأخيرة في فترة توليه منصبه تعقد في مدينة لواندا الجميلة، التي ستكون في الأيام القليلة المقبلة عاصمة عالمية للبرلمانات. كانت لواندا مدينة مثالية للحديث فيها السلام؛ وبعد سنوات عديدة من النزاع، عرف الأنغوليون جيداً الدور الأساسي الذي يؤديه السلام في ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكانت الجمعية العامة تنعقد في وقت كانت فيه الصفحات الأولى من الصحف مليئة بقصص النزاعات: في أوكرانيا والشرق الأوسط وإفريقيا وميانمار وأفغانستان. وفي جميع هذه الحالات، يدين الاتحاد البرلماني الدولي من دون تحفظ جميع الأعمال الوحشية واللاإنسانية، ويشجع الطرفين المتعارضين على العمل معاً من أجل الدخول في حوار، والسعي إلى حل سلمي للنزاعات والصراعات.

وبعد جائحة كوفيد-19، اعتقد الناس أنه سيكون من الممكن العودة إلى عالم طبيعي، ولكن ظهرت العديد من التحديات والأزمات الأخرى. لذلك تحتاج البرلمانات إلى تكثيف إجراءاتها لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030، والاستعداد لتأثير التقنيات الجديدة والرقمنة على عملها وعلى المجتمع بشكل عام. في عام يصادف الذكرى الـ75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجب على البرلمانات أن تتطلع إلى دعم سيادة القانون وحماية الحريات الأساسية للشعب. وطوال فترة ولايته كرئيس للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستنتهي في الجمعية العامة الحالية، عمل من دون كلل لتعزيز بروز الاتحاد البرلماني الدولي، وتنفيذ استراتيجيته، والنضال من أجل السلام والتنمية، وتوطيد الحوكمة الرشيدة للمنظمة. وتمنى لخلفه، الذي من المرجح أن يكون امرأة من إفريقيا، كل النجاح في نقل الاتحاد البرلماني الدولي إلى المرحلة التالية من تاريخه اللامع.

وأعرب ***فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس أنغولا*** ، عن ارتياحه الشخصي وسعادة جميع الأنغوليين بحقيقة أن الجمعية العامة الـ 147 ستعقد في لواندا. فأنغولا بلد السلام والمصالحة، والتنوع الديني والثقافي الواسع، والموارد الطبيعية الواسعة النطاق، ويبذل جهود متواصلة لتعزيز التنمية المستدامة، والعدل الاجتماعي. وجمعيتها الوطنية هي الضامن الرئيسي لسيادة القانون، وتعزيز حريات المواطنين وحقوقهم، ووضع سياسات تمثل ثروة تنوع البلد. إن أكبر إنجاز حققته أنغولا هو مصالحتها الوطنية وعودتها إلى الاستقرار السياسي، وهي تسعى جاهدة إلى تقاسم وتعزيز حلول للسلام تقوم على تلك النجاحات بين جيرانها في منطقتي البحيرات الكبرى والجنوب الإفريقي.

وتتيح الدبلوماسية البرلمانية فرصة قيّمة لحل النزاعات وضمان السلم والأمن العالميين. ورداً على التصعيد الأخير للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، من الضروري إسكات أصوات المدافع، وتمهيد الطريق لجميع أنواع الدبلوماسية من أجل تجنب وقوع كارثة إنسانية. فالإقامة الفعّالة لدولة فلسطين هو وحده الذي سيضع حداً لدورة الكراهية والعنف المستمرة منذ 75 عاماً. وشكر مرة أخرى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على اختيارها أنغولا مضيفة للجمعية العامة، وأعرب عن أمله في أن تساهم مداولاتها بشكل موضوعي وملموس في حل مختلف المشاكل التي تواجه العالم.

وأعلن فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو افتتاح الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

*****

ثانياً – اجتماعات الدورة الـ212 للمجلس الحاكم:

انعقدت في إطار الجمعية العامة السابعة والأربعين بعد المائة، اجتماعات الدورة الـ **212**، للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الدورة الـ 212 للمجلس الحاكم، المتضمنة البنود التالية:

1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ211 للمجلس الحاكم

3. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ147

4. تقرير الرئيس

(أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ211 للمجلس الحاكم

(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

5. التقرير المرحلي للأمين العام بشأن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ211 للمجلس الحاكم

سيطلع الأمين العام المجلس الحاكم على أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ دورته السابقة ويقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026.

6. النتائج المالية للعام 2022

ستتم إحاطة المجلس الحاكم بالنتائج المالية المدققة للعام 2022 ودعوته إلى الموافقة على الحسابات وكذلك الإدارة المالية للأمين العام، المرجأة من الدورة الـ211 للمجلس الحاكم.

7. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي

8. الموازنة الموحدة للعام 2024

ستتم دعوة المجلس الحاكم إلى اعتماد الموازنة الموحدة للعام 2024.

9. المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

سيتلقى المجلس الحاكم تحديثاً عن آخر التطورات بشأن إنشاء مكاتب إقليمية في الأوروغواي وجمهورية مصر العربية.

10. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

(أ) حالة عضوية الاتحاد البرلماني الدولي

(ب) النظر في الطلبات الخاصة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

(ج) حالة برلمانات معينة

سيحصل المجلس الحاكم على تحديث عن حالة بعض البرلمانات.

11. فريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

سيتم اطلاع المجلس الحاكم على أنشطة فريق العمل.

12. تحديث بشأن سياسات الاتحاد البرلماني الدولي

سيتم إطلاع المجلس الحاكم على نتيجة المشاورات مع مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) في ما يتعلق بإعداد سياسة لمكافحة التحرش لاجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وفعالياته.

(أ) سياسة لمنع ومعالجة التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي.

وسيطّلع المجلس الحاكم على نتائج المشاورات مع فريق الشراكة الجندرية بشأن تطوير سياسة لمنع ومعالجة التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي.

(ب) الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة والانفتاح.

سيُدعى المجلس الحاكم إلى إقرار مدونة قواعد السلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي واختصاصات لجنة الرقابة والأخلاقيات التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

13. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

سيُدعى المجلس الحاكم إلى الموافقة على قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

14. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

سيستعرض المجلس الحاكم في تقارير الهيئات واللجان التالية وسيجري انتخابات لملء أي مناصب شاغرة:

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

(ج) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(د) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(هـ) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

(و) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

(ز) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(ح) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

(ط) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

15. تعيين اثنين من المدققين الداخليين للعام 2024

(راجع القاعدة 41 من قواعد المجلس الحاكم)

16. انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

(المادة 19 من النظام الأساسي، والقواعد 6، 7، و8 من قواعد المجلس الحاكم)

سينتخب المجلس الحاكم رئيساً جديداً ليحل محل معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)، الذي تنتهي فترة ولايته في الدورة الـ212.

17. انتخابات اللجنة التنفيذية

(راجع المادة 21 (ي) من النظام الأساسي، والقواعد 37 و38 و39 من قواعد المجلس الحاكم)

سينتخب المجلس الحاكم سبعة أعضاء من اللجنة التنفيذية ليحلوا محل السيدة ب. كرايريكش (تايلاند)، والسيد أ. سيدوف (أوزبكستان)، والسيد ي. فلوريس غارسيا (تشيلي)، والسيد ر. رباني (باكستان)،

والسيدة و. أنياكون (أوغندا)، والسيد ج. ف. ن. مودندا (زيمبابوي)، والسيدة ج. ألم إريكسون (السويد) الذين تنتهي ولايتهم في الدورة الـ212 للمجلس الحاكم، والسيدة و. كيفالوجيانى (اليونان)، التي عُينت وزيرة؛ والسيد ج. ي. إيشانيز (إسبانيا) والسيد ف. مارشان (فرنسا)، اللذان لم يعودا عضوين في البرلمان.

18. تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

19. ما يستجد من أعمال

ناقش المجلس بنود جدول أعماله وفق ما هو مبين أعلاه، واتخذ حولها القرارات اللازمة، وفي ما يلي عرض لبعض قرارات المجلس، (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ147

اقترح المجلس الحاكم في جلسته الأولى المنعقدة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023 انتخاب السيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة الجمعية الوطنية في أنغولا، رئيسة للجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

****

2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطته منذ الجمعية العامة الـ146. وانتهز المجلس الحاكم الفرصة للإعراب عن امتنانه للرئيس، الذي أظهر التزاماً حقيقياً بخدمة الاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنوات الثلاث من ولايته.

****

3. تقرير الأمين العام

أحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير الذي قدمه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي عن الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي على مدار الأشهر التسعة الماضية لتنفيذ الاستراتيجية. منذ كانون الثاني/يناير 2023، نظم الاتحاد البرلماني الدولي:

- 32 نشاط دعم وطني في 12 بلداً لبناء قدرات البرلمانات مؤسسياً، وبشأن المسائل المواضيعية الرئيسية،
- 47 فعالية إقليمية وعالمية لحشد الإجراءات البرلمانية والاستفادة منها وتيسير التعلم: 16 بالحضور الشخصي، و26 عبر الإنترنت، و5 في شكل هجين.

كما أصدر الاتحاد البرلماني الدولي ثمانية منشورات.

وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للأمين العام وفريقه للعمل الممتاز الذي تم إنجازه في هذا الوقت القصير، ولا سيما لالتزامهم بأهداف استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. وأكد التقرير الثقة التي وضعها دائماً في الأمين العام وفريقه، الذي شجعوه على الحفاظ على الزخم الواعد لتحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية بنجاح. وفي هذا السياق، أبرزوا أيضاً ضرورة تحويل التوصيات والقرارات المنبثقة عن مختلف الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي إلى إجراءات لصالح الشعب.

وسيتم تقديم تقرير أكثر شمولاً عن تأثير عمل الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2023 إلى الأعضاء في الجمعية العامة المقبلة، وفقاً للممارسة المعتادة.

******

4. النتائج المالية للعام 2022

نظر المجلس الحاكم في التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للعام 2022. وبما أن الجمعية العامة الأولى للعام 2023 قد عقدت بشكل استثنائي في أوائل شهر آذار/مارس، ولم يكن يرد وقت كاف لإكمال المراجعة الخارجية للحسابات، فقد قرر المجلس الحاكم الموافقة على حسابات العام 2022 في جلسته الثانية للعام 2023 في لواندا.

وقدمت النتائج المالية لعام 2022 السيدة ج. ألم إريسكون (السويد)، رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل. وقد أعدت البيانات المالية في امتثال تام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأفادت بأن مراجع الحسابات الخارجي، المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند، قد أعرب للجنة الفرعية المعنية بالتمويل عن أن البيانات المالية دقيقة والضوابط الداخلية للاتحاد البرلماني الدولي قوية. وخلال السنة قيد الاستعراض، انخفض صافي الأصول بسبب الخسائر الاستثمارية غير المحققة البالغة 0.8 مليون فرنك سويسري. شهدت الأسواق العالمية أسوأ أداء لها منذ أكثر من عقد بسبب اندلاع الحرب في

أوكرانيا، وارتفاع أسعار الفائدة والضغوط التضخمية العالمية. لحسن الحظ، كان وضع السوق قد استقر في العام 2023 وظلت عائدات الاتحاد البرلماني الدولي الاستثمارية الطويلة الأجل إيجابية ومستهدفة. وأحاطت السيدة ألم إريكسون علماً بأن حالة متأخرات اشتراكات الأعضاء قد ازدادت خلال السنوات الأخيرة. ارتفعت متأخرات برلمان جمهورية فنزويلا البوليفارية كل عام بنحو 100,000 فرنك سويسري وبلغت الآن 626,000 فرنك سويسري، وكان هناك أعضاء آخرون متأخرون في جميع المناطق التي كانت الأمانة العامة على اتصال منتظم بها. شجعت السيدة ألم إريكسون جميع الأعضاء على العمل من خلال مجموعاتهم الجيوسياسية لخفض قائمة المتأخرات. ومع ذلك، أكدت أن الاتحاد البرلماني الدولي قد وضع حكماً بشأن جميع ديونه المستحقة منذ فترة طويلة، إذا قرر المجلس الحاكم تعليق حقوق عضوية الاتحاد البرلماني الدولي لأي برلمانات أعضاء وشطب متأخرات اشتراكاتها.
وقدم مراجع الحسابات الداخلي، السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، تقريره الذي نقل فيه رأيه بأن الحسابات تعكس بشكل حقيقي وعادل الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وامتثلت لجميع المعايير والقواعد الحالية. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن رأي إيجابي من دون أي تحفظات على البيانات المالية، مؤكداً أن جميع التوصيات السابقة قد اكتملت أو أنها قيد التنفيذ. ولم تقدم سوى توصية طفيفة واحدة قبلتها إدارة الاتحاد البرلماني الدولي وهي تنفذها بالفعل. تأثرت النتيجة الإجمالية للعام 2022 بأداء سوق الاستثمار العالمي.
وأشار السيد غريفروي إلى أنه منذ بدء ولايته كمراجع داخلي للحسابات، للسنة المالية 2020، زاد إجمالي المتأخرات بمقدار 0.4 مليون فرنك سويسري على الرغم من أن معظم الزيادة نشأت عن بضع حالات فردية خلال فترة اقتصادية صعبة للغاية. كما أوصى بضرورة تعميم البيانات المالية للاتحاد البرلماني الدولي على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بمجرد مراجعتها ووضعها في صيغتها النهائية، وفي موعد أقصاه 30 حزيران/يونيو من كل عام على أي حال.
وخلص السيد غريفروي إلى أن الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي لها أساس قوي يقوم على الضوابط الداخلية وأن وضعها المالي سليم. وأوصى بأن يوافق المجلس الحاكم على البيانات المالية للعام 2022، وعلى إدارة الأمين العام.

ووردت مداخلات من القاعة تهنئ فيها اللجنة الفرعية للتمويل وفريق الأمانة العامة على شفافيتها المالية، وطلب إيضاحات بشأن عملية استعراض البيانات المالية وطلب معلومات عن كيفية ضمان استقلالية مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين.

ووافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية للعام 2022.

******

5. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي

تلقى المجلس الحاكم تقريراً عن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 31 تموز/يوليو 2023 وقائمة مستكملة بالاشتراكات المقررة غير المسددة. وأشارت السيدة ألم إريكسون، وهي تقدم تقاريرها باسم اللجنة التنفيذية، إلى أن أداء موازنة الاتحاد البرلماني الدولي يسير على الطريق الصحيح للسنة حتى الآن وأن الشؤون المالية للمنظمة سليمة ومستقرة حالياً. وقد بدأت عوائد الاستثمار بالفعل في الانتعاش خلال النصف الأول من العام 2023، كما أن وضع التمويل الطوعي كان سليماً أيضاً للفترة المتبقية من العام 2023. وأعربت عن سرورها للإبلاغ عن استمرار دفع متأخرات الاشتراكات خلال الجمعية العامة، حيث أن جميع الأعضاء حريصون على ممارسة حقوقهم الكاملة في التصويت والمشاركة خلال أسبوع هام للاتحاد البرلماني الدولي.

******

6. الموازنة الموحّدة للعام 2024

جرى عرض مشروع الموازنة الموحّدة للعام 2024 على المجلس الحاكم. وقد أعد مشروع الموازنة تحت إشراف اللجنة الفرعية للتمويل واستعرضته اللجنة التنفيذية بالتفصيل. وأوجزت السيدة ألم إريكسون، التي قدمت تقاريرها باسم اللجنة التنفيذية، مشروع الموازنة الذي يتوقع أن يصل مجموعه إلى 17.7 مليون فرنك سويسري في الإيرادات والنفقات. وسلطت الضوء على أن عمل الاتحاد البرلماني الدولي سيستمر عبر الأهداف الخمسة المحددة في الاستراتيجية للفترة 2022-2026، مع تركيز إضافي في عدد قليل من المجالات المحددة. وسيحافظ الاتحاد البرلماني الدولي على زخمه بشأن العمل المناخي اعتباراً من العام 2023، وسيركز أيضاً تركيزاً خاصاً على عمله في مجال السلام، نظراً للأزمات

والنزاعات المتعددة الجارية حالياً أو الناشئة. وفي الوقت نفسه، ستواصل المنظمة الاستثمار في تحولها الرقمي لتعزيز تأثيرها وكذلك إنجازها للأعضاء.

ومن حيث الإيرادات، تضمنت الموازنة الأساسية زيادة بنسبة 3٪ في مجموع الاشتراكات المقررة، على نحو ما سبق أن وافق عليه المجلس الحاكم، من أجل إعادة التوازن إلى مجموع الاشتراكات بحلول نهاية فترة الاستراتيجية الحالية للعودة إلى مستواها في العام 2010. وفي الوقت نفسه، كان من المتوقع في البداية أن ينخفض الدخل الطوعي انخفاضاً طفيفاً بسبب انتهاء صلاحية بعض المنح الكبيرة المتعددة السنوات. ومن المرجح أن تحشد المنح الجديدة من المانحين ولكن العقود والاتفاقات لم توضع بعد، ولذلك اتخذ نهج حكيم لإظهار تلك الإيرادات في الموازنة. شجعت السيدة ألم إريكسون جميع الأعضاء على المساعدة في حشد التبرعات للاتحاد البرلماني الدولي من داخل بلدانهم ومجموعاتهم الجيوسياسية. ووافق المجلس الحاكم على الموازنة الموحّدة للعام 2024.

******

7. المكاتب الإقليمية

أحيط المجلس الحاكم علماً بالتقدم المحرز في ما يتعلق بإنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي. ووقع اتفاق مع حكومة الأوروغواي في حزيران/يونيو 2023، يمنح الاتحاد البرلماني الدولي مركز منظمة دولية في الأوروغواي. وكان توقيع الاتفاق الخطوة الأولى نحو إنشاء مكتب إقليمي في منطقة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتمثلت الخطوة التالية في التفاوض على اتفاق عملي مع برلمان الأوروغواي لتحديد عنصر الموازنة، والعنصر اللوجستي.

وبالإضافة إلى ذلك، تجري حالياً مفاوضات بين حكومة جمهورية مصر العربية، والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الاعتراف بالاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية تتمتع بالحصانات والامتيازات المناسبة.

******

8. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

بناء على توصية اللجنة التنفيذية، وافق المجلس الحاكم على انضمام برلمان جزر البهاما إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ورحّب المجلس الحاكم ببرلمان جزر البهاما ترحيباً حاراً وحثه على الوفاء بالالتزامات التي تأتي مع العضوية.

ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بالإبقاء على مركز المراقب الدائم لمجلس بلدان الشمال الأوروبي والجمعية البرلمانية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون الاقتصادي، والاتحاد البرلماني للأمريكيتين، وإعادة تنشيط مركز المراقب الدائم لمنظمة الدول الأمريكية. وبتصويت 22 معارضاً، و10 مؤيداً، وامتناع عضوين عن التصويت، رفض المجلس الحاكم طلب جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية الحصول على مركز المراقب، الذي أوصت اللجنة التنفيذية بالموافقة عليه في وقت سابق من الأسبوع.

وأُطلع المجلس الحاكم على حالة بعض البرلمانات، التي نُظمت في أربع فئات حسب خطورة الحالة، واعتمد عدداً من التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية.

وفي الفئة الأولى التي تضم البرلمانات غير العاملة، كان يرد القليل من التطور في الوضع في **أفغانستان** منذ العام 2021، عندما علّقت طالبان البرلمان. ولذلك، حافظ المجلس الحاكم على قراره السابق بالسماح للبرلمان السابق بالمشاركة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب غير مصوّت.

وقد تفاقم الوضع تدريجياً في **هايتي** وفي كانون الثاني/يناير 2023 وصل إلى نقطة لم يعد فيها برلمان فاعل. ونظراً للحالة الأمنية في البلد، كانت احتمالات إجراء الانتخابات ضعيفة. ولم تسدد هايتي اشتراكاتها للاتحاد البرلماني الدولي منذ العام 2019، مما يعني أنها مسؤولة عن تعليق حقوق عضويتها بموجب المادة 5، الفقرة 3 من النظام الأساسي. وبناء على توصية اللجنة التنفيذية، وافق المجلس الحاكم على تعليق حقوق هايتي في العضوية إلى حين انتخاب برلمان جديد.

والحالة في **ميانمار** مماثلة للحالة في أفغانستان. ومن التطورات الإيجابية التقارير التي تفيد بنقل الزعيمة السابقة السيدة أونغ سان سو كي من السجن إلى الإقامة الجبرية، مع إسقاط بعض التهم الموجهة إليها. وفي ضوء عدم حدوث أي تغيير ملموس في الحالة، حافظ المجلس الحاكم على قراره السابق

بالاعتراف باللجنة التي تمثل بيبداونغسو هلوتاو بوصفها محاوراً للاتحاد البرلماني الدولي، بمشاركة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب غير مصوّت.

وكانت **النيجر** رابع دولة على التوالي في إفريقيا، بعد غينيا ومالي وبوركينا فاسو، تشهد انقلاباً في 26 تموز/يوليو 2023. وفي وقت لاحق، تم تعليق عضوية النيجر في الاتحاد الإفريقي. ومن حيث المبدأ، أدان الاتحاد البرلماني الدولي الانقلاب في النيجر. وظل الأمين العام على اتصال ببعض أعضاء البرلمان المنحل. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام، قدم رئيس وزراء النيجر تأكيدات بأنه يجري اتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء مجلس انتقالي وطني. وأعرب المجلس الحاكم عن قلقه إزاء الحالة، وأحاط علماً مع الأسف بالافتقار الحالي إلى مؤسسة برلمانية، ودعا إلى العودة السريعة إلى النظام الدستوري، وأوصى الأمين العام بمواصلة العمل مع البلد لاستكشاف أفضل السبل التي يمكن بها تقديم المساعدة إلى المجلس الوطني الانتقالي المزمع إنشاؤه.

وفي **جمهورية السودان**، تغير الوضع إلى الأسوأ، مع عدم وجود برلمان عامل منذ نيسان/أبريل 2019 بعد وقوع انقلاب. وقد اندلعت الآن حرب أهلية، حيث انخرط فصيلان عسكريان في نزاع قاتل، مما تسبب في أزمة إنسانية خطيرة في البلد. وفي هذا الصدد، حافظ المجلس الحاكم على قراره السابق بتعليق عمل برلمان جمهورية السودان إلى حين إجراء انتخابات جديدة.

وفي الفئة الثانية التي تضم البرلمانات الانتقالية، يرد في **بوركينا فاسو** حالياً جمعية تشريعية انتقالية شاملة وفعالة. وقد زار الأمين العام بوركينا فاسو وأكد استعداد السلطات لمواصلة العمل مع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل التعجيل بالعودة إلى الحكم الدستوري. ووقّع الاتحاد البرلماني الدولي اتفاقاً للمساعدة التقنية مع البرلمان الانتقالي. كان من المقرر أن تنتهي الفترة الانتقالية في تموز/يوليو 2024 ولكن من المرجح أن تتأخر بسبب المخاوف الأمنية المستمرة. وأحاط المجلس الحاكم علماً بتلك التطورات، وأعرب عن أمله في أن تنجح الجهود المبذولة للتعجيل بالعودة إلى الحكم الدستوري، وكرر تأكيد رغبة الاتحاد البرلماني الدولي في مواصلة دعم الجمعية التشريعية الانتقالية.

وفي **تشاد**، تم إنشاء برلمان انتقالي في تشرين الأول/أكتوبر 2021 ووافق مؤخراً على دستور جديد، سيتم طرحه للاستفتاء. ويقدم الاتحاد البرلماني الدولي الدعم في مجال بناء القدرات للإدارة البرلمانية. وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتطورات الأخيرة وحث السلطات الانتقالية على الإسراع بالجهود الرامية

إلى العودة إلى النظام الدستوري، بما في ذلك تنظيم الاستفتاء الدستوري في كانون الأول/ديسمبر 2023 وتنظيم الانتخابات التشريعية اللاحقة.

وكانت **غابون** إضافة أخرى إلى قائمة البلدان في إفريقيا التي شهدت مؤخراً انقلاباً، في القضية الحالية في 30 آب/أغسطس 2023 بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وقد أصدر الاتحاد البرلماني الدولي بياناً يدين هذا التحول في الأحداث من حيث المبدأ، وقد علّق الاتحاد الإفريقي عضوية غابون. وقد أنشئ برلمان انتقالي، والتقى الأمين العام برئيسه الذي يرأس وفداً إلى الجمعية العامة الحالية. وأعرب الأمين العام عن أمله في زيارة البلد قريباً للتأكد من التزام السلطات بالعودة إلى الحكم الدستوري. وأحاط المجلس الحاكم علماً بإنشاء البرلمان الانتقالي وطلب أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع السلطات لدعم العودة السريعة إلى النظام الدستوري.

وتعتبر **غينيا** في وضع مماثل لحالة بوركينا فاسو ومالي، مع ورود هيئة انتقالية تعمل مع الاتحاد البرلماني الدولي. وكان الأمين العام قد زار البلد في أيار/مايو 2023، حيث أوضحت السلطات أن الجيش قد تدخل لإصلاح القضايا التي نشأت نتيجة تجاوزات الإدارة السابقة. وتعهد الجيش بعدم البقاء في السلطة لفترة أطول من اللازم. وقد حضر الأمين العام أيضاً، خلال زيارته، بدء مناقشة دستورية وتناول هذه المناقشة بهدف اعتماد دستور جديد وإنهاء الفترة الانتقالية بحلول العام 2025. وأوصى المجلس الحاكم بمواصلة العمل مع الهيئة الانتقالية وأعرب عن أمله القوي في أن تلتزم غينيا بخريطة الطريق الدستورية التي ستؤدي إلى إجراء الانتخابات في العام 2025.

وكانت **دولة ليبيا** في وضع مستعصي على الحل لبعض الوقت؛ ظل البرلمان المنتخب في العام 2014 محاور الاتحاد البرلماني الدولي لكن الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2021 لم تجر. أدت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة المتنافسة والفيضانات الشديدة في أيلول/سبتمبر 2023 إلى تفاقم الوضع الصعب بالفعل في البلاد. بعد اعتماد قانون انتخابي جديد مؤخراً، كان من المتوقع الآن إجراء الانتخابات بحلول حزيران/يونيو 2024. وشجع المجلس الحاكم السلطات على ضمان التزامها بالجدول الزمني المعلن، وحث الأمين العام على مواصلة عمله مع مجلس النواب.

وتعتبر **مالي** في وضع مماثل لحالة بوركينا فاسو وغينيا. تم اعتماد دستور جديد في حزيران/يونيو 2023 من خلال الاستفتاء ولكن الانتخابات اللاحقة تأجلت الآن. ويقدم الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة

لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي للقيام بأنشطة التوعية، فضلاً عن توفير التدريب للموظفين البرلمانيين. وأحاط المجلس الحاكم علماً باعتماد الدستور الجديد، وأعرب عن قلقه إزاء تأخر الانتخابات، وأعرب عن أمله في إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى إنشاء برلمان كامل العضوية.

وفي **جنوب السودان**، كان البرلمان الانتقالي يعمل في ظل ظروف صعبة، مع تمديد الفترة الانتقالية حتى شباط/فبراير 2025، عندما كان من المقرر إجراء الانتخابات. وقد تأخرت العملية المقررة لصياغة دستور جديد. وأعرب المجلس الحاكم عن أمله في أن تعود عملية صياغة الدستور إلى مسارها وأن تجرى انتخابات البرلمان الكامل في أقرب وقت ممكن.

وتضم الفئة الثالثة البلدان التي أثّر فيها الوضع السياسي على قدرة البرلمانات على العمل، **في غينيا–بيساو**، أجريت انتخابات طال انتظارها في حزيران/يونيو 2023. وقد أنشئ برلمان جديد وبدأ عمله. لاحظ المجلس الحاكم بقلق أن البلد لديه متأخرات في مساهماته للاتحاد البرلماني الدولي منذ العام 2018، على الرغم من الوعود المستمرة بالدفع. وبالتالي فإن حقوق غينيا–بيساو في التصويت أصبحت الآن عرضة للتعليق ما لم تحل المسألة قريباً. وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتطور السياسي الإيجابي وأعرب عن أمله في أن يشهد البلد الآن تطبيعاً كاملاً للحالة بعد أن أصبح هناك برلمان عامل.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بأن لجنة شؤون الشرق الأوسط تناقش قضية **دولة فلسطين** مناقشة مستفيضة، وستقدم تقريراً منفصلاً عن مداولاتها.

وأعرب المجلس الحاكم عن سروره لمعرفة أن الحالة في **الجمهورية التونسية** تعود إلى طبيعتها في أعقاب انتخابات مجلس نواب الشعب في البرلمان، الذي أصبح الآن عاملاً بالكامل. سيتم انتخاب المجلس الوطني للجهات والأقاليم في شباط/فبراير 2024. وأحاط المجلس الحاكم علماً بأن الأمين العام على اتصال بالسلطات بغية الحصول على مساعدة ممكنة من الاتحاد البرلماني الدولي.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بأن الحالة في **جمهورية فنزويلا البوليفارية** لم تتطور، باستثناء أن من المقرر إجراء الانتخابات في العام 2024. كانت الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2020 هي الهيئة التشريعية الفعلية في البلاد وكانت الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2015 تعمل في الغالب في المنفى. تم عزل رئيس الجمعية الوطنية للعام 2015، السيد خوان غوايدو. وأيد المجلس الحاكم توصية

اللجنة التنفيذية بتكليف الأمين العام بالاتصال بالسلطات الفنزويلية بغية التطبيع المحتمل لعضوية البرلمان في الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي حالة **الجمهورية اليمنية**، أحاط المجلس الحاكم علماً بعدم ظهور معلومات موضوعية جديدة. وواصل البرلمان عمله في ظل ظروف صعبة. وطلب المجلس الحاكم أن يواصل الأمين العام رصد الحالة.

وأخيراً، أحاط المجلس الحاكم علماً بالحالة في عدة بلدان حيث تشكل الحالة السياسية تهديداً محتملاً لقدرة البرلمان على العمل، وهي **البوسنة والهرسك، وإسواتيني، وبيرو، والجمهورية العربية السورية**. وطلب المجلس الحاكم أن يواصل الأمين العام رصد الحالة في تلك البلدان.

******

9. فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أفاد السيد ب. كاتجافيفي (ناميبيا)، رئيس الجمعية الوطنية في ناميبيا، ونائب رئيس فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا للاتحاد البرلماني الدولي، بأن فريق العمل اجتمع بصورة منتظمة تقريباً خلال الأشهر الستة الماضية. وقد كرس أعضاء فريق العمل جهودهم للتدقيق في تطور الحالة، والتمسك بخطوط الاتصال مع الوفدين البرلمانيين لأوكرانيا وروسيا الاتحادية، ووضع خارطة طريق للإجراءات التعاونية بين فريق العمل، والأطراف المتحاربة.

******

10. سياسة منع التحرش

اعتمد المجلس الحاكم *سياسة لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*. وعرض هذه السياسة رئيس مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، معالي الدكتور علي راشد النعيمي.

وتمثل هذه السياسة إطاراً شاملاً يهدف إلى ضمان مشاركة الجميع في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وفعالياته في بيئة شاملة للجميع ومحترمة وآمنة وخالية من التحرش، والتحرش الجنسي. وهي تستند إلى التعاريف والنهج الواردة في *مدونة قواعد السلوك لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في مناسبات منظومة الأمم المتحدة*.

وتشمل السياسة ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1. الوقاية، لتعزيز فهم مشترك لما يتوقعه الجميع في بيئة لا تتسامح مطلقاً مع التحرش.
2. تقديم الدعم والمساعدة للأشخاص الذين يبلّغون عن حوادث التحرش.
3. إجراءات التحقيق وحل المسائل وإقرار المساءلة.

وستضع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وتنفذ خطة للتدابير العملية، بما في ذلك زيادة الوعي وتوفير التدريب، لمرافقة هذه السياسة وضمان تنفيذها الفعال. وسترصد مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) للاتحاد البرلماني الدولي بانتظام تنفيذ هذه السياسة وخطتها ذات الصلة، وستقدم تقريراً كل سنتين إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، تحدد فيه النتائج وسبل المضي قدماً، بما في ذلك أي تنقيحات محتملة يتم تحديدها.

******

11. مدونة قواعد السلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي وإنشاء نظام للرقابة والأخلاقيات

اعتمد المجلس الحاكم مدونة قواعد السلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي واختصاصات لجنة الرقابة والأخلاقيات قدمتها السيدة ج. ألم إيريكسون، رئيسة الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة، والانفتاح. يكمن هدف مدونة قواعد السلوك هذه في تعزيز ثقافة الثقة والمساءلة المتبادلة وإدامتها على جميع المستويات. من أجل تحقيق رؤية الاتحاد البرلماني الدولي للشفافية والمساءلة والانفتاح، من الأهمية بمكان أن يتصرف مسؤولو الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي لما يصب في مصلحة الاتحاد البرلماني الدولي على أفضل وجه وأن يلتزموا بالقيم الأساسية للمنظمة المتمثلة في المساواة والشمول والاحترام والنزاهة والتضامن. وتنطبق هذه القيم عندما يمارس مسؤولو الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي واجباتهم المتعلقة بالإدارة والرقابة على لجان الاتحاد البرلماني الدولي وبرامجه وأنشطته وبعثاته وجمعياته العامة.

وستشرف لجنة الرقابة والأخلاقيات على الامتثال لمدونة قواعد السلوك وستعمل أيضا كهيئة رقابية لتنفيذ *سياسة لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي.*

******

12. موضوع الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024

بعد تركيز الاتحاد البرلماني الدولي على تغير المناخ في العام 2023، الذي سيستمر مع ذلك في العام التالي، صادق المجلس الحاكم على موضوع السلام والأمن ذي الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024.

******

13. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

وافق المجلس الحاكم على قائمة الاجتماعات المقبلة والأنشطة الأخرى التي ستمول من الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي، ومن مصادر خارجية. تم التأكيد على أن الجمعية العامة الـ148 ستعقد في جنيف، سويسرا في آذار/مارس 2024.

ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية ببدء الأعمال التحضيرية الأولية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات، الذي سيعقد في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في العام 2025.

الجدول الزمني للاجتماعات المقبلة وغيرها من الأنشطة
وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ212
(لواندا، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

المؤتمر البرلماني الإفريقي الأول الرفيع المستوى المعني بتعزيز التأهب للأمن الصحي	أكرا (غانا) 15 – 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
الاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)	دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) 6 كانون الأول/ديسمبر 2023

سلسلة من ورش عمل بشأن الأمن البشري والأمن المشترك مع شركاء بما في ذلك المكتب الدولي للسلام، والأكاديمية العالمية للعلوم والفن	افتراضية/بالحضور الشخصي وافتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
ورش عمل بشأن نزع السلاح الشامل: التركيز على معاهدة تجارة الأسلحة	افتراضية/ بالحضور الشخصي وافتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
سلسلة ندوات عبر الإنترنت بشأن نزع السلاح، والحد من الأسلحة، وعدم الانتشار، فضلاً عن النفقات العسكرية، تشارك في تنظيمها شبكة برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وشركاء آخرون	افتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
الندوة العالمية عبر الإنترنت التي تشارك في تنظيمها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بشأن التعليم واللاجئين	افتراضية 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
جلسة إحاطة للبرلمانات المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية للعام 2024	افتراضية 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
ندوة عبر الإنترنت بشأن تغير المناخ منظمة بالشراكة مع منظمة التكيف في المرتفعات	افتراضية 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
ندوة عبر الإنترنت للاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الإفريقي للبرلمانات الإفريقية بشأن منع العنف ضد النساء في البرلمانات، والاستجابة له	افتراضية 22 أو 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)

اجتماع إقليمي للبرلمانيين بشأن الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة (الغاية 5.4) مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	افتراضية تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من الندوات عبر الإنترنت بشأن تغير المناخ والصحة	افتراضية تشرين الثاني/نوفمبر 2023 – شباط/فبراير 2024
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريبية للبرلمانيين الشباب	افتراضية (فصلية) 2023
سلسلة من جلسات الإحاطة لبرلمانات البلدان التي سيتم استعراضها في العام 2023، وأوائل العام 2024 من قبل مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بموجب استعراضه الدوري الشامل؛ ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التابعة للأمم المتحدة؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة	افتراضية ندوات عبر الإنترنت منتظمة خلال العام 2023
سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول المشاركة العامة في عمل البرلمان، متابعة للتقرير البرلماني العالمي للعام 2022	افتراضية ندوات عبر الإنترنت منتظمة خلال العام 2023

سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول التحول الرقمي في البرلمانات، ينظمها مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي	افتراضية ندوات عبر الإنترنت منتظمة خلال العام 2023
سلسلة من ورش عمل افتراضية إقليمية وعالمية حول المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين النساء	افتراضية 2023 (سيتم الإعلان عن تواريخ السلسلة لاحقاً)
سلسلة من الندوات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن انعدام الجنسية	افتراضية 2023 (سيتم الإعلان عن تواريخ السلسلة لاحقاً)
الندوة الإقليمية الثالثة لمجموعة 12+ بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	باريس (فرنسا) 18 – 19 كانون الثاني/يناير 2024
المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية، مسبوق باللجنة التوجيهية للمؤتمر	أبو ظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) 24 – 25 شباط/فبراير 2024
جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) شباط/فبراير 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الجمعية العامة الـ148 والاجتماعات ذات الصلة	جنيف (سويسرا) 23 – 27 آذار/مارس 2024
الاجتماع البرلماني السنوي في اللجنة المعنية بوضع المرأة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) آذار/مارس 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)

المدرسة الثانية للعلم من أجل السلام	علان (المملكة الأردنية الهاشمية) نيسان/أبريل 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الاجتماع البرلماني بمناسبة منتدى المياه العالمي الـ10	بالي (إندونيسيا) 18 – 24 أيار/مايو 2024
ورشة عمل لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان من البلدان الناطقة بالإنجليزية التي استعرضها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً أو سيستعرضها قريباً – نُظمت بالتعاون مع سلطة الائتلاف المؤقتة، ومفوضية حقوق الإنسان	جنيف (سويسرا) أيار/مايو 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة العمل الـ17 للعلماء البرلمانيين والبرلمانيين، التي شارك في رعايتها الاتحاد البرلماني الدولي ومركز الدراسات التشريعية، جامعة هال، المملكة المتحدة	وركستون (المملكة المتحدة) تموز/يوليو 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المنتدى البرلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) تموز/يوليو 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الجمعية العامة الـ149 والاجتماعات ذات الصلة	2024 (سيتم التأكيد على التواريخ ومكان انعقاد الفعالية)
ورشة عمل لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان من البلدان الناطقة بالفرنسية التي استعرضها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً أو سيستعرضها قريباً	جنيف (سويسرا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)

الندوة الأقاليمية السادسة المعنية ببناء القدرات البرلمانية ومواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	بكين (الصين) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
فعالية جانبية في مجلس حقوق الإنسان، نظمت بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، لإصدار التقرير النهائي للجنة الرفيعة المستوى لقمة نيروبي المعنية بمتابعة الذكرى الـ25 المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	جنيف (سويسرا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
فعالية جانبية في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة	نيروبي (كينيا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل إقليمية للبرلمانيين وموظفي البرلمانات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نُظمت بالشراكة مع منظمة التجارة العالمية	جورج تاون (غويانا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة إعلامية بشأن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وأدائه للمشاركين الناطقين بالفرنسية	جنيف (سويسرا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
قمة رؤساء البرلمانات (P20) بمناسبة قمة مجموعة العشرين	البرازيل 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)

الاجتماع الإقليمي للأمن الصحي لآسيا	تايلاند	2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	أرمينيا	2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
ورشة عمل إقليمية للبرلمانات ومعاهد مراجعة الحسابات الحكومية شارك في تنظيمها المبادرة الإنمائية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	منطقة البحر الكاريبي	2024 (سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ)
مائدة مستديرة برلمانية بشأن قوانين حالات انعدام الجنسية والجنسية		2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
المؤتمر البرلماني الإلكتروني العالمي للعام 2024		2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
المائدة المستديرة الخامسة للخبراء بشأن المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات		2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ

الندوة الإقليمية الثالثة للبرلمانات الإفريقية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2024	سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
الندوة الإقليمية بشأن العمل المناخي والتنمية المستدامة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2024	سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
ورشة العمل الإقليمية بشأن تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات منطقة شرق آسيا، وجنوبها	2024	سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لصالح المجموعة الإفريقية	2024	سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لصالح مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2024	سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لصالح مجموعة أوراسيا	2024	سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
القمة الثالثة للجان البرلمانية للمستقبل (ستنظم بالشراكة مع لجنة برلمانية للمستقبل)	2024	سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ

الاجتماع البرلماني في الدورة الـ29 لمؤتمر الأطراف (COP29)	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
ورشة عمل إقليمية بشأن تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات غرب إفريقيا	2024 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ
سلسلة من ورشات العمل بشأن الأمن البشري والأمن المشترك مع الشركاء، بما في ذلك المكتب الدولي للسلام والأكاديمية العالمية للفنون والعلوم	افتراضية 2024 (سيتم الإعلان عن تواريخ السلسلة)
سلسلة من ورشات العمل بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، فضلاً عن النفقات العسكرية، منظمة مع شركاء من بينهم البرلمانيين المعنيين بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، والمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	افتراضية 2024 (سيتم الإعلان عن تواريخ السلسلة)
حوار إقليمي إفريقي بشأن العمل المناخي منظم بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
فعالية مشتركة عبر الإنترنت بشأن أهداف التنمية المستدامة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)

سلسلة من جلسات الإحاطة لبرلمانات البلدان التي سيتم استعراضها في العام 2023، وأوائل العام 2024 من قبل مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بموجب استعراضه الدوري الشامل؛ ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التابعة للأمم المتحدة؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة	افتراضية 2024 ندوات عبر الإنترنت منتظمة خلال العام 2024
سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول مشاركة الناس في عمل البرلمان، متابعة للتقرير البرلماني العالمي للعام 2022	افتراضية 2024 ندوات عبر الإنترنت منتظمة خلال العام 2024
سلسلة ندوات عبر الإنترنت بشأن التحول الرقمي في البرلمانات، ينظمها مركز الاتحاد البرلماني الدولي للابتكار في البرلمان	افتراضية 2024 ندوات عبر الإنترنت منتظمة خلال العام 2024
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريبية للبرلمانيين الشباب	افتراضية 2024 (فصلية)
سلسلة من ورشات العمل الافتراضية الإقليمية والعالمية بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين المرأة	افتراضية 2024 (سيتم الإعلان عن التواريخ لاحقاً)

ندوة إعلامية بشأن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وأدائه للمشاركين الناطقين بالإسبانية	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الجمعية العامة الـ150 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة	أوزبكستان آذار/مارس 2025 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر البرلماني الثاني بشأن الحوار بين الأديان	روما (إيطاليا) حزيران/يونيو 2025 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات	جنيف (سويسرا) 2025 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الندوة الإقليمية الرابعة لمجموعة 12+ بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2025 سيتم التأكيد على مكان انعقاد الفعالية والتواريخ

******

14. تقارير اللجان والهيئات الأخرى

وافق المجلس الحاكم على التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ومنتدى البرلمانيين الشباب، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والفريق الاستشاري المعني بالصحة. وصادق المجلس على التعيينات الجديدة في تلك الهيئات.

واعتمد المجلس الحاكم قرارات بشأن 121 برلمانياً في 9 بلدان قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

****

15. انتخاب رئيس للاتحاد البرلماني الدولي

انتخب المجلس الحاكم في جلسته الأخيرة المعقودة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عقب جولة واحدة من التصويت بالاقتراع السري، معالي السيدة توليا أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة) رئيسة للاتحاد البرلماني الدولي لفترة ثلاث سنوات.

وتم تعيين معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيساً فخرياً للاتحاد البرلماني الدولي.

****

16. تكريم الرئيس المنتهية ولايته

ومع انتهاء المجلس الحاكم، خصص جزء خاص لتكريم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي المنتهية ولايته، معالي السيد دوارتي باتشيكو. تم تشغيل فيديو استرجاعي، وأخذ ممثلو المجموعات الجيوسياسية الست الكلمة للإعراب عن إشادتهم به. وأشاد المتحدثون بالإجماع بمودة معالي السيد دوارتي باتشيكو، وروح الدعابة الطيبة، والتواضع، والتزامه بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وانفتاحه على الحوار، واستعداده للاستماع، واتفقوا على أنه ترك وراءه إرثاً عظيماً بفضل الطاقة الكبيرة التي جلبها لهذا الدور. وأثنت ممثلات منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب على مشاركة معالي السيد دوارتي باتشيكو المستمرة في أنشطة المنتديين. وقال الأمين العام إن رئاسة معالي السيد دوارتي باتشيكو اتسمت بالتزامه وخدمته المتفانية للاتحاد البرلماني الدولي، وهنأه على الإنجازات الملموسة العديدة التي تحققت خلال السنوات الثلاث التي قضاها في منصبه.

*****

17. جائزة كريمر–باسّي

في جزء خاص خلال الجمعية العامة، قدم معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، جائزة كريمر–باسّي السنوية الثانية للسيد ساموبلو بينيتالا تيو، رئيس برلمان توفالو.

وهذا العام، في ضوء حملة المناخ للاتحاد البرلماني الدولي، البرلمانات من أجل الكوكب، كان على المرشحين إظهار سجلّ حافل من الدرجة الأولى للعمل البرلماني بشأن تغير المناخ.

وتم تقديم الترشيحات للجائزة من قبل المجموعات الجيوسياسية الست للاتحاد البرلماني الدولي، التي طُلب منها تقديم مرشح واحد من منطقتها مع ترشيح ثان كبديل.

وتم اختيار الفائز، وفقاً لقواعد الجائزة، بعد تقييم ومداولات مجلس اختيار الجائزة، المؤلف من رؤساء الاتحاد البرلماني الدولي الفخريين أو البرلمانيين البارزين الذين اختارتهم المجموعات الجيوسياسية.

وقد رشحت السيد تيو مجموعة آسيا والمحيط الهادئ للاتحاد البرلماني الدولي، التي ترأسها حالياً أستراليا.

وأثنى الرئيس الحالي لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ، رئيس البرلمان الأسترالي، السيد م. ديك، على السيد تيو لسجلّه البارز في العمل المناخي.

وكان السيد تيو مدافعاً دؤوباً عن العمل المناخي منذ العام 1998 عندما أصبح عضواً في البرلمان لأول مرة في برلمان توفالو وزاد التوعية بضعف المناخ في بلاده طوال حياته السياسية.

وأصبح وزيراً للموارد الطبيعية في العام 2015، تلاه ترشيحه مبعوثاً خاصاً معنياً بتغير المناخ ثم مبعوثاً خاصاً للحد من مخاطر الكوارث. وفي العام 2019، أصبح رئيساً للبرلمان.

*****

ثالثاً – اجتماعات الجمعية العامة الـ 147:

عقدت اجتماعات الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147 المتضمن البنود التالية:

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ147

2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

3. المناقشة العامة حول موضوع *العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)*

4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى

5. الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار
(اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)

6. تقارير اللجان الدائمة

7. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان للجمعية العامة الـ149، وتعيين المقررين المشاركين.

ناقشت الجمعية بنود جدول أعمالها في عدة جلسات، واتخذت حولها القرارات اللازمة، واستمعت الجمعية إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس والوفود البرلمانية المشاركة، **كما عقدت جلستها الختامية،** بعد ظهر يوم الجمعة 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتمت المصادقة بالإجماع على إعلان لواندا، وتم عرض مشروعي القرارين الواردين من اللجنتين الدائمتين الاثنتين، من قِبل مقرريهما اللذين حظيا بموافقة الجمعية وتم إقرارهما.

وفي ما يلي عرض قرارات الجمعية، (علماً بأن القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1.البند الأول من جدول الأعمال:
انتخاب رئيس الجمعية العامة 147

تم انتخاب معالي السيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة الجمعية الوطنية في أنغولا، رئيسة للجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

*****

2.البند الثاني من جدول الأعمال:
النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة:

في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أبلغ رئيس الجمعية العامة بأنه تم تلقي الطلبات الأربعة التالية لإدراج بند طارئ:

- *مكافحة كراهية الإسلام وتزايد الأحداث المتطرفة المعادية للإسلام من خلال التفاهم والتثقيف، وتعزيز التسامح والوئام بين الأديان، وتهيئة بيئة تشجع على الاحترام والتعاطف بين مختلف الطوائف الدينية* (باكستان)
- *وقف الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في غزة* (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ودولة الكويت باسم المجموعة العربية، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجنوب إفريقيا باسم المجموعة الإفريقية)
- *اتباع نهج متعدد الأوجه لقضية فلسطين: الدبلوماسية البرلمانية والهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة* (ماليزيا)

- *نحو أساس مشترك لتحقيق السلام* (كندا، باسم وفود الأرجنتين، والنمسا، وكرواتيا، وفنلندا، وفرنسا، وإيرلندا، وإيطاليا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة)

وفي العروض اللاحقة، سحبت باكستان وماليزيا مقترحاتهما، وأعربتا عن دعمهما للمقترح المشترك بعنوان *وقف الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في غزة.*

وأعربت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عن معارضتها للمقترح المشترك بعنوان نحو *أساس مشترك للسلام*، ووصفته بأنه منحاز وأعربت عن أسفها لفشله في إدانة الاعتداءات المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.

ثم شرعت الجمعية في التصويت بنداء الأسماء على الاقتراحين المتبقيين.

وأعلن الرئيس نتيجة التصويت: لم يحصل أي من المقترحين المطروحين على أغلبية الثلثين المطلوبة.

وأبلغ الرئيس الجمعية العامة بأن هذه النتيجة تعني أنه لا يمكن إدراج أي منهما في جدول أعمال الجمعية العامة الـ147. وأكد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن بيان الرئيس متوافق مع قواعد الجمعية العامة (القاعدة 11، الفقرة 2 (أ)).

*****

3.البند الثالث من جدول الأعمال:

المناقشة العامة: حول موضوع العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)

خلال الأيام الثلاثة من المداولات، ساهم في المناقشة العامة نحو 146 برلمانياً من 111 برلماناً عضواً، بمن فيهم 34 رئيساً و21 برلمانياً شاباً، فضلاً عن ممثلين لخمسة أعضاء منتسبين وتسعة مراقبين دائمين. وبثت مداولات المناقشة على شبكة الإنترنت، وذكرت العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات في الوثيقة الختامية.

وافتتحت ***السيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة الجمعية الوطنية في أنغولا*** ، المناقشة العامة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وأشارت إلى أهمية موضوعها في سياق النزاع المتزايد حول العالم. وتتمثل الجوانب الرئيسية الثلاثة للهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة – السلام والعدل والمؤسسات القوية – هي الأساس للاستجابة للتحديات العديدة التي يواجهها العالم. وأعربت عن أملها في أن ينتهز المندوبون فرصة الجمعية العامة لإدانة جميع أعمال الحرب ومحاولات تدمير المؤسسات القوية والتحريض على التعصب والكراهية. وأعربت عن اعتقادها بأن الحوار والتفاهم يمكن أن يؤديا إلى حلول توافقية لصالح السلام والتنمية.

وأعربت عن ارتياحها لسماع تقرير الأمين العام في حفل الافتتاح مساء اليوم السابق عن العلامات المشجعة على التحسن في تمثيل المرأة والشباب في البرلمان، ولا سيما في إفريقيا. ومما يؤسف له أن القارة تواجه أيضاً نزاعاً مسلحاً واسع النطاق، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى عدم المساواة الاجتماعية. وتبذل أنغولا جهوداً كبيرة لدعم بناء السلام في البلدان المجاورة. وثمة جانب أخير لتحقيق غايات الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة يتمثل في أن تفكر البرلمانات في كيفية أن تصبح أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة على جميع المستويات. وقد خطت أنغولا خطوات كبيرة في هذا الصدد في السنوات الأخيرة لتصبح ديمقراطية مزدهرة متعددة الأحزاب.

وأفاد ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي*** أن موضوع المناقشة العامة يتطابق مباشرة مع الولاية الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منظمة لبناء الديمقراطية. ومن دون مؤسسات أكثر فعالية، سيكون من المستحيل مكافحة الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ والتدهور البيئي والعديد من المشاكل الأخرى. قدم الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق قيّمة لإصلاح الطرق العديدة التي أصبحت بها السياسة مختلة وظيفياً، مما يمنع الناس من المشاركة، ويجعل من الصعب تحقيق الإجماع.

ولا يمكن اعتبار أي بلد بلداً مثالياً من حيث أساليب عمل مؤسساته. ولا يدل مستوى تنمية البلد على قوة مؤسساته؛ ولدى العديد من البلدان النامية برلمانات متنوعة وخاضعة للمساءلة بينما لا تزال العديد من البلدان المتقدمة النمو متخلفة، في مجالات مثل الشفافية أو العنف ضد المرأة، على سبيل المثال. وأثنى المتحدثون عن استخدام المناقشة العامة كفرصة للتنديد بالأعضاء الآخرين على إخفاقاتهم،

وشجع بدلاً من ذلك المندوبين على أن يتعلموا من بعضهم البعض الطرق العديدة التي يمكن بها للبرلمانات أن تعزز الحوكمة لصالح التنمية المستدامة للجميع.

وشجعت ***السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات***، المشاركين في المناقشة العامة على النظر في الموضوع من منظور جندري، مع وضع احتياجات النساء والفتيات، اللواتي يمثلن أكثر من نصف سكان العالم، في المركز. وقد أقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراره التاريخي رقم 1325 للعام 2000، بأهمية إدراج المنظورات الجندرية في الجهود الرامية إلى بناء السلام والأمن. ويعتبر زيادة عدد النساء في البرلمان جزءاً من هذا الهدف، بالنظر إلى إمكانية تقديم مساهمات برلمانية قوية في عمليات السلام.

وتعتبر إمكانية الوصول إلى العدل مسألة أساسية أخرى بالنسبة للمرأة، وتتاح للبرلمانات فرصة فريدة لإصلاح الأطر القانونية لجعل أنظمة العدل مراعية للمنظور الجندري. كما أن البرلمانات نفسها بحاجة إلى أن تصبح أكثر مراعاة للاعتبارات الجندرية، وفقاً للالتزام الذي قطعته البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في إعلان كيغالي في الجمعية العامة الـ145.

وفي رسالة عبر الفيديو، ذكر ***السيد ب. كاردين (المملكة المتحدة)، رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب***، أنه يرد صدى معيّن بين موضوع الجمعية العامة، والمكان الذي تعقد فيه، بلد قطع طريقاً صعباً منذ استقلاله في العام 1975 ليصبح مجتمعاً مسالماً، وعادلاً له مؤسسات قوية. وفي جميع أنحاء العالم، لا تزال ترد العديد من الأمثلة الصارخة على الاستبعاد، التي كانت مشاركة الشباب فيها مجرد مشاركة واحدة. والاتحاد البرلماني الدولي هو الوصي على المؤشرات في إطار الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن مشاركة الشباب والنساء، ويبين آخر تقرير له عن مشاركة الشباب أن التقدم لا يزال متأخراً.

وكان أعضاء البرلمان الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي هم صانعو التغيير المعينون لتحسين هذا الوضع. وقد اجتمع أكثر من 300 منهم في المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانيين الشباب الذي عقد مؤخراً في هانوي، فيتنام. وواصلت حملة الاتحاد البرلماني الدولي أنا *أقول نعم للشباب في البرلمان!* في الحصول على الدعم لتعهداتها بشأن حصص الشباب، وتخفيض سن الأهلية، وغير ذلك من وسائل دعم مشاركة الشباب وتمكينهم. وكجزء من العملية الجارية لتنقيح النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي

وقواعده، قدم مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب اقتراحاً بتخفيض الحد الأدنى الذي سيعتبر دونه عضو البرلمان صغيراً من سن 45 إلى 40 عاماً.

وقال ***السيد س. كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى***، إنه على الرغم من اعتقاده بأن منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا تنطوي على إمكانات لا حدود لها، فإنها تواجه أيضاً تحديات هائلة تتمثل في النزاع والعنف والفقر والاتجار بالأسلحة وعدم إمكانية اللجوء إلى القضاء. وتتمثل المهمة الرئيسية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، ومن ثم فإن الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة يوفر إطاراً هاماً للغاية لمواجهة تلك التحديات والنهوض بالمصالحة والازدهار.

ومن واجب البرلمانيين تحقيق الغايات المحددة في الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة، من خلال تشكيل الأطر القانونية، والإشراف على الإجراءات الحكومية، والتعبير عن تطلعات الشعب. وللبرلمانات دور خاص في تعزيز بناء السلام وحل النزاعات، وهي منتدى مثالي لضمان الشمولية من خلال النظر في وجهات نظر النساء والشباب والأقليات والفئات المهمشة. وتقع على عاتق البرلمانات أيضاً مسؤولية دعم العدل وسيادة القانون، وأخيراً العمل بكفاءة وشفافية. ويشكل العمل البرلماني قوة هائلة للنهوض بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، وهي الأسس التي يمكن أن يعتمد عليها مستقبل أكثر ازدهاراً، واستدامة.

وذكرت ***السيدة ب. ف. ماهارافو، معاً من أجل إفريقيا جديدة***، أنها نشأت في مدغشقر، وكانت مدفوعة بالرغبة في جعل قريتها وبلدها مكاناً أفضل للعيش فيه. بعد الدراسة في إيطاليا، عادت لتصبح محاضرة جامعية. وبالتوازي مع ذلك، شاركت في حركات *عد إلى إفريقيا*، وفي وقت لاحق *معاً من أجل إفريقيا الجديدة*، التي تهدف إلى استخدام التوجيه والربط الشبكي لتعزيز السلام والتثقيف في مجال العدل بين الشباب في جميع أنحاء القارة. ويشكل الشباب حالياً أغلبية سكان إفريقيا، ولذلك ينبغي أن يكونوا قوة لتحقيق الازدهار. ومع ذلك، فإن النزاع والبطالة والفساد والظلم تمنعهم من المشاركة كمواطنين نشطين.

وكان لنمو نظرة فردية أكثر للحياة في جميع أنحاء العالم تأثير خاص في إفريقيا لأنها تتعارض مع تقليد القارة *لأوبونتو*، أو "الإنسانية تجاه الآخرين". علاوة على ذلك، فإن تغير المناخ والاستبداد والعنف

وفقدان الثقة في المؤسسات والهجرة الجماعية كلها تدفع الناس إلى مغادرة بلدانهم بحثاً عن حياة أفضل أو البقاء والمشاركة في إحدى الانقلابات المتزايدة في إفريقيا. وتحتاج البرلمانات وغيرها من المؤسسات الحاكمة إلى المشاركة في المسؤولية، أو حتى المشاركة في القيادة، مع الشباب والمجتمع المدني بشكل عام أكثر.

*****

4.البند الرابع من جدول الأعمال:

الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى

كما جرى في الجمعيات العامة الثلاث، تضمنت المناقشة العامة جزءاً خاصاً بالمساءلة، برئاسة معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. ودعيت الوفود إلى المساهمة في مداخلات بشأن الإجراءات التي تتخذها للنهوض بإعلانات الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته ووثائقه الختامية، تماشياً مع التركيز الاستراتيجي للاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز المساءلة.

وقدمت السيدة أ. فيليب، مديرة شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية في الاتحاد البرلماني الدولي، عملية تقديم التقارير السنوية للأعضاء. وفي كل عام، وعلى أساس التناوب، يعيّن عدد من البرلمانات من جميع المجموعات الجيوسياسية لتقديم تقارير عن المتابعة البرلمانية لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته، وتحقيقاً لهذه الغاية، طُلب إليها أن تستكمل دراسة استقصائية لتقديم التقارير. ارتفع معدل المشاركين في استطلاع العام 2023 عن السنوات السابقة ليصل إلى نسبة 71٪. كانت النتيجة الرئيسية للاستطلاع هي أن نسبة 85٪ من الأعضاء الذين قدموا تقارير قد شاركوا نتائج الجمعية العامة داخل البرلمان وأن ما يقرب من نصف المستجيبين قد اتخذوا تدابير استباقية إضافية نحو تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022، لا سيما في مجالات تغير المناخ والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وأطلع الاجتماع العام على الممارسات الجيدة التي اتبعها أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مثل ألمانيا وغانا وفيجي ولاتفيا والمملكة المغربية. وجرى تشجيع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على تبادل إعلانات الجمعية العامة وقراراتها داخل برلماناتهم، وتشجيع المناقشات البرلمانية بشأن

نتائج الجمعية العامة، ووضع مشاريع تشريعات تتماشى مع قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وتوصياته، والمشاركة في عملية تقديم التقارير السنوية للاتحاد البرلماني الدولي.

وأخذ الكلمة ما مجموعه 13 وفداً، بما في ذلك الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وهي إحدى مراقبي الاتحاد البرلماني الدولي، لتبادل ممارساتهم الجيدة في متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة، بما في ذلك إعلان نوسا دوا بشأن *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ* (الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي)، وإعلان كيغالي بشأن *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلاماً* (الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي)، وإعلان المنامة *بشأن تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب* (الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي)، والقرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للبرلمانيين، والقرارات الأخرى التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً بشأن مواضيع الاتجار بالبشر والجرائم الإلكترونية والأزمات الإنسانية.

ومن الأمثلة على الإجراءات البرلمانية المتخذة لمتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ما يلي:

- مملكة البحرين: في أعقاب إعلان كيغالي، أنشأت مملكة البحرين لجنة لضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.
- كندا: أنشأ البرلمان لجنة معنية بوضع المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجندري في عملية الميزنة (وضع الموازنة).
- فيجي: اتخذ البرلمان إجراءات تشريعية للتصدي للتنمر الإلكتروني والمضايقة والجرائم الإلكترونية.
- ألمانيا: أطلق البوندستاغ الألماني مبادرة "البرلمانيون يحمون البرلمانيين"، التي تهدف إلى الدفاع عن البرلمانيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تنتهك حقوقهم.
- غينيا: يعقد المجلس الوطني الانتقالي مشاورات وورشات عمل مع منظمات حقوق المرأة ومختلف المنظمات غير الحكومية الدولية لإدماج المسائل الجندرية في التشريعات المقبلة.
- غيانا: يقوم رئيس مجلس النواب بإبلاغ قرارات جمعية الاتحاد البرلماني الدولي بشكل منهجي إلى جميع أعضاء البرلمان، الذين يُطلب منهم تعميم نتائج اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي

في أعمالهم. ونتيجة لذلك، على سبيل المثال، يجب أن تشكل النساء ثلث جميع المرشحين البرلمانيين في غيانا، وقد أعيد تنشيط التجمع البرلماني النسائي.

- الهند: تم مؤخراً إقرار مشروع قانون يخصص نسبة 33٪ من المقاعد في مجالس النواب ومجالس الولايات للنساء.
- إندونيسيا: في أعقاب إعلان كيغالي، أقر مجلس النواب مشروع قانون بشأن رفاه المرأة والطفل يهدف إلى تعزيز حقوقها، لا سيما في مكان العمل. وتشمل التدابير تمديد إجازة الأمومة.
- المملكة المغربية: صدر مؤخراً قانون بشأن البصمة الكربونية السلبية في الغابات.
- تايلاند: أحال رئيس البرلمان توصيات الاستعراض الدوري الشامل الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى لجنتي الشؤون الخارجية وحقوق الإنسان في البرلمان، التي بدأت تحقيقاً في التدابير التي يمكن اتخاذها للوفاء بتلك التوصيات.

وإن الوفود الأخرى التي أخذت الكلمة خلال هذا الجزء كانت من الأرجنتين والبرتغال.

*****

5.البند الخامس من جدول الأعمال :

الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار **(اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)**

عقدت اللجنة الدائمة جلستين، يومي 24 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، برئاسة رئيس اللجنة الدائمة، السيد أ. غاجادين (سورينام).

ونظرت اللجنة في مشروع القرار المتعلق *بالاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*. تم تقديم القرار من قبل المقررة المشاركة السيدة ل. رينولدز (أستراليا). ولم يتمكن المقرر المشارك الثاني، السيد إ. بوستامانتي (بيرو) من حضور الجمعية العامة.

وعند النظر في مشروع القرار، نظرت اللجنة في 194 تعديلاً قدمها 26 برلماناً (أستراليا، والنمسا، ومملكة البحرين، وبلجيكا، وبنن، وكندا، والصين، وكوبا، والجمهورية التشيكية، وفنلندا، وفرنسا،

وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكينيا، وليتوانيا، وماليزيا، ونيكاراغوا، وروسيا الاتحادية، وجنوب إفريقيا، وجنوب السودان، والسويد، وسويسرا، وتايلاند، وتركيا، وأوكرانيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة). واقترح منتدى النساء البرلمانيات تعديلين.

وعرض المقرر المشارك مشروع القرار المنقح على اللجنة في جلستها الأخيرة المعقودة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023. اعتمد مشروع القرار بالتزكية. وبعد اعتماد القرار، أبدى وفد الهند تحفظاً على الفقرة 4 من منطوق المشروع. وأعرب وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية في وقت لاحق عن تحفظ بشأن الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة 4.1 و4.2 في الفقرة 22 من الديباجة.

واجتمع المكتب صباح يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونظر في المقترحات المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة في المستقبل. وقد قُدم قبل الموعد النهائي اقتراحان بشأن البند الموضوعي من قرار اللجنة التالي، أحدهما من المملكة المغربية ومقترح مشترك من كندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة.

وبناء على توصية من المكتب، وافقت اللجنة على الاقتراح المقدم من جمهورية تنزانيا المتحدة وكندا *بعنوان أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون*. كما وافقت على ترشيح السيدة م. ريمبل غارنر (كندا) والسيدة ن. لوغانغيرا (جمهورية تنزانيا المتحدة) مقررتين مشاركتين. ستجرى مناقشة تحضيرية في الجمعية العامة الـ148 في آذار/مارس 2024، وسيتم وضع الصيغة النهائية من قرار حول هذا الموضوع في الجمعية العامة الـ149 في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

ووافقت اللجنة على توصية المكتب بعقد حلقة نقاش في الجمعية العامة الـ148 بشأن *موضوع الإجراءات المستدامة لتحسين ظروف حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك فرصهم في التعليم وفرص العمل*، الأمر الذي لن يؤدي إلى حل.

وأشار الرئيس إلى أن موضوع القرار المقبل وحلقة النقاش يتماشيان بشكل جيد مع مجالات التركيز التي اعتمدتها اللجنة لعملها في السنوات المقبلة، وهي إدخال تحسينات على عمل البرلمانات؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان في العصر الرقمي؛ وعالم أكثر شمولاً وإنصافاً. وينبغي أن تتيح مجالات التركيز هذه للجنة تعميق خبرتها وزيادة أثرها وتعزيز مساهمتها في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

وعرضت المقررة المشاركة السيدة ل. رينولدز (أستراليا) القرار المتعلق *بالاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر* إلى الجمعية العامة في جلستها العامة المعقودة بعد ظهر يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر

2023. واعتمد القرار بتوافق الآراء. وأشير إلى التحفظات التي أبداها وفدا الهند والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وانتخبت اللجنة السيدة ج. محمود (ملديف) رئيسة جديدة لها، والسيد أ. توروسيان (أرمينيا) نائباً للرئيسة.

الإتجار بالأيتام:
دور البرلمانات في الحد من الأضرار
القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي[1] بتوافق الآراء
(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

إنّ الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989) وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع وبغاء واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (2000)، والمبادئ التوجيهية المتعلّقة بتنفيذ ذلك البروتوكول الاختياري (2018) (CRC/C/156)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)،

وإذ ترحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/74 المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن حقوق الطفل، ولا سيما تركيزه على الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، ودعوته الدول إلى الاستعاضة تدريجياً عن الإيداع في المؤسسات بالرعاية البديلة الجيدة، بما فيها، من بين أمور أخرى، الرعاية الأسرية والمجتمعية عند الاقتضاء، واتخاذ التدابير والأساليب المناسبة، والفقرة 35 (ر) منه، التي تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى: اتخاذ "التدابير المناسبة لحماية الأطفال ضحايا الاتجار والمحرومين من رعاية الوالدين، وكذلك سن التشريعات وإنفاذها لمنع ومكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم في مرافق الرعاية، ومساعدة الأطفال الذين وقعوا ضحية الاتجار في العودة إلى أسرهم وتلقي

[1] أعرب وفد الهند عن تحفظه على الفقرة 4 من منطوق مشروع القرار.

أعرب وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن تحفظه على الإشارة إلى الغايتين 1 و2 من الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة في الفقرة 22 من الديباجة.

المساعدة المناسبة في مجال الصحة النفسية والعقلية التي تركز على الضحايا وتراعي آثار الصدمات"، واتخاذ "التدابير المناسبة لمنع ومعالجة الأضرار المتصلة ببرامج التطوع في دور الأيتام، بما فيها في سياق السياحة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الاتجار والاستغلال" (ظاهرة تعرف بالعامية باسم "السياحة التطوعية"، وهو نوع من السياحة يشارك من خلاله المسافرون في عمل تطوعي في الخارج)،

وإذ تقرّ بالتوصية د.1 الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل 2021 يوم تقرير نتائج المناقشة العامة، والتي تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من بين عدة أمور، إلى "اعتماد تشريعات ولوائح للقضاء على السياحة في دور الأيتام والعمل التطوعي في دور الأيتام، ومنع الحوافز التي تؤدي إلى إضفاء الطابع المؤسساتي والانفصال الأسري، وضمان المخالفات وفرض العقوبات المناسبة لمنع انتهاكات حقوق الأطفال عند تقديم الرعاية البديلة وتمكين مقاضاة مرتكبيها، بما فيها الاتجار بالأيتام"،

وإذ تسلط الضوء على الفقرة 93 بشأن المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال المرحب به في القرار 162/64 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2009، والمدرج في ملحقه، والتي تنص على أنه "ينبغي أن تؤمن جميع مؤسسات الرعاية البديلة حماية كافية للأطفال من الاختطاف والإتجار والبيع والاستغلال بأشكاله الأخرى كافة"،

وإذ تشير إلى المادتين 35 و36 من اتفاقية حقوق الطفل التي تطلب من الدول الأطراف اتخاذ "جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال"، و"حماية الطفل من سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاه الطفل"،

وإذ تقرّ ببروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وقمعه ومعاقبة مرتكبيه، وخاصة بالنساء والأطفال (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الانتقالية (2000)، ولا سيما المادة 3 (ج) التي تؤكد أن الإتجار بالأطفال ينطوي على تجنيد طفل أو نقله أو ترحيله أو إيواؤه أو استقباله بغرض استغلاله، و المادة 5.9 التي تقتضي من الدول الأطراف "باعتماد أو تعزيز التدابير التشريعية أو غيرها من التدابير، مثل التدابير التعليمية أو الاجتماعية أو الثقافية، بما فيها من خلال

التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، لتثبيط الطلب الذي يشجع جميع أشكال استغلال الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، الذي يؤدي إلى الاتجار"،

وإذ تشدد على المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)، أي مصالح الطفل الفضلى وعدم التمييز والمشاركة والحماية وصون البقاء والنمو، التي توفر الإطار لجميع التدابير المتعلقة بالأطفال،

وإذ تقر الحاجة الملحّة لمعالجة الاتجار بالأيتام التي تعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة لأنها تتفاعل مع مجموعة واسعة من العوامل التي تنطوي على تجنيد الأطفال أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم في مؤسسة الرعاية لأغراض الاستغلال و/ أو الربح، ولا سيما غياب الضمانات واللوائح القانونية وأنظمة حماية الطفل غير الكافية أو التي تتضمن ثغرات، مما يؤدي إلى ضرر جسيم بسلامة الأطفال الجسدية والعاطفية والنفسية،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة الملحة إلى قيام المشرعين والحكومات باتخاذ خطوات وطنية أكثر استباقية لمكافحة خطر الاتجار بالبشر والحد منه،

وإذ تشير إلى أن الاتجار بالأيتام كشكل من أشكال الاتجار والعبودية الحديثة يشكل شاغلاً دولياً متزايداً ينبغي التعامل معه من خلال التآزر والتعاون عبر الحدود بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بما في ذلك تدابير لمنع هذا الإتجار، ومعاقبة القائمين به، وحماية المتضررين من هذا الإتجار،

وإذ تسلم بدراسة حول استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً في سياق السفر والسياحة؛ نظرة فاحصة على ظاهرة السياحة التطوعية التي قدمها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم والاعتداء عليهم جنسياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023،

وإذ تعترف أيضاً بالجهود المبذولة للقضاء على ظاهرة الاتجار بالأيتام والتي لا تزال منتشرة على نطاق واسع جراء ويلات الحروب والنزاعات، والتي تؤدي إلى تفكك أنظمة حماية الأطفال،

وإذ تدرك ضرورة اتباع نهج متعدد الأوجه لمنع الاتجار بالأيتام ومكافحته بما في ذلك جمع بيانات موثوقة عن الأطفال في دور الأيتام، من أجل حماية الأطفال من هذا الاستغلال في المقام الأول، بما في ذلك في قطاعَي السفر والسياحة، محلياً وفي بلدان المقصد،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة الملحة إلى قيام الدول بتعزيز أنظمة حماية الطفل في كافة أنحاء العالم لحماية الحقوق الأصيلة والرفاهية الشاملة لجميع الأطفال، وخاصة أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل الأطفال ذوي الإعاقة، واللاجئين، والأطفال النازحين، والأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة،

وإذ تدرك أيضاً أن العديد من الأطفال الأيتام في جميع أنحاء العالم الذين يتم إيداعهم في دور الرعاية لأسباب مختلفة هم الأكثر تضرراً في أوقات الحرب والنزاع لأنهم يضطرون إلى مواجهة علل اليتم والعزلة وتداعيات الحرب مما يعرضهم لمصير مجهول،

وإذ تدرك أيضاً أن بيئة تقديم الرعاية الأسرية هي البيئة الأكثر ملاءمة لنمو الأطفال ورفاههم وسلامتهم، وأن انتزاع الطفل من الأسرة ينبغي أن يُعتبر، حيث أمكن، أنه ليس إلا ملاذ أخير مؤقت،

وإذ يساورها القلق لعدم توفر الإطار القانوني اللازم لمكافحة الاتجار بالأيتام لدى جميع الدول حالياً، ولا سيما الأحكام القانونية لتجريمه، أو الموازنة أو الخبرة التقنية أو الموارد البشرية لمعالجة القضية،

وإذ يساورها القلق أيضاً **لعدم وجود مراقبة دورية لمرافق رعاية الأيتام وكذلك** إزاء عدم وجود تنظيم للسياحة التطوعية، ولا سيما أنشطة السياحة التطوعية التي يشارك فيها الأطفال، مما يعرض الأطفال لخطر تحويلهم إلى سلع للاستغلال والاعتداء الجنسيين في سياق الأنشطة الهادفة للربح ويزيد من التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان،

وإذ تقرّ بأهمية التوعية بمخاطر الاتجار بالأيتام ومؤشراته والأضرار المرتبطة به، ولا سيما الآثار السلبية على حقوق الطفل في أوساط الجمهور، ولا سيما الآباء والمعلمين والأطفال وقادة المجتمعات المحلية والاختصاصيين الاجتماعيين والمشرعين وغيرهم من صانعي السياسات ذوي الصلة،

وإذ تسلط الضوء على هشاشة وضع الأطفال المتورطين في مسائل السياحة الاتجار بالأيتام حيث يفتقر الضحايا والناجون في كثير من الأحيان إلى سبل الانتصاف القانوني المناسبة والدعم

والوصول إلى العدالة، وأهمية اتباع نهج يركز على الضحايا، ويستنير بالصدمة عند التصدي للمسألة، وكذلك عمليات إعادة التأهيل التي تركز على الأطفال،

وإذ تشير إلى أن الاتجار بالأيتام هو عمل تجاري وعمل استغلالي وقد يكون مدفوعاً بدوافع اقتصادية، ومن الممكن أن يتعرض ضحايا الاتجار في دور الأيتام للاستغلال الجنسي والتسول القسري والعمل القسري، وقد يتفاقم ذلك في أطر النزاعات، وما بعد الكوارث،

وإذ تدرك بأن معالجة الاتجار بالأيتام ستساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول العام 2030، وهي المتضمنة:

- الهدف 3.1 بشأن أنظمة وتدابير الحماية الاجتماعية
- الهدف 1.أ المتعلق بالقضاء على الفقر
- الهدف 1.4 المتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد
- الهدف 2.4 بشأن تنمية الطفولة المبكرة الجيدة والرعاية والتعليم لما قبل المرحلة الابتدائية
- جميع غايات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)
- الهدف 7.8 من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على العمل القسري والعبودية الحديثة والاتجار بالبشر وعمل الأطفال،
- الهدف 2.16 بشأن القضاء على الإساءة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم،

وإذ تقرّ أيضاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/77 الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن تعزيز دور البرلمانات في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تسلط الضوء على أهمية الفقرة 31 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/74 المؤرخ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2019 بشأن حقوق الطفل، والتي تحث الدول على "تعزيز رعاية الطفل وأنظمة حماية الطفل وتحسين جهود إصلاح الرعاية"،

وإذ تحيط علماً بالمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة التي اعتمدتها الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في العام 1999 والتي تقدّم المشورة للدول وللقطاع

الخاص والجهات المعنية الأخرى بشأن التنمية المسؤولة والمستدامة للسياحة، بما فيها اتخاذ تدابير لمنع وحماية الأطفال من الاتجار والاستغلال في صناعة السفر والسياحة، وخاصة الاستغلال الجنسي، بالإضافة إلى "نصائح للمسافر المسؤول" للعام 2020 التي وضعتها اللجنة العالمية لأخلاقيات السياحة والتي دعت السياح من خلالها إلى مراعاة حقوق الإنسان حقوق الأطفال وحمايتهم من الاستغلال والإيذاء،

وإذ تشعر بالقلق من أن تقديم الدعم حسن النية للمؤسسات من خلال التبرعات، وبرامج رعاية الأطفال، والتطوع في دور الأيتام أو السياحة في دور الأيتام، والبعثات الدينية، يمكن أن يؤدي إلى انفصال غير ضروري بين الأسرة والطفل، وإدامة نماذج الرعاية المؤسساتية، وتقويض تطوير المزيد من خدمات الرعاية الأسرية، وإنشاء حافز اقتصادي للإتجار بالأيتام،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات التي أصدرت إرشادات السفر، ومواد المعلومات للسفر، لا سيما السائحين، في البلدان المصدرة للسياحة وبلدان المقصد، التي تثني عن السياحة والعمل التطوعي في دور الأيتام، بسبب مخاطر الاستغلال والربح،

وإذ تسلط الضوء على أن الفقر، وانعدام المساواة، باعتبارهما إحدى الدوافع الرئيسية للإتجار بالأيتام، يتفاقم بسبب الكوارث الإنسانية، وتغير المناخ، والنزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي، ونقص التعليم، والهياكل الاجتماعية الاقتصادية غير المنصفة، والعنف الأسري، والتمييز بين الرجال والنساء،

وإذ تدرك الاحتياجات الفريدة للأطفال المنتمين إلى مجموعات الأقليات أو الذين ينحدرون من أصول أصلية،

وإذ تؤكد على أن التعاون والتنسيق بين البرلمانات وحكوماتها بهدف مكافحة واستئصال دوافع الاتجار بالأيتام في المراحل المبكرة هو أمر في غاية الأهمية،

وإذ تسلط الضوء على أن التمييز والعنف القائمين على نوع الجندر ضد النساء والفتيات، فضلاً عن الافتقار إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم، كثيراً ما يؤدي إلى حالات حمل في سن المراهقة أو غير مرغوب فيها، مما يزيد بدوره من خطر الاتجار بالأيتام،

إذ تشير إلى المادة 8.2 من اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها 25/44 الذي ينص على ما يلي: "في حالة حرمان طفل بطريقة غير قانونية من بعض أو من كل عناصر هويته، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبتين، بهدف إعادة إنشاء هويته بسرعة،

وإذ تشير أيضاً إلى اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي المؤرخة في 29 أيار/مايو 1993، التي تحدد أربعة مبادئ رئيسية: اعتبار مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول؛ حظر أي ربح لمنع الاتجار؛ التبعية المزدوجة للتبني الدولي (لا يتم النظر في هذا المبدأ الأخير إلا إذا لم يتم العثور على حل في البلد الأصلي للطفل)؛ وشرط المرور عبر الهيئات المعتمدة قبل التمكّن من التبني،

وإذ تشير أيضاً إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المؤرخة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2010،

وإذ تشعر بالقلق العميق إزاء عمليات التبني الدولية غير القانونية، حيث يتم انتزاع آلاف الأطفال في جميع أنحاء العالم من أسرهم ووضعهم بشكل غير قانوني في سوق التبني الدولي، سواء من خلال دور الأيتام أو غيرها،

وإذ تسلط الضوء على حقيقة أن العواقب وخيمة بالنسبة للأشخاص المعنيين بعمليات التبني غير القانونية هذه، سواء من الناحية الإنسانية أو الإدارية،

وإذ تضع في اعتبارها أن العديد من الدول قد أجرت أو تجري تحقيقات بشأن حالات التبني غير المشروعة، وتتخذ تدابير ملموسة لمنعها ومساعدة المتضررين،

وإذ تأخذ في الاعتبار أيضاً البيان المشترك بشأن عمليات التبني غير القانوني على المستوى الدولي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 29 أيلول/سبتمبر 2022، الذي يشير إلى أن عمليات التبني غير القانوني على الصعيد الدولي يمكن أن تشكّل جرائم خطيرة مثل الجرائم ضد الإنسانية، ويحدد ثلاثة التزامات على الدول، على النحو التالي: منع هذه الجرائم والتحقيق فيها والانتصاف منها،

1. *تدين* جميع أشكال الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام، وكذلك العمل التطوعي في دور الأيتام حيث يتاح الاتجار بالأيتام؛
2. *تؤكد* أهمية تضافر الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالأيتام في خضم النزاعات المسلحة أو غيرها من الكوارث الإنسانية؛
3. *تدعو* البرلمانات إلى التعاون والتنسيق مع حكوماتها لاتخاذ التدابير القانونية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأيتام على المستوى الوطني؛
4. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى سنّ قانون نموذجي للدول التي تضفي الطابع الرسمي، بما يخدم مصالح الطفل الفضلى، على إطار تشريعي واضح لمكافحة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام، حيث تكون حقوق الأطفال والتعليم والأصوات والاحتياجات والأمن في صميم أية تدابير تؤثر على رفاههم؛
5. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى إعداد دليل برلماني يحدد آليات عمل البرلمانات لمناقشة التشريعات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأيتام ومنع السياحة في دور الأيتام، وكذلك وضع المبادئ والمعايير الدولية التي تحكم الأنشطة التطوعيّة التي تتوافق مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان وخاصة حقوق الطفل، بما فيها أدوات الرقابة لرصد السياسات العامة لحماية الأطفال من الاتجار بالأيتام، وآليات محددة التدابير التي تنطبق على البرلمانات في مناطق مختلفة من العالم؛
6. *تدعو* الدول التي لم تصادق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري المتعلق ببيع وبغاء واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (2000)، وبروتوكول منع

الاتجار بالأشخاص وقمعه ومعاقبة مرتكبيه، وبخاصة النساء والأطفال (2000)، للنظر في ذلك، وتنفيذها بشكل كامل؛

7. *تشدد على* أهمية التعاون المتعدد التخصصات والمتعدّد القطاعات والتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون العبر للحدود، في استراتيجيات مكافحة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام، وضمان العودة الآمنة للأطفال الذين تم الاتجار بهم وإعادة تأهيلهم؛

8. *تدعو* البرلمانات والبرلمانيين للمشاركة بشكل فعّال في تعزيز فهم وطني مشترك وحديث لطبيعة الاتجار بالأيتام؛

9. *تقر* بأن السكان المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون والنازحون، فضلاً عن الأطفال من مناطق الحرب والأراضي المحتلة مؤقتاً، معرضون بشكل خاص للإتجار بهم واستغلالهم؛

10. *تدعو* إلى حماية حقوق الأطفال اللاجئين والمهاجرين، وخاصة المنفصلين عن أسرهم والمعرضين للإتجار في دور الأيتام، وفقاً للقانون الدولي ومعايير حماية الطفل؛

11. *تشجع* البرلمانات على التآزر مع حكوماتها لتنفيذ تدابير تشريعية وإدارية مناسبة وغيرها من التدابير التي تراعي الاحتياجات والتجارب المتباينة للأطفال حسب سنهم وجنسهم وجندرهم وعرقهم ودينهم وثقافتهم ولغتهم وإعاقتهم وحالتهم الخاصة بالهجرة أو العوامل الاجتماعية-الاقتصادية، مع الأخذ بالاعتبار مسؤولية الوالدين، وضمان مشاركة الأطفال في وضع الإجراءات المتعلقة بها، ومن خلال جمع البيانات بشأن الجندر، وتحليلها في هذا المجال؛

12. *تشجع أيضاً* البرلمانات على أن تضمن، من خلال التشريع ذات الصلة، حصول متضرري الاتجار بالمساعدة المصممة على المدى الطويل، بغض النظر عن استعدادهم للتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون؛

13. *تحث البرلمانات* على اعتماد تدابير تشريعية وتنظيمية تعزز إعادة إدماج الأطفال من المؤسسات، مثل دور الأيتام، ودور الأطفال، ومراكز الإنقاذ، في أسرهم أو وضعهم في رعاية أسرية ملائمة، مثل دور الرعاية، ورعاية القرابة؛

14. *تدعو البرلمانات* لتوفير مخصصات وموارد كافية في الموازنة من أجل التنفيذ الفعّال للقوانين والتدابير المعمول بها لتقديم رعاية جيدة للأطفال في الرعاية المؤسساتية والبديلة، لضمان

الحماية الفعّالة للأطفال من الاستغلال والانتهاكات في سياق الاتجار بالأيتام والسياحة التطوعية؛

15. *تحث* البرلمانات على ضمان تطوير وتنفيذ عمليات تدقيق متينة للمنظمات والأفراد المشاركين في إنشاء أو تمويل دور الأيتام، من أجل ضمان ممارسات شفافة ومؤقتة وخاضعة للمساءلة؛

16. *تحث* البرلمانات بقوة على إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد للأطر التشريعية القوية وآليات الإنفاذ الفعالة لمنع الاتجار بالأيتام ومكافحته، بما في ذلك عمليات التفتيش الصارمة وإجراءات الترخيص لمرافق رعاية الأطفال، وأنظمة شاملة لدعم المتضررين،

17. *تؤكد على* أهمية التزام القطاع الخاص، بما فيه قطاع السفر، والمجتمع المدني والقطاع الأكاديمي والجمعيات الخيرية والمجتمعات المحلية بالعمل المشترك مع الحكومات لمكافحة الاتجار بالأيتام، ووقف تدفق الأموال والمتطوعين إلى المؤسسات الربحية التي تتعامل مع الأطفال كسلع؛

18. تحث البرلمانات والبرلمانيين على تعزيز الوعي بين الحكومات في البلدان المرسلة والمستقبلة على السواء، والمجتمع المدني، والجمعيات الخيرية، والمجموعات المجتمعية، والمنظمات الدينية، والمؤسسات التعليمية، وأسر الاتجار في دور الأيتام، وأضرار سياحة دور الأيتام، والتبرعات لدور الأيتام، وأهمية الرعاية الأسرية، وبالتالي توفير الحماية للأطفال لكي ينموا في بيئة أسرية في ظروفهم الثقافية الخاصة بهم؛

19. *تحث أيضاً* البرلمانات على تمكين التبادل السريع للمعلومات بين الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الاتجار لتعديل الاستجابات وفقاً لأساليب القائمين به والتي تتغير باستمرار، فضلاً عن تعزيز الوعي والرقابة بين الهيئات ذات الصلة العاملة في نفس المجال، مع التركيز على التعاون والتكنولوجيا وتبادل المعلومات؛

20. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى تحديد اجتماعات دورية وورشات عمل مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً وغيره من الجهات المعنية والخبراء والناشطين، مع التركيز على المبادرات المحلية والإقليمية لمنع مشكلة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام ومعالجتها، وغيرها من الأنشطة الأخرى للسماح للبرلمانات بتبادل المعلومات

بشأن الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة في مكافحة الاتجار بالأيتام وحظر السياحة في دور الأيتام تماشياً مع معايير حقوق الإنسان الدولية؛

21. *تدعو* البرلمانات الوطنية لتسريع جهودها للقضاء على الفقر، وتؤكد من جديد أن الاستثمار في الأطفال وإعمال حقوقهم من خلال نهج متكامل ومتعدد الأوجه يقوم على رفاه الأطفال، في إطار أهداف التنمية المستدامة، هو أحد الأهداف وأفضل السبل لحماية الأطفال من الإيداع غير الضروري في مؤسسات الرعاية وخطر الاتجار والاستغلال؛

22. *تحث* البرلمانات على اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ الالتزامات الدولية وجعل أطرها القانونية والتنظيمية المحلية متوافقة تماماً مع اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/74 بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن حقوق الطفل، بما فيها من خلال:

أ. ضمان أن تسمح القوانين الجنائية بملاحقة جرائم الاتجار بالأيتام وجرائم الاستغلال، بما فيها انتزاع الطفل غير القانوني من الوالدين أو الأوصياء وإيداعه في دار رعاية لغرض الاستغلال أو الربح و/أو لضمان عدم استخدام البلدان كملاذات آمنة أو قنوات لاستغلال الأطفال وإساءة معاملتهم؛

ب. تجريم استدراج الأطفال والأشخاص الموثوق بهم (الآباء والأوصياء ومقدمو الرعاية) لتسهيل الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت وخارجه وخاصة من قبل الأشخاص في مواقع القوة أو السلطة أو النفوذ؛ وتبذل الجهود لاعتماد تشريعات تعزز السلامة عبر الإنترنت وتحدد الجهود الإلزامية والمسؤولية لشركات التكنولوجيا، وتضع معايير لتتبع الأعمال الضارة عبر الإنترنت والإبلاغ عنها لحماية المتضررين المحتملين ومنع حالات الاستغلال في المستقبل؛

ج. إنشاء ولاية قضائية خارج الإقليم بموجب القانون لجميع جرائم الاتجار بالأطفال واستغلالهم واستدراجهم؛

د. وضع لوائح لحماية الطفل واجبة التنفيذ لقطاع السفر والعمل التطوعي والسياحة في دور الأيتام التي تشمل حظر التطوع في دور الأيتام والزيارات غير العائلية، وتنظيم أشكال أخرى من الأنشطة التطوعية التي تشمل الأطفال؛

هـ. إدراج اللوائح المتعلقة بمشاركة المتطوعين والسواح المتطوعين والزائرين في اللوائح الحالية لحماية الطفل ورعايته والرعاية البديلة، وتحديداً حظر الزيارات غير العائلية والتطوع داخل مرافق رعاية الأطفال السكنية؛

و. ضمان أن تكون آلية الإبلاغ الملائمة للطفل، ولإعاقة الأطفال والمراعية للجندر، وكذلك، الرصد والإشراف المنتظمَين هي في متناول الأطفال في مؤسسات الرعاية، والأطفال والشباب الذين انتقلوا إلى الرعاية أو خرجوا من الرعاية، مع ضمان سرية وسلامة المبُلغ والشهود؛

ز. وضع لوائح تنظيمية كافية للقطاع غير الهادف للربح وضمان امتثال الأنشطة الخيرية للمعايير الدولية لحقوق الطفل، وحماية مصالح الأطفال الفضلى، وحماية الأطفال، وخاصة الأطفال ذوي الإعاقة، من الأذى والإساءة وانتهاكات الحقوق؛

ح. *تعزيز* تنفيذ قوانين ولوائح حماية الطفل، بما فيها الترخيص والرقابة والإشراف على مرافق الرعاية السكنية بالتعاون مع المجتمع المدني، واتخاذ تدابير وقائية لتجنب تكرار الصدمات النفسية وتكرار إيذاء الضحايا من الأطفال جراء أية تفاعلات مع سلطات الدولة بما في ذلك عمليات التحقيق وإجراءات القضاء؛

ط. ضمان أن تنص القوانين المتعلقة بحماية الأطفال ورفاههم على أن يظل الأطفال، قدر الإمكان، في عهدة أسرهم ورعايتهم إلا في الظروف التي لا يمكن فيها منع الضرر إلا بإيداع الطفل مؤقتاً في بيت أو دار للأيتام أو ملجأ للإنقاذ؛

ي. الدعوة إلى اتخاذ تدابير قوية لمحاسبة جميع الأفراد أو الهيئات المشاركة في تنظيم أو تسهيل ترحيل واختطاف الأطفال من الأراضي المحتلّة مؤقتاً، بما في ذلك عبر احتمال استخدام دور الأيتام للاستغلال وتحقيق الربح؛

ك. الإنشاء بموجب القانون للحق في سبل الانتصاف، بما في ذلك التعويض، للأطفال الذين يتعرضون للإتجار، بما فيه الاتجار بالأيتام؛

ل. تعزيز لوائح تبني دولية لضمان أن تتم عمليات التبني على المستوى الدولي بشكل شفاف وأخلاقي وبما يحقق المصالح الفضلى للطفل، مع التركيز على منع الاتجار والاستغلال في سياق التبني؛

م. منع التبني الدولي من قبل أطراف النزاع المسلح، وخاصة حظر تبني الأطفال من المناطق المرتبطة بالنزاع؛

ن. تطوير وإنفاذ نظام محلي للعمل التطوعي يشمل إجراء فحوصات شاملة لخلفية المتطوّعين وتوفير التدريب والدعم للقضاء على العمل التطوعي غير الماهر، وضمان فهم المتطوعين واحترامهم لحقوق الأطفال؛

س. التأكد من أن الأطفال الذين ينتقلون خارج الرعاية عند بلوغهم سن الرشد يتلقون مساعدة مخصصة وشاملة قبل ترك الرعاية التي تعدّهم بشكل فعّال وهادف للعيش بشكل مستقلّ خارج الرعاية، بما في ذلك كيفية دخول سوق العمل، والمساعدات والتدابير لتلبية احتياجاتهم بمجرد تركهم الرعاية، فضلاً عن نقطة اتصال لإجراء مراجعات السلامة والرفاه المستمرة والدورية؛

ع. تشجيع الحكومات والسلطات الوطنية للسياحة على تحسين عملياتها الإدارية والقانونية في تنظيم القطاع الخاص في صناعة السفر والسياحة لضمان الامتثال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والتزامات حقوق الطفل، ومبدأ "عدم الإضرار" من خلال وضع حوافز لمشغلي السياحة من أجل إعطاء الأولوية لحماية الأطفال الضعفاء في الوجهات السياحية بشكل فعال وبذل العناية اللازمة في مجال حقوق الإنسان، كجزء من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بهم؛

ف. تطوير قواعد بيانات وطنية راسخة بشأن نطاق السياحة التطوعية وانتشارها ضمن السياقات الوطنية من خلال تحسين وتأمين نهج شامل لجمع البيانات عبر شراكة متعددة القطاعات، وهو أمر ضروري لتطوير الوقاية المستهدفة؛

ص. تزويد السلطات الوطنية المعنية بحماية الأطفال والشباب بأساس قانوني سليم وموارد مالية وبشرية كافية لأداء مهامها وتمكينها من الإشراف المستمر على مرافق الرعاية السكنية وتوفير الحماية الفعالة للأفراد الموكلة إليهم؛

ق. تعزيز برامج خارج نطاق المؤسسات، وتنمية تركز على الأسرة وتستهدف الآباء الفقراء والأسر المحرومة عبر التعليم الرسمي والتدريب على قدرات الأبوة والأمومة والحوافز الاقتصادية؛

ر. الدعوة إلى تطوير وتنفيذ برامج عودة آمنة وإعادة تأهيل للأطفال الذين تضرروا من الاتجار بالأيتام أو الاستغلال أو النقل القسري؛

ش. إعطاء الأولوية للاستثمار في شراكات تعاونية متعدّدة القطاعات من خلال العمل التعاوني مع الجهات المعنية من أجل إيجاد حلول مستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للإتجار بالأيتام والسياحة

التطوعية، والتي تشمل الاستثمار في الحد من الفقر، والأمن الغذائي، وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، والأمن وسيادة القانون؛

ت. تعزيز الخدمات الاجتماعية لحماية الطفل، وجعل الأنظمة شاملة للاستجابة لاحتياجات الأطفال كافة بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، مع التركيز على منع العنف الأولي إزاء جميع الأطفال، وتوفير خدمات أكثر استهدافاً للوقاية والاستجابة الملائمة للأطفال، ولا سيما منهم في المواقف الضعيفة؛ وكذلك عبر إعطاء الأولوية للخدمات والضمانات القانونية للأطفال المعرضين للخطر أو لمتضرري الإتجار والإيذاء والاستغلال؛

ث. تعزيز السياسات الشاملة والمستجيبة الموجهة نحو الأسرة، بما فيها تلك المصممة لتعزيز قدرات الوالدين ومقدمي الرعاية من أجل رعاية الأطفال ودعم السياسات الاجتماعية التي تعمل على إخراج الأطفال من مؤسسات الرعاية ومعالجة الأعراف الاجتماعية السلبية التي تؤثر على المساواة في الوصول إلى التعليم الجيد، ومنع استغلال الأطفال داخل مؤسسات رعاية الأطفال أو الرعاية البديلة؛

23. . *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي أن تطلب من السلطة التنفيذية إيلاء اهتمام خاص لحالات التبني غير القانوني على الصعيد الدولي، وإذا لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل، إجراء تحقيقات في هذه المسألة من أجل تسليط الضوء الكامل على هذه الحقائق وفهم العمليات التي مكّنت من التحقق من صحة التبني غير القانوني للأطفال المسروقين أو المتاجر بهم، وإضفاء الشرعية عليه والمصادقة عليه؛

24. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها إلى بذل قصارى جهدها، بمجرد انتهاء هذه التحقيقات، لضمان أن تؤدي الاستنتاجات المستخلصة إلى اتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى مساعدة المتضررين، من ناحية، ومنع تضرر أشخاص آخرين في المستقبل من ناحية أخرى؛

25. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها، على أساس هذه التحقيقات، إلى الاعتراف بأن حالات التبني غير القانوني قد حدثت بالفعل والاعتراف بالأشخاص المعنيين كمتضررين.

*****

6.تقارير اللجان الدائمة:

تقرير اللجنة الدائمة

للسلم والأمن الدوليين

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين جلستين يومي 24 و26 تشرين الأول/أكتوبر برئاسة رئيسها، سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر).

وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد الاطلاع على البنود الإجرائية والبلاغات الرسمية، عقدت اللجنة جلسة استماع للخبراء بشأن موضوع *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*. افتتحت الجلسة برسالة بالفيديو من السيدة إ. ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ذكرت فيها أن الإجراءات العاجلة التي يتخذها القادة السياسيون لحظر هذه الأنظمة، وتنظيمها لا تزال ذات أهمية قصوى. ويجب أن يضطلع البرلمانيون بدور حاسم في مساءلة الحكومات، وفي إطلاق إجراءات ملموسة، وفي ضمان الشفافية في الحوكمة.

وتضمنت جلسة الاستماع عدة مداخلات، بدءاً مع السيدة ب. بيرازا أغيلار، الوزيرة المستشارة لدى البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، متحدثة باسم السيد س. غييرميه-فرناندیز، السفير والممثل الدائم لكوستاريكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وتركز جهود كوستاريكا على الحاجة الملحة إلى تشجيع التفاوض على صك دولي بشأن حظر وتنظيم منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وركزت السيدة غ. هيندز، المستشارة القانونية في لجنة الصليب الأحمر الدولية، على الشواغل القانونية والأخلاقية نتيجة لعدم القدرة على التنبؤ بالتكنولوجيات الحربية الجديدة وعلى العمل المضطلع به لحماية وتعزيز الحماية الإنسانية للمدنيين والمقاتلين. دعت السيدة سي. كونولي، مديرة أبحاث القرار الآلي، فريق الرصد والبحث في تحالف *أوقفوا الروبوتات القاتلة*، إلى قانون دولي جديد بشأن الاستقلالية في أنظمة الأسلحة والسيطرة البشرية الهادفة على الأنظمة التي تكتشف القوة وتطبقها على الهدف بناءً على مدخلات أجهزة الاستشعار بدلاً من القيادة البشرية

المباشرة. ومثل هذا التنظيم ملحّ لا بالنسبة لحالات النزاع فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأمن اليومي حيث أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تستخدمها قوات الشرطة محلياً. وأكدت السيدة م. ستولبيزر (الأرجنتين)، متحدثة باسم المقررين المشاركين لمشروع القرار المقبل، أن فريق الصياغة يركز أيضاً على الضرورة الملحّة لإعادة السيطرة البشرية على منظومات الأسلحة من خلال تنظيم قوي.

وشملت المناقشة التي أعقبت ذلك 16 مداخلة من برلمانيين ومداخلة من مراقب دائم. تم التأكيد على وتيرة تطوير الذكاء الاصطناعي، واندماجه في الجيوش في جميع أنحاء العالم، مما أثار مخاوف بشأن العواقب السلبية والمتفاقمة لدمج منظومات الذكاء الاصطناعي والأسلحة الذاتية التشغيل في المستقبل في المناخ الحالي للنزاع، والتوترات. ومع ذلك، تم الاعتراف أيضاً بأن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يخدم البشرية بشكل إيجابي. اتفق البرلمانيون على أنه يجب تنظيم الذكاء الاصطناعي وأنظمة الأسلحة المستقلة، لا سيما من حيث أخلاقيات منح الآلة القدرة على تقرير ما إذا كانت ستقتل البشر أم لا. وتم التشديد على الحاجة إلى التفاعل المتعدد الأطراف في بناء توافق في الآراء حول موضوع الأسلحة الذاتية التشغيل، والذكاء الاصطناعي، وكذلك على الدور الحاسم للبرلمانيين في دعم قيم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وعقدت في اليوم نفسه حلقة النقاش الثانية حول موضوع قائمة بالأدوات المتاحة للأعضاء البرلمانيين للمشاركة في الحوار والتشريع والرقابة والوقاية سعياً لتحقيق السلام، وذلك لمتابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن عمليات السلام للعام 2022. قدم حلقة النقاش السيد ب. دزياتكوفيتش، مدير الوساطة ودعم السلام في مركز جنيف للسياسات الأمنية، بالإشارة إلى حالة السلام في العالم. وأبرزت المداخلات التي أعقبت ذلك مختلف النُهج التي شكلت الأساس لنقلة نوعية ضرورية في فهم الأمن. قدمت السيدة هـ. قاساس، المديرة التنفيذية لمؤسسة المبادئ من أجل السلام، المبادئ من أجل السلام وجدواها في العمل البرلماني من أجل السلام. وكان السلام المجتمعي ممكناً، ودائماً عندما نظمت البرلمانات بنشاط عملية الانتقال من الاتفاقات إلى التغيير الملموس، إلى الأمن الكريم والشرعي والخاضع للمساءلة. وشدد السيد د. كينيغر-باسيسيغلي، الخبير في حل الأزمات والتعاون الإنمائي والشؤون العامة وشؤون العمل، متحدثاً بصفته نائب رئيس الأكاديمية العالمية للفنون والعلوم، أكد أن نهج الأمن البشري هو أسلوب عالمي يركز على الناس ويبرز الترابط بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، ويساعد على الوقاية المبكرة. وأشارت السيدة أ. تشينوي، الأستاذة

المساعدة في جامعة جيندال العالمية، الهند، وعضو الفريق العامل المعني بالأمن المشترك التابع للمكتب الدولي للسلام، إلى الأمن المشترك باعتباره وسيلة لمكافحة انعدام الأمن الذي تشعر به بعض البلدان إزاء الآخرين. وأدى انعدام الأمن إلى تفاقم التوترات وأدى في كثير من الأحيان إلى نشوب نزاعات. ويركز الأمن المشترك على البقاء المشترك بدلاً من التدمير المتبادل، ويتيح بديلاً مجدياً لمستقبل سلمي. غرانوف، رئيس معهد الأمن العالمي ومحام دولي في مجال التنمية البشرية والأمن البشري، افتتح المناقشة بالإشارة إلى أن النهج الثلاثة مرتبطة بوظائف برلمانية ويمكن للبرلمانيين استخدامها كأدوات. وأوجز بعض الممارسات الجيدة التي تم تحديدها خلال البحث الذي أجري منذ اعتماد قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2022 والتي سيتم عرضها في قائمة الأدوات المتاحة للبرلمانيين عند الانخراط في منع نشوب النزاعات. وشارك في المناقشة ستة متكلمين شددوا جميعاً على أن للبرلمانيين دوراً رئيسياً في تعزيز السلام والأمن، ومن ثم ينبغي أن يشاركوا دولياً في وضع حلول للتهديدات العالمية. وشاطر المتكلمون أيضا بعض الأمثلة على الإجراءات البرلمانية ورحبوا بوضع قائمة بالأدوات على أمل أن تساعد الإجراءات البرلمانية على أن تكون أكثر ملاءمة للسلام.

وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة الدائمة فعالية ثالثة، وهي حلقة نقاش حول موضوع دور البرلمانات في تعزيز ثقافة الشفافية ومكافحة الفساد ومشاركة المواطنين من أجل استعادة الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية وتعزيز السلام. ضمت حلقة النقاش ثلاثة خبراء. قال السيد ف. زون (إندونيسيا)، رئيس برلمانيي جنوب شرق آسيا المناهضين للفساد ونائب رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، إن البرلمان يمكنه ضمان النزاهة العامة وتحسين شرعية المؤسسات العامة ودعم الشفافية من خلال حشد الإرادة السياسية، وتعزيز المشاركة العامة. وبرزت السيد ك. فريدريكسن، المبادرة الإنمائية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، على ضرورة إقامة شراكات بين البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لتعزيز النظم الإيكولوجية للمساءلة، وإشراك الناس، والشركاء الآخرين على نحو أفضل في تعزيز دعم الرقابة والمساءلة، ومن ثم الشفافية في بيئاتهم الوطنية. أشار السيد ج. غرانوف، متحدثاً بصفته المراقب الدائم السابق للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد لدى الأمين العام للأمم المتحدة، إلى أهمية التعاون الدولي في منع ومكافحة الفساد والرشوة وغسل الأموال بجميع أشكالها، واستعادة السيطرة على الأصول المسروقة للاقتصادات المنتجة، والتدفقات المالية غير المشروعة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشارك في المناقشة التي تلت ذلك أحد عشر متحدثاً. عززت الفكرة القائلة بأن مكافحة الفساد تتطلب تعاوناً عبر وطني، وأن التكنولوجيات يمكن أن تفيد في رصد المعاملات غير المشروعة ومساعدة البلدان على تحديد القنوات التي يعمل من خلالها الفساد. واتفق المتحدثون على أن الشفافية والنزاهة ومشاركة المواطنين والتشريعات والرقابة وبناء القدرات والتعاون والتدريب كلها خطوات ملموسة نحو ثقافة الشفافية التي هي في متناول البرلمانيين.

وتم عرض تقرير عمل اللجنة على الجمعية العامة في الجلسة الأخيرة، يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر من قبل السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا)، بالنيابة عن رئيس اللجنة الدائمة، سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر).

واجتمع مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحضر الاجتماع ستة أعضاء من أصل 13 عضواً، فضلاً عن ممثلي مكتب النساء البرلمانيات، ومجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

وجرت مناقشة حيّة اتفق فيها أعضاء المكتب على أن انتشار الصراعات يقسم البشرية بطريقة لا تفيد أي طرف، وأنه من الجدير بالذكر أن أمن أمة ما لا يمكن ضمانه على حساب دولة أخرى. واتفقوا أيضاً على أنهم ملزمون، بوصفهم برلمانيين، بحل النزاعات، وعلى أنهم ملزمون، في الحالات التي يبدو فيها الحل مستحيلاً، وحيث يبدو أن الحل الوسط بعيد المنال، بإيجاد طريق للمضي قدماً–ليس لأنفسهم، بل لجميع الذين يمثلونهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب عليهم أن يتحلوا بالتواضع والكرامة والتضامن واحترام الآخرين، وأن يسعوا جاهدين إلى تنشيط تعددية الأطراف لتعزيز الروابط بين الأمم والمواطنين والمؤسسات، ومن ثم إعطاء فرصة للسلام.

وخلال الاجتماع، ناقش المكتب خطة عمله. واتفق على أن يكرس كل الوقت المخصص للجمعية العامة الـ148 للتفاوض بشأن القرار التالي. واقترح أعضاء المكتب أيضاً، لأغراض التخطيط، أن يسعى المكتب إلى عقد اجتماعات عبر الإنترنت بين الجمعيات العامة لمناقشة حالة السلام والأمن. كما يجب رصد المسائل المتصلة بولاية اللجنة بانتظام وإعداد تقرير ذي صلة وإطلاع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي عليه لاطلاعهم على آخر التطورات في ميدان السلام والأمن. ووافقت اللجنة الدائمة في ما بعد على الاقتراح في نهاية جلستها العامة الأخيرة المعقودة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر.

******

تقرير اللجنة الدائمة

للتنمية المستدامة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلستيها يومي 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر. وترأس الجلستين نائب رئيس اللجنة، السيد و. ويليام (سيشيل).

مناقشة حول موضوع القرار المقبل بعنوان *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار، والمسؤولية، والإنصاف*

تم عرض موضوع القرار المقبل من قبل خبيرين اثنين: السيدة ت. تولمان، موظفة إدارة العمليات في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والسيدة أ. سماغادي، المسؤولة القانونية، المسؤولة عن وحدة التنسيق والإنجاز في مونتيفيديو (برنامج الأمم المتحدة للبيئة). كما حضر السيد س. باترا (الهند)، والسيدة ل. فازيلينكو (أوكرانيا)، وسعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة).

واستشهدت السيدة ت. تولمان (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) بتقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وأكدت على الضرورة الملحّة للعمل المناخي وأدخلت عملية التقييم العالمي كآلية حاسمة في إطار اتفاق باريس. تقوم عملية التقييم العالمي، التي تحدث كل خمس سنوات، بتقييم الإجراءات المناخية للأطراف وإبلاغ مساهماتها المحددة وطنياً. وهي تركز على التخفيف والخسائر والأضرار، ووسائل التنفيذ والدعم لتعزيز التعاون والطموح الدوليين. وسلطت الضوء على مشاركة الجهات المعنية غير الحزبية في عملية التقييم العالمي، مؤكدة على دور المجتمع المدني، وأوجزت المراحل الثلاث لعملية التقييم العالمي: جمع المعلومات، والتقييم التقني، والنواتج المؤدية إلى الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28). وفي ما يتعلق بالحوكمة، تشمل العملية مؤتمر الأطراف بوصفه السلطة العامة، بدعم من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ. وتشرف لجنة رفيعة المستوى، تتألف من رؤساء مؤتمر الأطراف، ورؤساء الهيئة الفرعية للمشورة العلمية

والتكنولوجية/الهيئة الفرعية للتنفيذ، على الفعاليات الرفيعة المستوى في عملية التقييم العالمي، بما يضمن اتباع نهج متسق، ومنظم.

وناقشت السيدة أ. سماغادي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) مواءمة التشريعات مع مشروع قرار اللجنة وعرضت برنامج القانون البيئي في مونتيفيديو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعمل البرنامج كمنبر حكومي دولي مكرس للنهوض بأولويات القانون البيئي، وقد دخل عقده الخامس من العمل. وكان أحد مجالات التركيز الرئيسية لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار البرنامج هو بناء القدرات، الذي يهدف إلى تزويد الدول والمناطق بالمعارف والموارد اللازمة لوضع القوانين البيئية وتنفيذها وإنفاذها بفعالية.

وسلطت السيدة سماغادي الضوء على الأولويات المواضيعية الرئيسية، بما في ذلك معالجة المسائل الحاسمة مثل التلوث وتغير المناخ وأزمات التنوع البيولوجي من خلال الاستجابات القانونية. وللبرلمانات دور محوري في التصدي لهذه التحديات العالمية عبر وضع وسن قوانين بيئية، سواء أعن طريق أطر شاملة أو عن طريق تشريعات محددة بشأن تغير المناخ. ويمكن للبرلمانات أن تتخذ تدابير سريعة وتحدد إجراءات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال القوانين القطاعية وتكفل التنفيذ الفعال لهذه القوانين من خلال الرقابة. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بالترابط بين التشريعات البيئية والتشريعات المتصلة بالمناخ، ويمكن للبرلمانات أن تصوغ تشريعات ترسي الحقوق والالتزامات المتعلقة بالمناخ، وتنشئ إطاراً قانونياً للعمل المناخي. كما ينبغي لها أن تشارك بنشاط في نقاشات بشأن المفاهيم المناخية الناشئة لضمان بقاء النظام القانوني قابلاً للتكيف.

ولدعم هذه الجهود، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجاً عبر الإنترنت للقانون والمساعدة البيئية، يوفر تقييمات تدريجية لتحديد الاحتياجات القانونية المحددة، ومجموعة أدوات للقانون وتغير المناخ لتيسير تنفيذ التدابير القانونية لمعالجة المسائل المتصلة بالمناخ. وفي الختام، أكدت السيدة سماغادي أن برنامج مونتيفيديو للقانون البيئي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يؤكد الدور الأساسي للبرلمانات في صياغة وتنفيذ التشريعات البيئية والمناخية. وهو يوفر التوجيه والأدوات العملية للمساعدة في هذه الجهود، ويساهم في تعزيز الأطر القانونية اللازمة للتصدي للتحديات البيئية العالمية الملحّة.

وعقب العروض التي قدمها الخبراء، ألقى المقرران المشاركان كلمة أمام اللجنة. أبرزت سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) الحاجة الملحّة إلى زيادة الشراكات من أجل

العمل المناخي، مؤكدة على التأثير الواضح لتغير المناخ على الاحتياجات الأساسية والفجوة المتزايدة بين الجهات المعنية، ومؤكدة على ضرورة اتخاذ إجراءات مناخية أكثر فعالية. كان الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية تحدياً ولهذا السبب يجب على البرلمانات التدقيق في الحكومات لتحقيق هذا الهدف. ولتعزيز الدور البرلماني في العمل المناخي، من الضروري زيادة الوعي، وتعزيز المسؤولية الفردية، وبدء التفاعلات بين البرلمانيين والجهات المعنية، ودعم الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى مواءمة البرلمانات مع الخطط الدولية المتعلقة بالمناخ. أوضح السيد س. باترا (الهند) العناصر الرئيسية لمشروع القرار، وحدد المفاهيم الحاسمة وشرح بالتفصيل الفروق الدقيقة بين العمل المناخي وتغير المناخ. لقد بحث في نطاق "الوصول"، والقدرة على تحمل تكاليف الطاقة المراعية للبيئة، والمسؤولية، والإنصاف. وشملت الشراكات تقديم الدعم وتلقيه على حد سواء. ركزت السيدة ل. فازيلينكو (أوكرانيا) على التنفيذ، مؤكدة على ضرورة اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ القرار بنجاح. قدمت فكرة إدراج الإبادة البيئية كجريمة بيئية.

وشارك عشرون مندوباً ممارسات وتحديات العمل المناخي في بلدانهم. طرح المندوبون أسئلة حاسمة حول وتيرة العمل المناخي العالمي والمخاوف بشأن تجاوز حدود درجات الحرارة. وبالنظر إلى تعقيد مسائل المناخ، من المهم إزالة الحواجز التقنية والمالية. إن التعاون الدولي والشراكات الدولية أمران أساسيان. وبالنظر إلى ضعف دولها إزاء تغير المناخ، ترد حاجة إلى بذل جهود منسقة مع مراعاة المسؤوليات المشتركة والمتباينة في ما بين الدول. وجرى التشديد على أهمية تبادل الممارسات الجيدة بشأن التحول في مجال الطاقة المراعية للبيئة، وإزالة الحواجز أمام التحول المستدام. وفي ما يتعلق بالمهام البرلمانية، تم التشديد على الإشراف على التزامات اتفاق باريس، وتخصيص الموازنة للتحوّل الأخضر، وسن قوانين للحياد الكربوني. وتم تسليط الضوء على الدور المحوري للهيئات البرلمانية في التصدي للتحديات البيئية العالمية الملّحة.

الأعمال التحضيرية للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في دولة الإمارات العربية المتحدة

أشار الرئيس إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يشجع المشاركة البرلمانية في تغير المناخ منذ أكثر من عقد. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الهدف من الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ

(COP28)، الذي يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، هو إتاحة الفرصة للبرلمانيين للحصول على معلومات مباشرة عن المسائل الرئيسية التي ستناقش في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28). وهذه هي المرة الأولى التي يكون فيها مكان انعقاد الاجتماع البرلماني، المقرر عقده في 6 كانون الأول/ديسمبر في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، في المنطقة الخضراء لمؤتمر الأطراف، مما يزيد من بروز البرلمانات بوصفها الجهات المعنية الرئيسية في العمل المناخي.

وشاركت مقررة الاجتماع البرلماني سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيدة س. شو، كبيرة المستشارين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، والسيدة هـ. بورك، مديرة المنطقة الخضراء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، في النقاط الرئيسية لمشروع الوثيقة الختامية المقرر اعتمادها، فضلاً عن الترتيبات العملية للاجتماع. ودعيت اللجنة الدائمة إلى تقديم تعليقات وأفكار لمواصلة تنقيح نص الوثيقة الختامية قبل عرضها على الاجتماع البرلماني.

وجرت صياغة الوثيقة حول العناصر المواضيعية بما في ذلك التحول إلى الطاقة النظيفة والمشاركة البرلمانية والتعاون الدولي. وتحدث ما مجموعه أربعة مندوبين لمشاركة أفكارهم بشأن مشروع الوثيقة. وتضمنت التعليقات الاقتراح الداعي إلى إدراج صياغة بشأن خفض انبعاثات الميثان كوسيلة تكميلية للتصدي لتغير المناخ. كما أُبرزت أهمية التنمية الخضراء والتمويل المتعلق بالمناخ.

جلسة خبراء حول موضوع *ضمان الأمن الغذائي العالمي*

إن السيدة أ. باديجو، نائب المدير الإقليمي للعمليات، المكتب الإقليمي للجنوب الإفريقي، برنامج الأغذية العالمي، والسيدة س. هيلي-ثو، منسقة حملات الشباب العالمية للتحالف العالمي لتحسين التغذية قدمتا النقاش والمسائل الرئيسية للنظر فيها.

وأبرزت السيدة باديجو (برنامج الأغذية العالمي) التحديات العميقة التي يواجهها أكثر سكان العالم ضعفاً في ما يتعلق بالأمن الغذائي. كما أن الناس الذين يعيشون في المناطق الهشة والمتضررة من النزاع يكافحون الآن العبء الإضافي لأزمة المناخ. وتتسبب الكوارث المتكررة في إلحاق الضرر بالأرواح وسبل العيش والحصاد. وردت حاجة ملحّة للحكومات لاتخاذ إجراءات مناخية. من المتوقع أن تستمر ظاهرة النينيو التي بلغت ذروتها في أيلول/سبتمبر 2023 حتى أيار/مايو 2024. فهو يتسبب في

موجات جفاف وتزايد هطول الأمطار مما يهدد الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. كانت المفارقة أنه بينما تواجه بعض مناطق العالم الجفاف والفيضانات في وقت واحد، كانت مناطق أخرى تكافح من أجل التعافي من جائحة كوفيد-19 المستمرة. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الأغذية والأسمدة والطاقة، فإنها لا تزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة. وعلاوة على ذلك، فإن الاحتياجات الغذائية العالمية تفوق قدرة النظام الإنساني على تلبية تلك المطالب. ويجب على الحكومات أن تستثمر في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، ويجب على البرلمانات أن تعزز الإرادة السياسية والتمويل لتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم، وتوسيع برامج التدريب، والتركيز على المرونة الطويلة الأجل مع تعزيز السلام والسياسات الاقتصادية السليمة.

وأكدت السيدة هيلي-ثرو (التحالف العالمي لتحسين التغذية) على الأهمية الحاسمة لإشراك الشباب في النقاشات المتعلقة بمستقبلهم، لا سيما عندما يتأثرون مباشرة بالقرارات المتخذة اليوم. فالغذاء، وهو حاجة إنسانية أساسية، له أهمية هائلة ليس فحسب من حيث التغذية ولكن أيضاً من حيث دوره في التدهور البيئي وحتى النزاع. ومن الأهمية بمكان إشراك الشباب في وضع الحلول. قدمت مجموعة من الالتزامات القابلة للتنفيذ التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي، بما في ذلك جعل الغذاء الصحي ميسور التكلفة، وإنهاء الاستخدام الكيميائي الضار في الزراعة، وتزويد كل طفل بوجبة مدرسية صحية، وتثقيف الجميع حول التأثير البيئي، ووقف تدهور استخدام الأراضي، وحظر المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، واحتضان المعرفة الغذائية الأصلية، وإنهاء الممارسات المدمرة، ودعم المزارعين المحليين من خلال الحوافز الضريبية. ومن المهم إشراك الشباب في إنشاء هذه المبادرات ودفعها إلى الأمام. وشجعت القادة على العمل مع مجالس ومنظمات الشباب في بلدانهم.

وأخذ الكلمة ما مجموعه 22 مندوباً لتبادل خبراتهم ورؤاهم وشواغلهم بشأن المسألة الملحّة المتمثلة في ضمان إمدادات غذائية مستقرة ومستدامة لسكان العالم. وسلّط المندوبون الضوء على الترابط المعقد بين البلدان ونظمها الغذائية. وبالتالي، فإن الأمن الغذائي والتغذوي ليس شاغلاً وطنياً فحسب، بل تحدياً عالمياً يستلزم تعاوناً دولياً. وكانت البرلمانات، بوصفها الهيئات التشريعية للأمم، محورية في تعزيز هذا التعاون العالمي. وهي تتمتع بسلطة وضع وتعديل السياسات التي يمكن أن تؤثر على الاتفاقات التجارية والممارسات الزراعية وتوزيع الأغذية على الصعيد الوطني. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق الأمن

الغذائي بمعزل عن غيره. ويجب على الدول أن تعمل معاً لضمان إنتاج الأغذية وتوزيعها والوصول إليها بصورة عادلة ومستدامة على نطاق عالمي. والوصول العادل إلى الغذاء مسؤولية مشتركة يجب أن تعترف بها البرلمانات. ومن خلال تعزيز التعاون مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى، يمكن للبرلمانات أن تساعد في إنشاء نظام غذائي عالمي أكثر شمولاً، وعدلاً. وينطوي ذلك على دعم المبادرات الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، والحد من النزاعات، وضمان حصول المناطق الضعيفة على المعونة التي تحتاجها. وعلاوة على ذلك، يؤكد التركيز على الزراعة المستدامة أهمية الممارسات التي لا تستنفد الموارد أو تضر بالبيئة أو تؤثر سلباً على الدول الأخرى. وللبرلمانات دور في تعزيز السياسات التي تشجع الممارسات الزراعية المسؤولة التي تراعي النتائج العالمية للإجراءات المحلية.

******

تقرير اللجنة الدائمة

لشؤون الأمم المتحدة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

اجتمعت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في جلسة عامة يومي 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر برئاسة نائب الرئيس، السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، وحضر أكثر من 40 وفداً برلمانياً.

وتضمنت الجلسة الأولى نقاشاً حول دور المنسق المقيم للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري إزاء الحكومة والجمعية الوطنية في أنغولا، والتي أعقبتها مناقشة حول مشروع اقتراح يحدد إجراءات محددة للبرلمانات للدعوة بنشاط من أجل المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبدأت منسقة الأمم المتحدة المقيمة في أنغولا، السيدة ز. فيراني، النقاش بعرض حول وجود الأمم المتحدة في أنغولا لدعم التنمية الوطنية المستدامة. وعمل فريق الأمم المتحدة القطري مع حكومة أنغولا، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والكيانات الدينية، فضلاً عن الجمعية الوطنية، من أجل خدمة الشعب الأنغولي.

وأشارت السيدة فيراني إلى تطور عمل الأمم المتحدة في أنغولا منذ استقلال البلد في العام 1975، وخلال سنوات الحرب الأهلية (1976-2002)، وعلى مدى السنوات العشرين الماضية. لم تكن العلاقة بين الأمم المتحدة وأنغولا سهلة دائماً، لا سيما قرب نهاية الحرب الأهلية عندما طُلب من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مغادرة البلاد. ومع ذلك، اليوم في العام 2023، تولت البلاد دوراً قيادياً في بناء السلام في المنطقة وفي القارة، وتتمتع بشراكة قوية مع الأمم المتحدة. يتمثل الأساس الرئيسي لعمل الأمم المتحدة في أنغولا في *إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة 2024-2028*، مع اعتبار أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 القوة الدافعة الرئيسية.

وتتمثل رؤية الإطار في اعتبار "أنغولا قادرة على التمكين والسلام والديمقراطية والمرونة حيث يشارك جميع الناس بشكل عادل في التحول الاجتماعي والاقتصادي المستدام والشامل والهيكلي للبلاد، ويستفيدون منه". يستند على أربع ركائز: الناس (تنمية رأس المال البشري، ونأمل أن يستفيد المزيد من الناس من التعليم بحلول العام 2028)، والسلام (الحوكمة الديمقراطية، وحقوق الإنسان)، والازدهار (التنويع الاقتصادي – تعتمد أنغولا حالياً اعتماداً كبيراً على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وعلى النظم الغذائية المستدامة)، والكوكب (المرونة المناخية – يشهد جنوب البلد حالياً أخطر موجة جفاف في الأربعين سنة الماضية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية).

وفي ما يتعلق بعمل الأمم المتحدة المرتبط مباشرة بموضوع الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي *العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)*، شاركت الأمم المتحدة مع الجمعية الوطنية في أنغولا ككل وكذلك مع بعض لجانها الدائمة. تشمل بعض الأمثلة على عمل الأمم المتحدة مع الجمعية الوطنية تطوير أول مراجعة وطنية طوعية في أنغولا، مما يجعل أهداف التنمية المستدامة أقرب إلى البرلمان، والميزنة (عملية وضع الموازنة) القائمة على الجندر، فضلاً عن التحليلات القطاعية لموازنة الدولة العامة في أنغولا. تعمل منظومة الأمم المتحدة مع البرلمانيين الأنغوليين لتعزيز دورهم الأساسي في إضفاء الطابع المؤسسي على نموذج التنمية الذي يركز على الناس، والذي يستجيب لاحتياجات المواطنين من أجل التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة، من دون إغفال أحد.

واختتمت السيدة فيراني عرضها بتقديم كيانات الأمم المتحدة الممثلة في فريق الأمم المتحدة القطري: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وأعرب الرئيس عن شكره الحار لمنسقة الأمم المتحدة المقيمة على عرضها المثير للاهتمام ودعاها إلى طرح أسئلة على المندوبين. ونظراً لضيق الوقت، طرح سبعة مندوبين فحسب أسئلة وقدموا تعليقات. وأشار معظمهم إلى الحاجة إلى تحسين قنوات الاتصال بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات، حتى تتمكن هذه الأفرقة من أداء دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبديت ملاحظات بشأن عدم إحراز تقدم في الوقت الراهن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن أهمية ليس فحسب تمكين الشباب والنساء، بل أيضاً الأشخاص ذوي الإعاقة. وشددت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في ردها على أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية يمكن أن تقدم الدعم والأدوات للبلدان، وأنه لا ينبغي للبرلمانيين أن يترددوا في الاتصال بفريقهم القطري.

وتابع النقاش دورة اللجنة التي عقدت في المنامة، حيث أشركت المجتمع البرلماني في الدعوة بنشاط إلى المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ترد امرأة واحدة فحسب من أصل كل أربعة ممثلين دائمين (سفراء) في الجمعية العامة. يعطي هذا الاختلال في التوازن بين الرجال والنساء (الجندري) في أعلى هيئة لصنع القرار في الأمم المتحدة الانطباع بأن مجتمع الأمم المتحدة لا يمارس ما يدعو إليه عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). إن جعل الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة الرئيسية متساوية بين الرجال والنساء (جندرياً) سيعزز إلى حد كبير النظام المتعدد الأطراف وقدرته على تقديم الخدمات إلى الناس.

وتم تقديم مشروع الاقتراح من قبل السيد هـ. أوياغي (اليابان)، عضو مكتب اللجنة، الذي قال إنه شخصياً سيقدم الاقتراح إلى لجنة الشؤون الخارجية للنظام الغذائي في اليابان.

وتحدث سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، عن عمله كرئيس للمجلس العالمي لمناصري ومناصرات الجندر. يضم المجلس العالمي الأمين العام للأمم المتحدة، والدبلوماسيين، وأعضاء المجتمع المدني البارزين، وجميعهم يسعون جاهدين لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في المؤسسات ذات الصلة وضمان تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء. والاتحاد البرلماني الدولي رائد في ما يتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وترد هياكل مؤسسية قائمة، وقد اعتمد المجلس

الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي لتوه سياسة لمنع التحرش. وبعد النقاشات الأخيرة مع الرئيس الحالي للجمعية العامة للأمم المتحدة، أصبح الأخير مناصراً جندرياً، وملتزماً بتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وكان الاقتراح ممتازاً ويلزم أن ينظر إلى الاتحاد البرلماني الدولي على أنه يسير في طريق الحديث. فعلى سبيل المثال، لن يقبل الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي دعوات أعضاء فريق المناقشة إلا إذا كان يرد عدد متساو من المشاركين في حلقة النقاش من الرجال والنساء.

وشكر الرئيس السيد أوياغي، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي على مساهماتهما، وأشار إلى أن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في بلده، بلجيكا، ضعيفة جداً في الرتب العليا في السلك الدبلوماسي. وتحدث اثنا عشر مندوباً لشرح العمل المضطلع به في بلدانهم وبرلماناتهم. وقال مندوب إندونيسيا إنه منذ موافقة البرلمان على تعيين السفراء، ينبغي أن يضمن ترشيح المزيد من السفيرات. بصفته برلمانياً رجلاً، ناضل أيضاً من أجل القوانين والسياسات لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) مشيراً إلى "أنها معركة الرجال والنساء".

واعتمد الاقتراح بالتزكية.

وعقدت الجلسة الثانية في 26 تشرين الأول/أكتوبر وركزت على إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وشارك عبر الإنترنت السفير طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بصفته الرئيس المشارك لعملية إصلاح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة غير الرسمية. إن عملية التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هي فريق تفاوض حكومي دولي غير رسمي يتمثل دوره في طرح أفكار جديدة والسماح بإجراء نقاش حر. كانت الحاجة إلى الإصلاح واضحة، لا سيما في ضوء قمة المستقبل في العام 2024. لم يكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ممثلاً لأعضاء الأمم المتحدة.

وإن السيدة أ. نوفوسيلوف، الخبيرة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي انضمت إلى الاجتماع عبر الإنترنت، قدمت نظرة ثاقبة كباحثة في إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأشارت إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يفتقر إلى الشرعية في المقام الأول لأن عدداً حاسماً من القرارات لم يتم تنفيذها وليس على أساس التمثيل. تم تصميم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليكون هيئة لاتخاذ القرار السريع، وفي رأيها، سيكون مجلس الأمن الدولي الموسّع أكثر انقساماً من مجلس الأمن الحالي. وستكون زيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مفيدة لشرعيته.

وفي النقاش، تحدث ممثلو دولة قطر واليابان ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وفيتنام والصين والجمهورية الإسلامية الإيرانية وتشيلي وجنوب إفريقيا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والهند وجمهورية مصر العربية وأوكرانيا.

وورد اتفاق بالإجماع على أن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أمر عاجل. ورئي أن الفجوة بين توقعات الأمم المتحدة وواقعها كبيرة جداً، وتؤدي إلى معارضة الشباب ويأسهم.

ورداً على سؤال، اقترح السيد طارق البناي، السفير والممثل الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة، أن البرلمانات يمكن أن تدعم عملية الإصلاح بتوجيه انتباه حكوماتها إلى عملية الإصلاح، وببقائها مشاركة في البرلمانات التي تحتاج إلى التصديق على أي تغييرات. وعمل الرئيسان المشاركان لهذه العملية كميسرين وحددا بعض الخطوات لزيادة كفاءة مجلس الأمن وفعاليته. ومع ذلك، فإن كل تغيير في أساليب عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتطلب قبولاً من أعضاء 15 الحاليين. وأخيراً، دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم رؤيته لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي كلمتها الختامية، قالت السيدة أ. نوفوسيلوف، الخبيرة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إنه سيكون من الأهمية بمكان ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لم يكن دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو أن يكون الجهاز الأكثر ديمقراطية في الأمم المتحدة – وهذا هو دور الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن يجب أن يكون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فعالاً وكفؤاً. ودافعت عن حق النقض بوصفه أداة أمنية لأنه يتطلب حلاً وسطاً وتوافقاً في الآراء.

وشكر الرئيس الخبيرين على وقتهما ورؤيتهما الثاقبة. وفي الختام، أبلغ بأن أوكرانيا قدمت اقتراحاً بشأن الاقتراح المقبل للجنة بشأن هذا الموضوع الذي سينظر المكتب في اعتماده في الاجتماع المقبل للجنة الدائمة في جنيف في آذار/مارس 2024.

وقبل انتخابات المكتب، كرر الرئيس القواعد المتعلقة بجميع أعضاء المكتب، مشيراً إلى أنه بعد تغيبه مرتين من دون معلومات مسبقة و/أو استبداله بشخص آخر في الوفد نفسه، تنتهي مدة عضوية عضو المكتب. وفي حالة أعضاء من أرمينيا والبرازيل وجمهورية مولدوفا، قررت اللجنة إنهاء عضويتهم في الجمعية العامة الحالية.

وبما أنها الجلسة الأخيرة التي يترأسها السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، جرى شكره على كل ما قام به من عمل شاق.

*****

7.جدول أعمال الجمعية العامة الـ148:

جدول أعمال الجمعية العامة الـ148

(جنيف، 23-27 آذار/مارس 2024)

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ148
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى
5. *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*

   (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
6. *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار، والمسؤولية، والإنصاف*

   (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)
7. تقارير اللجان الدائمة
8. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة في الجمعية العامة الـ150 وتعيين المقررين المشاركين.

*****

إعلان لواندا

العمل البرلماني من أجل السلام والعدل
والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)

صادقت عليه الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي
(لواندا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

تقع المسؤولية على عاتقنا. هذه هي الرسالة الشاملة التي نحتفظ بها، نحن البرلمانيين المشاركين في الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا، من مناقشتنا العامة حول *العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية*، بما يتوافق مع الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة العالمية (الهدف 16)، المعروف أيضاً بـ"هدف الحوكمة".

وقد سلّط نقاشنا الضوء على الدور الحاسم للحوكمة الرشيدة كصالح مجتمعي في حد ذاتها وكوسيلة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت في العام 2015. تعتبر الحوكمة الرشيدة الغراء الذي يربط الناس ببعضهم البعض وبمؤسساتهم، ويعزز التضامن والمشاركة المدنية والمواطنة السياسية. في الوقت نفسه، كما هو محدد في الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة، تمكّن الحوكمة الرشيدة من صنع السياسات السليمة والمساءلة المباشرة أمام الناس، والتي بدونها لن ننجح في كفاحنا المشترك ضد الفقر وعدم المساواة والنزاع والتدهور البيئي، بما في ذلك حالة الطوارئ المناخية، التي نشهدها في كل ركن من أركان العالم.

فلقد قمنا بتقييم العديد من مسائل الحوكمة التي تم تسليط الضوء عليها في الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة والتي تحتاج إلى اهتمام فوري وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، ولكن أيضاً، والأهم من ذلك، لتجربتنا في بلداننا، حيث أصبح الاستياء الشعبي من مؤسسات الحكومة – والسياسة بشكل عام – أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

وبوصفنا ممثلين للشعب، فإننا ندرك تماماً مسؤوليتنا في معالجة هذا الوضع. ننهي هذه الجمعية العامة مدركين تماماً أن الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة يتعلّق، أكثر من أي هدف آخر، *بالبرلمان* باعتباره المؤسسة الرئيسية للحوكمة في كل بلد. وبما أننا نتمتع بسلطة سن القوانين واعتماد

الموازنات والإشراف على السلطة التنفيذية، فنحن في وضع فريد يسمح لنا بجعل الحكومة تعمل بشكل أفضل على جميع المستويات – الوطنية ودون الوطنية والمحلية – واستعادة ظروف التعايش السلمي التي تدعم التنمية المستدامة والديمقراطية بجميع أبعادها.

وتتصدر قائمة مسائل الحوكمة التي يجب علينا معالجتها على وجه السرعة الحاجة إلى تعزيز الثقة وكفالة المشاركة الأكثر نشاطاً للمواطنين في المؤسسات على جميع المستويات، بدءاً ببرلماناتنا، حيث يجب أن يكون تمثيل النساء والشباب، فضلاً عن الفقراء والفئات المحرومة الأخرى، أكثر إنصافاً.

ونؤمن أن الإدماج والتمثيل أساسيان لبناء الشرعية والشفافية، بوصفهما مفتاح المساءلة الأكثر فعالية. فمن خلال فتح المؤسسات للناس من جميع مناحي الحياة ومن دون تمييز، يمكننا تعزيز ثقة الناس في مؤسساتهم وتقديم الخدمات العامة التي تقدم وتطوّر السياسات التي لا تغفل أحد. وفي ما يتعلّق تحديداً بالمسألة الرئيسية المتمثّلة في التمثيل العادل لمختلف المجموعات والقوى السياسية في البرلمانات، سنسعى جاهدين لاستعراض وإصلاح نظمنا الانتخابية حسب الحاجة في ضوء إعلان الاتحاد البرلماني الدولي بشأن معايير إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فضلاً عن المعايير الدولية الأخرى.

وتوفّر المؤشرات الجديدة للبرلمانات الديمقراطية، التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة الأخرى، أداة هامة لمساعدتنا على تقييم وتعزيز برلماناتنا وفقاً للمبادئ الواردة في أهداف التنمية المستدامة، مثل الفعالية والمساءلة والشفافية والمشاركة. ونرحّب بنشر هذه المؤشرات، التي ستساعد على توجيه تطوير مؤسساتنا. وسنبذل قصارى جهدنا لتحويل هذه المبادئ إلى عمل وتقديم تقرير عن التقدم المحرز.

ومن بين الحلول المختلفة الممكنة لجعل البرلمانات أكثر شمولاً، سننظر في تدابير لتعزيز الحصص الطموحة والمصممة جيداً والتي تهدف إلى التكافؤ بين الرجال والنساء والتمثيل العادل لجميع الفئات، فضلاً عن مواءمة الحد الأدنى لسن الأهلية لشغل المناصب العامة مع سن الاقتراع. وسنسعى إلى استعراض سياساتنا وعملياتنا، بهدف ضمان تقاسم المناصب القيادية بالتساوي بين الرجال والنساء داخل مؤسساتنا وبناء ثقافة الشمولية وعدم التمييز بما يتماشى مع خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للجندر.

ويجب أن تكون سيادة القانون، وفكرة عدم وجود أحد فوق القانون، وأن جميع الناس متساوون بموجب القانون، وأن لكل شخص الحق في الحماية بموجب القانون، في صميم عملنا لتعزيز الحوكمة.

ومع وضع هذا المبدأ الأساسي في الاعتبار، سنهدف إلى الحد من الفساد حتى لا يتم تحويل الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية ولا يتم تصميم السياسات بما يتناسب مع مصالح معينة على حساب الصالح العام. وسنسعى على المنوال نفسه، إلى تحرير الحكومة والهيئات التنظيمية ذات الصلة من "الاستيلاء على الشركات" الذي يعتبر سبباً متكرراً لتشويه نتائج السياسة. وسنسعى جاهدين، مستلهمين في ذلك المبادرات العالمية الأخيرة لمكافحة التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة غير المشروعة، إلى تشديد القواعد وسد الثغرات التي تمكّن هذه الأشكال الشائنة من الفساد. نحن ندعم مؤسسات مراجعة الحسابات الوطنية لدورها القيّم في ضمان الشفافية والمساءلة من خلال التحقّق المستقلّ من الإنفاق العام والعمليات الحكومية ذات الصلة.

وفي ما يتعلق بنظام العدل، سنسعى إلى تعزيز حياد المحاكم، والإسراع بالمحاكمات، وتوسيع نطاق المساعدة القانونية وغيرها من التسهيلات لتحسين إمكانية وصول الفئات الأكثر ضعفاً، وتوسيع نطاق توافر إجراءات أقل صعوبة مثل التحكيم والوساطة، وضمان الإنصاف في إصدار الأحكام.

وبالتالي، سنتطلع إلى إنشاء أو تعزيز مؤسسات وطنية مستقلّة لحقوق الإنسان بوصفها أدوات أساسية لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. سنسعى للعمل عن كثب مع هذه المؤسسات لتنفيذ توصياتها، ومواءمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية. في إطار الذكرى السنوية الـ75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نتعهد بتنشيط أعمالنا لتعزيز حقوق الإنسان، وحمايتها. وسنبذل قصارى جهدنا لدعم حق جميع منظمات المجتمع المدني المشكّلة بصورة مشروعة في إسماع أصواتها باسم المجموعات التي تمثلها. وسندرس أيضاً التدابير الرامية إلى تعزيز الأطر التنظيمية التي تحكم الحق في الحصول على المعلومات بحيث يمكن، باستثناء لأكثر أسباب الأمن القومي حساسية، إتاحة المعلومات التي تمتلكها الحكومة للناس عند الطلب وفي الوقت المناسب.

ولا يمكن إحلال السلام من دون عدل. وبما أن النزاعات داخل البلدان وفي ما بينها لا تزال أكثر تواتراً، وشدة على نحو ينذر بالخطر، مما يقوّض مكاسب التنمية، فإننا سنسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات التي غالباً ما ترد في عدم المساواة الاقتصادية والتمييز ضد مجموعات بأكملها، بسبب الاختلافات الجندرية أو العرقية أو الإثنية أو الدينية أو الثقافية. وسنسعى أيضاً إلى زيادة الاستثمار في الأمن *البشري* – الذي يُعرف بأنه توفير الغذاء والرعاية الصحية والأمن البيئي وغير ذلك من المساهمين في رفاه الإنسان – بوصفه الطريق الرئيسي نحو السلام والتنمية.

ونؤكد من جديد بقوة إيماننا بسيادة القانون، على الصعيدين الوطني والدولي، بوصفها الأساس لمنع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك بالحوار والدبلوماسية بوصفهما السبيل الوحيد نحو السلام الدائم. وندعو الأطراف في جميع النزاعات المسلحة إلى التقيّد باتفاقيات جنيف للعام 1949، وبروتوكوليها الإضافيين من دون استثناء. ونشجع على زيادة تكرار استخدام محكمة العدل الدولية وغيرها من المؤسسات القضائية الدولية كأدوات رئيسية لحل المنازعات بين البلدان بالوسائل السلمية.

ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن جمعيتنا العامة هنا في أنغولا قد انعقدت على خلفية أزمة متصاعدة بسرعة في الشرق الأوسط. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء العواقب الإنسانية للأزمة، ونناشد المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان مرور الإغاثة الإنسانية من دون عوائق إلى غزة من دون تأخير. وفي المقام الأول، يجب أن تتوقف الأعمال العدائية في هذه المنطقة ويجب أن تستأنف المفاوضات نحو حل مستدام قائم على دولتين، بحيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وإدراكاً منا بأن معظم النزاعات المسلحة وجهود الوساطة ذات الصلة تهيمن عليها الرجال، فإننا سندعم مشاركة النساء والشباب بشكل أقوى في عمليات السلام. وسنسعى جاهدين إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء، ومكافحته، ولا سيما النساء في السياسة، وكذلك ضد الأقليات والفئات المهمشة، وتقديم المساعدة للناجين.

وتتمثل إحدى المقاييس الرئيسية للحوكمة الرشيدة في نوعية الخدمة المدنية والقطاع العام بوجه عام، اللذين يوفران أكبر قدر من التفاعل المباشر بين الحكومة والشعب. ونسلم بضرورة إجراء إصلاحات عميقة في الإدارات العامة بحيث يتوافر لها عدد كاف من الموظفين من خلال عمليات توظيف عادلة وشفافة، فضلاً عن تزويدها بأحدث الأدوات لتوفير خدمات جيدة للناس. والأهم من ذلك، سنسعى إلى ضمان المزيد من مدخلات المواطنين المباشرة في إصلاحات القطاع العام وفي إدارة الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والحفاظ على البيئة، من أجل تلبية احتياجات الناس بشكل أكثر فعالية.

وسيتوقف نجاح جميع إصلاحاتنا بشكل بالغ الأهمية على حشد الموارد المالية والبشرية. نحن ملتزمون بعكس مسار نقص الاستثمار في المؤسسات والعمليات التي تقع في صميم الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، يجب بذل جهد أكثر تنسيقاً لجمع البيانات عن الجندر والعمر والدخل وغير ذلك من المعايير الأساسية لتحديد الأشخاص الأكثر عرضة للإهمال.

كحصة متواضعة نسبياً من الموازنات الوطنية، ستقدم تكلفة تنفيذ الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة أرباحاً العالية من حيث تحقيق التماسك الاجتماعي الإيجابي والسلام ونتائج التنمية في جميع المجالات. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان إلى استعراض سياساتها في مجال التعاون الإنمائي بحيث يولى الاهتمام الواجب للاستثمارات، وبناء القدرات في قطاعات الحوكمة في البلدان المتلقّية.

وفي ضوء التقييم العالمي الرئيسي للهدف رقم 16 المتوقع في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة في العام 2024، سنهدف إلى إجراء مراجعة شاملة لخططنا الوطنية لتحقيق الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة والقطاع العام بشكل عام، بما في ذلك من خلال جلسات الاستماع البرلمانية واللجان البرلمانية الخاصة وغيرها من المبادرات المماثلة. ونشجع الاتحاد البرلماني الدولي على جمع ونشر نتائج هذه العملية، وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة التي قد تساعد على حشد المزيد من العمل البرلماني.

ونشعر بالامتنان العميق لمضيفتنا، الجمعية الوطنية في أنغولا، فضلاً عن السلطات الأنغولية والشعب الأنغولي عموماً، على إتاحة هذه الفرصة القيّمة لنا لكي نجتمع معاً كمجتمع برلماني عالمي. ونتطلّع إلى إعادة هذا الإعلان إلى برلماناتنا والقيام بدورنا في ضمان تنفيذه الفعّال.

*****

اختتام أعمال الجمعية العامة:

في الجلسة الختامية المنعقدة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عرضت ***السيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة الجمعية العامة الـ147 ورئيسة الجمعية الوطنية في أنغولا*** ، إعلان لواندا بشأن *العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)*. وصادقت الجمعية العامة بالإجماع على إعلان لواندا.

وقدمت ***السيدة ل. رينولدز (أستراليا)، المقررة المشاركة لقرار اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان***، القرار بعنوان *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*. واعتمدت الجمعية العامة القرار بتوافق الآراء مع التحفظات التي أعربت عنها الهند بشأن فقرة واحدة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن فقرة واحدة.

وأحاطت الجمعية العامة علماً بتقارير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين التي قدمتها عضوة المكتب ***السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا)***، من اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، التي قدمتها عضوة المكتب ***سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)***، ومن اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي قدمه رئيسها، **السيد أ. غاجاديان (سورينام)**، ومن اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، الذي قدمه رئيسها بالإنابة، ***السيد أ. غريفروي (بلجيكا)*** (راجع الصفحات 92 – 101).

ووافقت الجمعية العامة على بند موضوع القرار الذي ستصوغه اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان لاعتماده في الجمعية العامة الـ149 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب المقررين الذين سيعملون على مشروع القرار.

وفي ختام الجمعية العامة، أخذ الكلمة ممثلو المجموعات الجيوسياسية:

سعادة السيد منذر بودن (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) باسم المجموعة الإفريقية، ***والسيد أ. غريفروي (بلجيكا)*** باسم مجموعة 12+، ***وسعادة السيد مثنى امين نادر حسين (جمهورية العراق)*** باسم المجموعة العربية، ***والسيدة د. أونيل (أستراليا)*** باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ والسيد م. نادر (غويانا) باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعربوا عن شكرهم لقيادة وأعضاء وموظفي الجمعية الوطنية في أنغولا على الترحيب الحار الذي لقيه المندوبون، وأشادوا بالانتخابات الرئاسية التاريخية للاتحاد البرلماني الدولي بمرشحاته الإفريقية الأربع، وهنأوا السيدة ت. أكسون من جمهورية تنزانيا المتحدة على فوزها في تلك الانتخابات، وأعربوا عن امتنانهم لمعالي السيد دوارتي باتشيكو وودعوه مع انتهاء ولاية رئاسته، ورحبوا بأحدث عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، وهو برلمان جزر البهاما، وأعربوا عن أملهم في أن يتمكن الأعضاء في الجمعيات العامة المقبلة من التوصل إلى سبل للتوصل إلى موقف توافقي بشأن مسائل مثل النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني.

وممارسة لحق الرد، رفض وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية التعليقات التي أدلى بها رئيس مجموعة 12+ بشأن مسألة محددة مرت عبر النظام القضائي الإيراني (نرجس محمدي الحائزة على جائزة نوبل للسلام)؛ التي ترى أنها تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لبلد آخر.

وفي الكلمة الختامية ***لمعالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، أعرب عن خالص شكره للجمعية الوطنية في أنغولا والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على عملهما في التحضير للجمعية العامة، التي حققت نجاحاً باهراً وحققت طموحه في أن يعقد الاتحاد جمعية عامة في بلد ناطق بالبرتغالية قبل نهاية ولايته. كما شكر المندوبين على الوقت الذي التزموا فيه بالتحضير للجمعية العامة، وحضورها. وفي المناقشة العامة، قدم المتحدثون العديد من الأمثلة الملهمة للممارسات البرلمانية الجيدة بغية تحقيق غايات الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة، التي انعكس الكثير منها في إعلان لواندا. وحث البرلمانات الأعضاء على الاستفادة القصوى من الاتحاد البرلماني الدولي في الأوقات الصعبة، ولا سيما في الجهود الرامية إلى وضع حد للأعمال العدائية في النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني والتصدي للانقلابات العديدة التي وقعت مؤخراً في منطقة الساحل. ومع اقتراب رئاسته من نهايتها، شكر أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على ثقتهم به وهنأ السيدة ت. أكسون على انتخابها الناجح.

وفي الكلمة الختامية ***للسيدة كارولينا سيركويرا، رئيسة الجمعية العامة الـ147 ورئيسة الجمعية الوطنية في أنغولا***، قالت إنها تشعر بالإنجاز الكبير عند اختتام الجمعية العامة، التي جمعت المجتمع البرلماني العالمي بروح من الصداقة والتعاون والوحدة. وهنأت معالي السيد دوارتي باتشيكو على تصميمه على عقد جمعية عامة في بلد ناطق بالبرتغالية وعلى توليه رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي بنجاح كبير. وهنأت السيدة ت. أكسون على انتخابها كأول امرأة إفريقية تتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، كما هنأت برلمان جزر البهاما على توليه منصب عضو البرلمان الـ180 للاتحاد البرلماني الدولي. وخلال الجمعية العامة، أثبتت البرلمانات الأعضاء أهمية التنوع بإشراك العديد من النساء والبرلمانيين الشباب في وفودها، مما يسر النقاشات بشأن مجموعة واسعة من المسائل. وشكرت فخامة الرئيس جواو لورينسو على دعمه للجمعية العامة، وشجعت المندوبين على تجربة الثقافة الغنية في أنغولا قبل العودة إلى ديارهم.

كما شكرت المندوبين على مشاركتهم، وتمنت لهم السفر الآمن وتطلعت إلى رؤيتهم مرة أخرى في الجمعية العامة الـ148 في جنيف.

وأعلنت السيدة كارولينا سيركويرا اختتام الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، وجرى عزف نشيد الاتحاد البرلماني الدولي.

*****

رابعاً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

1 – اللجنة التنفيذية:

الدورة الـ291 للجنة التنفيذية

1. تقرير الأنشطة من قبل الرئيس

أطلع الرئيس اللجنة التنفيذية على لمحة عامة عن أنشطته منذ الدورة الـ211 للمجلس الحاكم، التي تندرج تحت ثلاث فئات، وهي الجهود التي يبذلها لتعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي، ودعم تنفيذ استراتيجيته، وتوطيد الحوكمة الرشيدة للاتحاد البرلماني الدولي. وقد حضر نحو 90 اجتماعاً دولياً وإقليمياً وقام بحوالي 20 زيارة قُطرية. وأبرز الرئيس جهوده المشتركة مع الأمين العام لتحقيق العضوية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي، التي أثمرت بانضمام برلمان جزر البهاما. وأشاد أعضاء اللجنة التنفيذية بالرئيس الذي أظهر التزاماً غير مشروط بدوره ووضع معايير عالية للغاية لخلفه.

******

2. التقرير المرحلي للأمين العام بشأن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ211 للمجلس الحاكم

أُبلغت اللجنة التنفيذية بالتقرير المرحلي للأمين العام. وهنأ الأمين العام وفريقه على مستوى النشاط الرائع (47 فعالية عالمية وإقليمية، وفعاليات وطنية في 12 بلداً) على مدى الأشهر التسعة الماضية. وأثنوا على العلاقة التعاونية بين الأمين العام والرئيس التي يسّرت هذه الإنجازات.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتوفير بناء القدرات من خلال تنظيم مختلف الفعاليات، سواء أكان شخصياً أو عن بعد. وبغية زيادة إبراز هذه الفعاليات، أوصت اللجنة التنفيذية بتعزيز جهود الاتصالات لضمان المشاركة القوية من جانب أعضاء البرلمان.

وانتهزت اللجنة التنفيذية الفرصة لتذكير أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بأن أنشطة بناء القدرات هذه تشكل جزءاً من أدوات تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي التي التزموا جميعاً بدعمها. ولذلك شجعت اللجنة التنفيذية جميع الأعضاء على المشاركة في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي هذه سواء أكان شخصياً أو عبر الإنترنت.

وذكرت اللجنة التنفيذية بارتياح الإنجازات المشجعة المتصلة بالتحول الرقمي الجاري للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك دراسات الأدوات الممكنة لتيسير الاتصال بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء؛ وتحسين قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، التي توفر معلومات مفيدة عن البرلمانات، فضلاً عن إحصاءات عن النساء البرلمانيات، والبرلمانيين الشباب؛ ومواصلة تنظيم الاجتماعات عبر الإنترنت، والاجتماعات الهجينة.

ورحبت اللجنة التنفيذية بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي للتكيّف مع العصر الرقمي وشجعتها على الحفاظ على هذا الزخم الذي من شأنه أن ييّسر التدفق السلس لاتصالات المنظمة. كما شكرت اللجنة التنفيذية الأعضاء على مساهمتهم القيّمة في هذه الإنجازات.

وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالجهود الجارية لتعزيز الحوار بين الأديان ودعم المشاركة البرلمانية في هذا الموضوع، بما في ذلك التقرير المؤلف من جزأين عن الدين والمعتقد وتعميم الأنشطة ذات الصلة في جميع أعمال المنظمة. وأيدت اللجنة التنفيذية أيضاً المبادرة الرامية إلى المضي قدماً بتوصيات المؤتمر البرلماني الناجح بشأن الحوار بين الأديان الذي عقد في مراكش في وقت سابق من العام، ولا سيما من خلال التطوير التدريجي لآلية دائمة داخل الاتحاد البرلماني الدولي لتنسيق العمل البرلماني بشأن هذه المسألة.

******

3. الأعضاء والمراقبون الدائمون

أوصت اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على طلب انتساب برلمان جزر البهاما إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وسيزيد الانتساب الجديد عدد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى 180 عضواً.

وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على طلب الحصول على مركز عضو منتسب من برلمان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، الذي هو حالياً مراقب دائم.

وبعد استعراض جميع مراقبي الاتحاد البرلماني الدولي، قررت اللجنة التنفيذية إعادة مركز المراقب الدائم إلى منظمة الدول الأمريكية، التي رفعت من القائمة بسبب عدم ورود أي اتصال مع الاتحاد البرلماني الدولي على مدى عدة سنوات، ولكنها أعربت منذ ذلك الحين عن اهتمامها باستئناف وتعميق تعاونها مع الاتحاد البرلماني الدولي.

وقررت اللجنة التنفيذية أيضاً الإبقاء على مركز المراقب الدائم لعدة جمعيات أو رابطات برلمانية اعتبرت بالمثل غير نشطة، ولكنها أعربت منذ ذلك الحين عن اهتمامها بتعزيز روابطها مع الاتحاد البرلماني الدولي، وهي:

- مجلس بلدان الشمال الأوروبي؛
- الجمعية البرلمانية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛
- الجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون الاقتصادي؛
- الاتحاد البرلماني للأمريكيتين.

وفي ما يتعلق بالاتحاد الإفريقي، الذي اعتبر أيضاً أنه غير نشط في استعراض المراقبين، قررت اللجنة التنفيذية إرجاء اتخاذ قرارها ريثما يتم التوصل إلى نتيجة البعثة المقبلة للأمين العام إلى مقر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا.

ونظرت اللجنة التنفيذية في طلب للحصول على مركز المراقب من كونغرس البرلمانيين الدولي. ووافقت اللجنة التنفيذية على أن اللجنة لا تستوفي معايير الحصول على مركز المراقب في الوقت الحاضر، ودعت الأمانة العامة إلى اتباع سبل أخرى للتعاون، بما في ذلك إبرام مذكرات تفاهم عند الاقتضاء.

ونظرت اللجنة التنفيذية أيضاً في طلب للحصول على مركز المراقب من المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووافقت على إرجاء مواصلة النظر في الطلب إلى أن تقدم اللجنة معلومات إضافية عن النطاق العالمي لأنشطتها.

وعقب التصويت بالاقتراع السري، قررت اللجنة التنفيذية أن توصي المجلس الحاكم بقبول جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية بصفة مراقب دائم.

******

4. تقارير الأعضاء بشأن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بارتياح بالتقارير التي قدمها الأعضاء عن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي، والتي أظهرت زيادة مشجعة في نجاح الأعضاء في تنفيذ نتائج اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي. وانتهزت اللجنة التنفيذية الفرصة لتقديم شكرها للأعضاء الذين كانت مشاركتهم المتزايدة دليلاً واضحاً على التزامهم بدعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

5. المسائل المالية

أبلغت رئيسة اللجنة الفرعية، السيدة ج. ألم إريكسون، اللجنة التنفيذية بعمل اللجنة الفرعية للتمويل، التي اجتمعت لمناقشة المسائل المالية قبل انعقاد دورة اللجنة التنفيذية.

وقد فحصت اللجنة الفرعية البيانات المالية للعام 2022 وتقرير مراجع الحسابات الخارجي. وقد عقد مراجع الحسابات الداخلي للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022 (السيد أ. غريفروي، بلجيكا) والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ورئيسة اللجنة الفرعية للتمويل اجتماعاً مع مراجع الحسابات الخارجي لمناقشة التقرير رسمياً. ولم تصدر سوى توصية طفيفة واحدة.

وقد أحاطت اللجنة الفرعية للتمويل علماً بجانبين معينين من حسابات العام 2022 تم إبلاغهما أيضاً إلى اللجنة التنفيذية. وقد عانى أداء الاستثمار في العام 2022 بسبب بيئة السوق العالمية، ولكن لحسن الحظ استقر وضع السوق في العام 2023 وظلت عائدات الاتحاد البرلماني الدولي الاستثمارية طويلة الأجل إيجابية ومستهدفة. كما أحاطت علماً بأن مبلغ المتأخرات المستحقة من اشتراكات الأعضاء قد ازداد باطراد في السنوات الأخيرة. وشجعت اللجنة الفرعية المعنية بالتمويل الهيئات التشريعية على البت في كيفية معالجة هذا الوضع الاستثنائي. ومع ذلك، أكدت رئيسة اللجنة الفرعية أن الاتحاد البرلماني الدولي خصص اعتماداً مالياً لجميع الديون المستحقة منذ فترة طويلة في حالة الشطب.

واستعرضت اللجنة الفرعية أيضاً الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 31 تموز/يوليو 2023. وأضافت أن أداء موازنة المنظمة يسير على الطريق الصحيح خلال السنة حتى الآن وأن مواردها المالية سليمة ومستقرة. كان وضع التمويل الطوعي صحياً أيضاً للفترة المتبقية من العام 2023.

وقد ناقشت اللجنة الفرعية مشروع موازنة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024 واستعرضت وثيقة الموازنة التي قدمتها بالكامل إلى اللجنة التنفيذية. وشملت الموازنة الأساسية زيادة بنسبة 3٪ في مجموع الاشتراكات المقررة التي سبق أن وافق عليها المجلس الحاكم، بهدف إعادة توازن مجموع الاشتراكات إلى مستواها في العام 2010 بحلول نهاية فترة الاستراتيجية الحالية. وفي الوقت نفسه، كان من المتوقع أن تنخفض الإيرادات الطوعية انخفاضاً طفيفاً بسبب انتهاء صلاحية بعض المنح الكبيرة المتعددة السنوات، ولذلك اتخذ نهج حكيم لإظهار تلك الإيرادات في الموازنة.

وتلقت اللجنة التنفيذية واستعرضت المعلومات المستكملة المعتادة للأمين العام بشأن حشد التبرعات.

ولاحظت اللجنة التنفيذية أن المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند قد أنجز الآن ولايته المتعلقة بمراجعة الحسابات. ونظراً للالتزامات الجديدة الأخرى في جنيف، فإنه لن يسعى إلى تمديد آخر للولاية. ولذلك اتصل الأمين العام بالمؤسسة الإندونيسية العليا لمراجعة الحسابات وهو ينتظر تأكيد اهتمامها. ووافقت اللجنة التنفيذية على أنه يمكن تأكيد تعيينهم من خلال إجراء الموافقة الصامتة في الوقت المناسب.

وفي ختام ولايتها، شكرت رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل فريق الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على عمله الممتاز.

******

6. المكاتب الإقليمية

أُبلغت اللجنة التنفيذية بأنباء مشجعة تتعلق بإنشاء مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في الأوروغواي عقب توقيع اتفاق بين الأمانة العامة، وحكومة الأوروغواي. وفي ما يتعلق بالمكتب المقترح في جمهورية مصر العربية، تجري مفاوضات لإبرام اتفاق مماثل. وهنأت اللجنة التنفيذية الأوروغواي وأعربت عن أملها في أن تبرم السلطات البرلمانية المصرية اتفاقاً مماثلاً في المستقبل القريب.

******

7. سياسة منع التحرش

أوصى أعضاء اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على *السياسة المقترحة لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*، إلى جانب آلية تنفيذها، والإشراف عليها. ومع مراعاة الأثر الطويل الأجل للسياسة، اتفق أعضاء اللجنة التنفيذية على أنها ستعزز ثقافة حماية واحترام وكرامة المرأة والرجل في فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي، فضلاً عن أنها مثال جيد للمجتمعات المحلية.

******

8. التعديلات على النظام الأساسي والقواعد

أُبلغت اللجنة التنفيذية بترتيبات إدخال تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده. ووفقاً للممارسة المتبعة، تقوم اللجنة التنفيذية بتوجيه العملية، التي ستنشئ بالتالي مجموعة

عمل – تضم ممثلاً عن كل مجموعة جيوسياسية – لدراسة التعديلات المقترحة وتقديم تقرير إلى الأعضاء. وريثما يتم تأكيد عضوية مجموعة العمل هذه، وافقت اللجنة التنفيذية على أن يكون الإطار الزمني الواقعي لاعتماد التعديلات هو الجمعية العامة التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ووافقت اللجنة التنفيذية أيضاً على تمديد الموعد النهائي لتقديم التعديلات المقترحة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

******

9. انتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي

أحيطت اللجنة التنفيذية علماً بالترتيبات المتعلقة بانتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وطلبت اللجنة التنفيذية أن يضمن الفريق المنظم معاملة المرشحين على قدم المساواة لجعل الانتخابات نزيهة ومفتوحة وشفافة قدر الإمكان.

******

10. فريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

تلقت اللجنة التنفيذية معلومات مستكملة عن أنشطة فريق العمل. وشجعت اللجنة التنفيذية فريق العمل في جهوده الرامية إلى التوصل إلى حلول سلمية، لا سيما في ضوء الحالة الصعبة الجارية في المنطقة.

******

11. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة

أحيطت اللجنة التنفيذية علماً بانتقال الموظفين في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

ووافقت اللجنة التنفيذية على تجديد ولاية رئيس اللجنة الاستشارية، السيد أ. كوهلر، لفترة أربع سنوات تبدأ في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

******

12. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

استعرضت اللجنة التنفيذية قائمة الاجتماعات المقبلة، وصادقت عليها.

وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة التنفيذية بعقد المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في العام 2025، آخذة في الاعتبار السياق الجيوسياسي السائد الذي سيجعل ضمان منح التأشيرات غير مؤكد بالنسبة للمندوبين للسفر إلى نيويورك. وأوصت كذلك بتشكيل اللجنة التحضيرية، التي تتألف تقليدياً من 20 رئيساً للبرلمانات يمثلون جميع المجموعات الجيوسياسية، والمضي قدماً في الترتيبات الأولية لهذا الاجتماع العالمي الهام.

******

13. الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة، والانفتاح

رحبت اللجنة التنفيذية بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح من أجل تحقيق المزيد من الشفافية، كما يتضح من وضع مدونة قواعد سلوك لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي، واختصاصات لجنة الرقابة والأخلاقيات. وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على كلا الوثيقتين.

******

14. التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالتقرير المتعلق بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية. ودعا أعضاء اللجنة التنفيذية إلى زيادة تعزيز هذا التعاون المثمر للجميع.

******

15. انتخاب نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ونائب رئيس اللجنة التنفيذية

انتخب معالي الدكتور علي راشد النعيمي بالإجماع نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي ضوء الشواغر العديدة في اللجنة التنفيذية التي نشأت في الجمعية العامة الـ147، قررت اللجنة التنفيذية إرجاء انتخاب نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إلى موعد لاحق.

******

16. ما يستجد من أعمال

لقد أشادت اللجنة التنفيذية عن جدارة بأعضائها المنتهية ولايتهم ومنحت كل منهم شهادة عضوية لمساهماتهم الثاقبة في عمل اللجنة التنفيذية.

*****

2 – منتدى ومكتب النساء البرلمانيات:

عقدت الدورة الـ36 لمنتدى النساء البرلمانيات في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وضم 196 مشاركاً، من بينهم 131 برلمانياً (102 امرأة، و29 رجلاً) من 61 بلداً.

افتتحت الدورة السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات. انتخب المنتدى السيدة ف. مالاكياس، عضو الجمعية الوطنية في أنغولا، لرئاسة الدورة الـ36.

وللمساهمة في أعمال الجمعية العامة، نظر المشاركون، من منظور جندري، مشروع القرار المعروض على اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، بعنوان *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*. ثم اقترح المنتدى على اللجنة الدائمة عدداً من التعديلات على مشروع القرار. وقد أدرجت جميع التعديلات المقترحة في القرار.

ونظم المنتدى أيضاً حلقة نقاش بشأن *النساء في السياسة: البقاء أو الرحيل؟* التي درست خلالها المشاركات التحديات التي تواجهها المرأة عند توليها منصباً سياسياً لصنع القرار، وعند ممارسة مهنة سياسية طويلة ومرضية. ودعا المنتدى البرلمانات إلى ضمان أن تكون بيئة عملها محترمة ومراعية للمنظور الجندري، وأنها لا تتسامح مطلقاً مع جميع أشكال العنف الجندري. ومن الضروري أيضاً تكييف العمل لتجنب الإرهاق والتوتر بين الحياة السياسية والحياة الشخصية.

وعقد المكتب اجتماعات يومي 23 و27 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ودعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى الإسراع في وضع إجراء يتلاءم مع احتياجات البرلمانيات ضحايا العنف الجندري، والجنسي.

******

3 – منتدى ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي:

انعقد منتدى البرلمانيين الشباب في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وضم 86 برلمانياً شاباً، 41٪ منهم من النساء. وترأست الاجتماع السيدة إ. ت. موتيكا (ناميبيا)، بالنيابة عن رئيس مجلس المنتدى، السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)، الذي لم يتمكن من الحضور. وعقب الكلمات الافتتاحية، تم عرض تقرير الاتحاد البرلماني الدولي الجديد *مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية: 2023*. وسلط الضوء على أن مستويات مشاركة الشباب في البرلمان لا تزال منخفضة للغاية، وطرح حلولاً لهذه المسألة.

وقدم البرلمانيون الشباب المشاركون تحديثات حول التطورات الأخيرة في بلدانهم. وساهموا بمنظورات الشباب في المواضيع المعروضة على الجمعية العامة الحالية للاتحاد البرلماني الدولي. كما عقدوا جلسة استماع مع المرشحين لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي.

ووافق المنتدى على ترشيح السيد س. إسماعيلوف (أذربيجان) لعضوية مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، وعيّن السيد و. سوتو بالاسيوس (بيرو)، وسعادة السيدة سارة محمد فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة) لإعداد تقارير استعراضية للشباب عن القرارات التي ستنظر فيها الجمعية العامة الـ148 في آذار/مارس 2024.

وفي الاجتماع الذي عقده في وقت سابق من ذلك اليوم، قرر مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب إنشاء مركز للشباب في إطار مركز الاتحاد البرلماني الدولي للابتكار في البرلمان.

******

4 – اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:

انعقدت في إطار الجمعية العامة الـ 147 أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

عقدت اللجنة دورتها الـ172 في الفترة من 22 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023. شارك في الدورة السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، الرئيس، والسيدة م. أوديامبو (كينيا)، نائب الرئيس، والسيد إ. بلان (فرنسا)، والسيد م. حسين سيد (باكستان)، والسيد هـ. كامبوني (زامبيا). كما شاركت عن بعد السيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)، والسيدة سي. أسياين بيريرا (الأوروغواي). لم يتمكن السيد ب. مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيدة أ. رينوسو (المكسيك) من المشاركة في الدورة.

وخلال الدورة، بحثت اللجنة في حالة 131 برلمانياً (23٪ منهم من النساء) في 14 بلداً. وأعلن قبول قضايا جديدة تتعلق بـ39 برلمانياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية (أربعة برلمانيين)، وميانمار (سبعة برلمانيين)، وباكستان (أربعة برلمانيين)، وجنوب السودان (برلماني واحد)، وزمبابوي (23 برلمانياً). وأعلن عدم قبول قضيتين تتعلقان ببرلماني سابق من جمهورية مصر العربية، وببرلماني من بيرو، وأغلقت قضية واحدة تتعلق بثلاثة برلمانيين في ميانمار، وأخرى تتعلق ببرلمانيين اثنين من الفلبين. وعقدت اللجنة أيضاً ثماني جلسات استماع (عقدت إحداها على الإنترنت) مع الوفود الوطنية، ومقدمي الشكاوى.

وقدمت اللجنة قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بشأن حالة 121 برلمانياً في البلدان التالية: باكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزمبابوي، وسريلانكا، والسنغال، وجمهورية العراق، والفلبين، وميانمار واسواتيني.

******

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة في آذار/مارس 2023، اجتمعت لجنة شؤون الشرق الأوسط أربع مرات (21 تموز/يوليو، و17 تشرين الأول/أكتوبر، و23 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023) بحضور ستة أعضاء على الأقل في كل جلسة. ووافقت اللجنة على أن أهمية دورها تكمن في تحديد

إجراءات ملموسة لإقامة حوار بنّاء بين إسرائيل ودولة فلسطين، واقتراح حلول لتحقيق التعايش السلمي.

وناقشت اللجنة العملية العسكرية الإسرائيلية في مخيّم جنين للاجئين يومي 3 و4 تموز/يوليو 2023. وأضافت أن العنف يتصاعد إلى مستويات خطيرة وأن ما حدث في جنين سيكرر نفسه في مناطق أخرى إذا لم تكن مفاوضات السلام تلوح في الأفق. ولاحظ أعضاء اللجنة أن اليأس السياسي الذي يشعر به الشباب الفلسطيني يمكن أن يؤدي إلى تدهور الحالة، وأن هذه المعرفة ينبغي أن توجه نهج اللجنة إزاء النزاع.

واتفق الأعضاء على مجموعة من التوصيات في ما يتعلق بالأزمة في الأراضي الفلسطينية، وإسرائيل التي اندلعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وشملت التوصيات ما يلي: وقف جميع أعمال العنف من جانب جميع الأطراف عن طريق الوقف الكامل لإطلاق النار؛ والرفع الفوري والدائم ومن دون عوائق لحصار المعونة الإنسانية المفروض على قطاع غزة؛ والإفراج الفوري عن جميع الرهائن؛ وأخيراً، استئناف المفاوضات بين الطرفين بهدف التوصل إلى حل الدولتين. ووافقت اللجنة على أن الأحداث الأخيرة أكدت من جديد ضرورة تنظيم زيارة إلى المنطقة ليرى الأعضاء بأنفسهم كيف يمكنهم المساهمة في عملية السلام.

******

3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

واستمعت اللجنة إلى معلومات مستكملة عن التطورات الأخيرة في ما يتعلق بحالات محددة من أزمات القانون الدولي الإنساني واللاجئين. وشملت هذه البلدان إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا وبوركينا فاسو وجمهورية السودان وناغورنو كاراباك وميانمار. وركزت اللجنة أيضاً على مسألة المشردين داخلياً، واستمعت إلى موجز عن الحالة الإنسانية في غزة، وإسرائيل.

ولاحظ أعضاء اللجنة بقلق تضاعف حالات النزاع وتزايد عدد الرجال والنساء والفتيان والفتيات الذين يضطرون إلى الفرار هرباً من العنف والاضطهاد (أكثر من 110 ملايين من المشردين قسراً بحلول أيار/مايو 2023؛ ونظراً لأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها تضم أكثر من 5.5 ملايين مشرد داخلياً على أراضيها، قررت اللجنة رصد الحالة في البلد في دوراتها المقبلة.

ووجهت اللجنة نداء خاصاً في ما يتعلق بحالة النساء والفتيات في أفغانستان، لا سيما بعد القرار الذي اتخذته مؤخراً حركة طالبان باستبعاد النساء من العمل في المنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة، مما أثر تأثيراً كبيراً على إمكانية وصول النساء، والفتيات المحتاجات إلى العمل.

وفي ما يتعلق بالحالات المتصلة بالنزاع، بما في ذلك الحالة الراهنة في غزة وإسرائيل، كرر أعضاء اللجنة تأكيد التزام الدول والأطراف الأخرى باحترام القانون الدولي الإنساني، وضمان احترامه في جميع الظروف، على النحو التالي:

- يجب حماية جميع المدنيين من آثار العمليات العسكرية، من دون أي تمييز سلبي وفي جميع الحالات، وألا يكونوا هدفاً لهجوم أو يستخدمون كدروع بشرية أو يحتجزون كرهائن.
- يجب إبرام اتفاقات للسماح بالممرات الإنسانية أو بالمرور الآمن للمدنيين خارج مناطق النزاع المسلح أو العنف.
- يجب على الأطراف أن تسمح بوصول المعونة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين، وأن تيسّر مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق.
- يجب ألا تكون الأعيان المدنية هدفاً للهجمات؛ ويشمل ذلك الأهداف التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، مثل المستشفيات والمدارس ومرافق المياه والبنية التحتية للكهرباء.
- يجب احترام وحماية الموظفين الطبيين، والوحدات الطبية المكلفة حصراً بالواجبات الطبية في جميع الظروف.

وأعربت اللجنة عن دعوتها القوية والعاجلة إلى وقف الحروب واحترام القانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين المتضررين، بمن فيهم اللاجئون والسكان المشردون داخلياً. وأشارت إلى أهمية مراعاة جميع القرارات والنقاشات، وحقيقة أننا، أولاً وقبل كل شيء، نتعامل مع البشر، وأن جميع الأرواح لها القدر نفسه من الأهمية.

وناقشت اللجنة الأعمال التحضيرية للمنتدى العالمي للاجئين الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر 2023. واتفق أعضاء اللجنة على التواصل مع جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لدعوتهم إلى تقديم

تقرير إلى الاتحاد البرلماني الدولي عن مشاركتهم في المنتدى وعن التقدم الذي أحرزوه في تنفيذ التعهدات.

كما قامت اللجنة بتحديث تعهدات الاتحاد البرلماني الدولي المقدمة إلى لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في العام 2019.

وناقشت اللجنة العمل على إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، وتنفيذهما على الصعيد المحلي. ودعت الأعضاء البرلمانيين إلى البدء بمناصرة النقاشات حول هاتين الاتفاقيتين في برلماناتهم، وتقييم أسباب عدم انضمام بعض الدول بعد إلى الاتفاقيات، ودرجة تنفيذ الاتفاقيات في الدول الموقّعة.

واعتمدت اللجنة خطة عمل للسنة المقبلة. واتفق أعضاء اللجنة أيضاً على استئناف بعثاتها إلى البلدان التي تمر بأزمات، بما في ذلك إثيوبيا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبولندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعادت اللجنة انتخاب السيد ج. ك. واويرو (كينيا) رئيساً لها لمدة سنة واحدة.

****

4. فريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أفاد السيد ب. كاتجافيفي (ناميبيا)، رئيس الجمعية الوطنية في ناميبيا، ونائب رئيس فريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا، بأن فريق العمل اجتمع بصورة منتظمة تقريباً خلال الأشهر الستة الماضية. وقد كرّس أعضاء فريق العمل جهودهم للتدقيق في تطور الحالة، والتمسك بخطوط الاتصال مع الوفدين البرلمانيين لأوكرانيا وروسيا الاتحادية، ووضع خارطة طريق للإجراءات التعاونية بين فريق العمل، والأطراف المتحاربة.

واستمر الإعراب عن القلق العميق مع استمرار الحرب، مما أسفر عن وقوع خسائر لا حصر لها في صفوف الجانبين. وواصل فريق العمل حثه على وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات. وفي غضون ذلك، وجه أيضاً اهتمامه نحو اتخاذ تدابير تدريجية يمكن أن تؤدي إلى حوار بنّاء وتعزيز التفاهم

المتبادل. وعلى وجه الخصوص، حدد فريق العمل سلسلة من المسائل الإنسانية التي ينبغي التركيز عليها:

1. الأمان النووي
2. الأمن الغذائي
3. الوصول إلى أسرى الحرب وتبادلهم ومعاملتهم
4. حماية المواقع التي تشكل خطراً بيئياً
5. حالة الأطفال المتأثرين بالنزاع، ولا سيما في سياق تشريد السكان.

ولاحظ فريق العمل أن إحراز تقدم في أي من هذه المجالات يمكن أن يسفر عن فوز ضئيل من شأنه أن يبني الثقة ويكون بمثابة نقطة انطلاق نحو الحل السلمي للنزاع. وحتى في غياب محادثات فورية للسلام، أكد أعضاء فريق العمل أنه يمكن القيام بعمل هام لتخفيف المعاناة الإنسانية، كل ذلك بما يتماشى مع مسؤوليتهم الأساسية عن تمثيل الشعب وحمايته، بوصفهم برلمانيين.

وبمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، عقد فريق العمل اجتماعاً بالحضور الشخصي في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وشارك في نقاشات مع وفدي أوكرانيا وروسيا الاتحادية. وبعد نقاشات مثمرة، اتضح أن الوفدين أبديا اهتماماً خاصاً بالتعاون بشأن مسألة الأطفال المتأثرين بالنزاع. ونتيجة لذلك، حدد فريق العمل هدفاً متوسط الأجل لتكثيف الجهود، ومواصلة المشاورات مع كلا الوفدين بشأن هذا الشاغل الإنساني المحدد.

وعلاوة على ذلك، وافق فريق العمل على تنويع خيارات مشاركته، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماعات ثنائية بين الأعضاء والأطراف المتحاربة. وأقر فريق العمل بأن كل عضو يقيم روابط ورؤى فريدة يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة للحوار. وفي هذا الصدد، رحب فريق العمل ترحيباً حاراً بالسيدة س. دهوس، رئيسة مجلس الشيوخ في بلجيكا، بوصفها عضواً جديداً، خلفاً للسيدة أ. جيركينز، سيناتور سابقة من هولندا.

وخلال النقاشات التي جرت مع الوفدين، تم التأكيد أيضاً على أهمية المشاورات الشخصية بين الجمعيتين العامتين للاتحاد البرلماني الدولي. واتفق الطرفان على ضرورة عقد اجتماعات متوازية واسعة النطاق مع إتاحة الوقت الكافي لإحراز تقدم ملموس. وبناء على ذلك، قرر فريق العمل أن يبدأ

الأعمال التحضيرية لإجراء نقاشات مستقلة متعمقة مع كلا الوفدين في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف في أوائل العام 2024. وستعقد هذه الاجتماعات بدعم من الخبراء وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة.

******

5. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

عقد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اجتماعه الرابع عشر (بصيغة هجينة) في 11 أيار/مايو 2023. تم إطلاع الأعضاء على المرحلة الثانية من تطبيق الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المحسّن للهاتف الخليوي، والذي كان متوفراً للتنزيل.

وعقد افتراضياً الاجتماعان المواضيعيان الرابع والخامس *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* اللذان ركزا على التنمية والتعليم في 27 و28 أيلول/سبتمبر 2023. وحضر الاجتماعين نحو 70 مشاركاً يمثلون 25 برلماناً و20 عضواً من فريق المناقشة يمثلون مختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والبنك الدولي، والأوساط الأكاديمية، ومعهد الاقتصاد والسلام، والمجتمع المدني، والشباب والمنظمات النسائية من منطقة الساحل، فضلاً عن الجمعيات البرلمانية الإقليمية والأمانة العامة للجنة البرلمانية المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس.

وأعرب عن القلق العميق إزاء تدهور الحالة في منطقة الساحل الذي يشكل تهديداً للسكان وللسلم والأمن العالميين. وأدى ازدياد مستوى عدم الاستقرار وانعدام الأمن إلى تعريض تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر. وخلص إلى أن حل مشاكل منطقة الساحل يكمن في الاستثمار في التنمية والتعليم، وهما أمران مترابطان. ويتعين أيضاً معالجة مسائل الأمن والحوكمة. وأوصي بأن تتضمن خارطة الطريق للمرحلة الثانية من *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* تحليلاً شاملاً للحالة في كل بلد، إلى جانب استراتيجيات للمشاريع الإنمائية والسياسات الأمنية والتحسينات في الحوكمة. ويتعين أيضاً على المجتمع الدولي أن يعالج الحالة في منطقة الساحل بالإلحاح نفسه الذي تعالج به حالات النزاعات الأخرى في العالم.

وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ناقش الاجتماع الخامس عشر للفريق الاستشاري الرفيع المستوى حالة منطقة الساحل ونتائج الاجتماعات المواضيعية الخمسة في إطار مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ*

منطقة الساحل التي ركزت على ما يلي: البيئة والمجتمعات المحلية والأمن والتعليم والتنمية. وكان الهدف من الاجتماعات هو النظر في احتياجات وتطلعات سكان منطقة الساحل وفهمها. وخلص الاجتماع إلى أن التصدي للتنمية هو الحل الرئيسي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل. كما يجب أن تقترن جهود التنمية باستراتيجيات أمنية متينة، بما في ذلك إدخال تحسينات على الحوكمة الرشيدة. ودعا المشاركون إلى الحوار والتعاون الدولي وزيادة الاهتمام العالمي والاستثمار والإجراءات العملية لدعم المنطقة.

ولضمان استجابة شاملة ومستدامة، اقتُرح إنشاء لجنة مخصصة داخل فريق العمل لرصد التقدم المحرز، ومتابعته. وأوصي بتقديم الدعم المالي للتعليم، ولا سيما للشباب في منطقة الساحل. واقتُرحت خارطة طريق واضحة ومحددة بدقة تتضمن أهدافاً ومواعيد نهائية ومخصصات في الموازنة ذات أولوية لتوجيه الجهود بفعالية. وشُجع المجتمع الدولي على اعتماد نهج أكثر تنسيقاً، وملموساً في التصدي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل.

وقدم السيد د. نوتن، رئيس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا للاتحاد البرلماني الدولي، ثلاث توصيات رئيسية من الاجتماع البرلماني حول العلم من أجل السلام، الذي انعقد في أيلول/سبتمبر 2023 في كوي نون، فيتنام. وفي ما يلي التوصيات التي يمكن أن تشكل أساساً لتطوير المشاريع في بلدان منطقة الساحل: اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بشأن المياه والصرف الصحي مع بيانات مفتوحة المصدر لتعزيز التعاون بين العلماء والبرلمانيين؛ وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية من خلال المبادرات العلمية؛ وتبادل التكنولوجيات والخبرات، ودعم اتفاقية الأمم المتحدة للمياه مع التركيز على التنفيذ النشط للمعونة الإنمائية الخارجية وإدماجها فيها.

****

6. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

عقدت مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا ثلاث جلسات: جلسة واحدة عبر الإنترنت في 6 أيلول/سبتمبر 2023، وجلستين بالحضور الشخصي في لواندا يومي 24 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023. حضر ما لا يقل عن عشرة أعضاء كل جلسة من الجلسات.

وقدم أعضاء مجموعة العمل إحاطات عن مشاريعهم التجريبية ومساهماتهم في إشراك البرلمانات مع الأوساط العلمية. واستناداً إلى نواتج المشاريع التجريبية المقرر إنجازها قبل 31 كانون الأول/ديسمبر

2023، وافق الأعضاء على نشر مجموعة أدوات برلمانية بشأن مشاركة البرلمانات مع الأوساط العلمية في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي.

وشددت مجموعة العمل على أهمية تعزيز الروابط مع المنظمات الشريكة للاتحاد البرلماني الدولي، بما فيها الأمم المتحدة، ووافقت على المشاركة في الاجتماع البرلماني المقبل بمناسبة انعقاد الدورة الـ28 لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، الذي انعقد في 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك منتدى الأمم المتحدة التاسع للجهات المعنية المتعددة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، المقرر عقده يومي 9 و10 أيار/مايو 2024 في نيويورك.

وأشادت مجموعة العمل بنجاح الاجتماع البرلماني المعني *بالأمن المائي وانعدامه: إعادة بناء التعايش السلمي مع العلم*، الذي انعقد بالتعاون مع المركز الدولي للعلوم والتعليم المتعدد التخصصات في الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2023 في كوي نون، فيتنام. وتبادل المشاركون في الاجتماع الممارسات التشريعية الجيدة والتشريعات النموذجية بشأن الاستفادة من تكنولوجيات رصد واستكشاف موارد المياه الجديدة. وشملت التوصيات الختامية حث البلدان على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمياه، والاقتراح بعقد قمة برلمانية عالمية بشأن الأمن المائي، والغذائي في المستقبل.

وناقش أعضاء مجموعة العمل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي كموضوع مقبل لمدرسة العلوم من أجل السلام، التي ستعقد في مركز ضوء السنكروترون للعلوم التجريبية والتطبيقات في الشرق الأوسط، في علان، المملكة الأردنية الهاشمية. وشملت النقاشات جوانب حاسمة من الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن التفاعل بين التقدم التكنولوجي، والحفاظ على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في عالم يحركه الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد.

واستمعت مجموعة العمل إلى إحاطة من الرئيس عن التقدم المحرز في صياغة الميثاق الدولي لأخلاقيات العلم والتكنولوجيا، ووضع خطة عمل لوضع الصيغة النهائية للميثاق وجمع تعليقات الخبراء ليتمكنوا من اعتماده رسمياً في الجمعية العامة الـ148 المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف. وأكدت مجموعة العمل من جديد استعدادها للمساعدة في عمل هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى.

******

7. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عقدت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) دورتها الـ48 يومي 22 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحضر الدورة الرئيس، معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والأعضاء السيدة ج. إلم إريكسون (السويد)، والسيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)، والسيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات.

واستعرضت المجموعة، وفقاً لولايتها، حالة مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية، وكذلك في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي وجمعياته العامة. ونظرت على وجه الخصوص في تشكيل الوفود في الجمعية العامة الـ147. في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان 36.4٪ من المندوبين في الجمعية العامة من النساء التي كانت أعلى من متوسط الجمعيتين العامتين السابقتين (كيغالي، تشرين الأول/أكتوبر 2022، والمنامة، آذار/مارس 2023)، ولكن أقل من مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ونوسا دوا (آذار/مارس 2022)، حيث سجلت المندوبات نسبة 38.9٪. وأشيد بالوفود المتوازنة جندرياً التي حضرت الجمعية العامة الـ147. في لواندا، كان 42 وفداً من أصل 128 (أو 32.8٪) متوازناً جندرياً، وهي تتألف من 40 إلى 60٪ من النساء أو الرجال. يشكل ذلك تحسناً واضحاً عن الجمعية العامة الأخيرة في المنامة، حيث كانت نسبة 27.2٪ من الوفود متوازنة جندرياً (37 من أصل 136 وفداً).

ومن بين الوفود الحاضرة البالغ عددها 128 وفداً، كان 120 وفداً يتألفون من مندوبين اثنين على الأقل، منهم 10 وفود من الذكور فحسب (8.3٪). وبالإضافة إلى ذلك، تتألف 3 وفود من مندوبين أو أكثر بالكامل من نساء. وإجمالاً، تخضع 7 وفود للجزاءات في هذه الجمعية العامة، بعد أن كانت 11 وفداً في الجمعية العامة الأخيرة.

وعرضت المجموعة أيضاً على اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم السياسة الجديدة *لمنع التحرش ومكافحته، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*، وبدأت في مناقشة خطة عمل للتنفيذ. وواصلت المجموعة، وفقاً لولايتها، مناقشاتها بشأن كيفية دعم البرلمانات بعدد قليل من النساء الأعضاء. وأعربت عن قلقها لأن أكثر من 11 ٪ من البرلمانات ذات المجلس

الواحد، والمجالس الأدنى في العالم لا تزال تضم أقل من 10 ٪ من النساء (21 من أصل 185 مجلساً تتوفر بيانات عنها).

وفي متابعة للحوارات السابقة التي أجريت في الجمعيتين العامتين الـ144 والـ145، التقت المجموعة بالوفد النيجيري بعد الانتخابات التي أجريت في شباط/فبراير 2023 والتي شهدت انخفاضاً إضافياً في تمثيل المرأة في البرلمان. ويقدر الوفد النيجيري أن القوالب النمطية الجندرية، مقترنة باستبعاد المرأة اجتماعياً، واقتصادياً، هي العوائق الرئيسية التي تحول دون تكافؤ الفرص أمام المرأة. وواصل قادة الأحزاب السياسية طرح قوائم المرشحين الذكور في الانتخابات.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لاعتماد مشاريع قوانين للتعديل الدستوري لتمكين نظام الحصص الانتخابية الجندرية، رفض البرلمان المنتهية ولايته مشاريع القوانين. ومن المتوخى بذل جهود متجددة، بما في ذلك إعادة تقديم مشاريع قوانين للتعديل الدستوري. ومن الأهمية بمكان زيادة الوعي والدعوة. ويجب أيضاً أن تصبح الأحزاب السياسية أكثر مراعاة للاعتبارات الجندرية، وأكثر شمولاً. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون بناء قدرات المرأة مفيداً جداً، فضلاً عن توفير الموارد في الحملات والتوعية.

وأعربت المجموعة عن حرصها على دعم جهود الجمعية الوطنية النيجيرية. ووافق الوفد النيجيري على وضع برنامج عمل للتنفيذ بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي. وستواصل المجموعة رصد حالة نيجيريا في دورتها المقبلة.

******

8. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بحضور ستة أعضاء من أصل 10 أعضاء، فضلاً عن شركاء تقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وعُرض على الفريق اتفاقات التعاون الرسمية المبرمة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل.

وانتخب الفريق السيدة ل. كليفورد–لي (أيرلندا) رئيسة جديدة له، والسيد ف. إ. ندوغوليل (جمهورية تنزانيا المتحدة) نائباً جديداً للرئيسة لمدة سنة واحدة.

وناقش الفريق قواعده وممارساته في سياق التعديلات المدخلة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، وأعرب عن رغبته في التشاور معه أثناء عملية صياغة التعديلات.

وناقش الفريق أيضاً السلام والأمن – الموضوع ذو الأولوية للعام 2024 – مع التركيز على الروابط بين النزاع وتغير المناخ والتشرد والصحة. وسلط الضوء على العواقب طويلة الأجل للنزاع على الصحة، بما في ذلك تعطيل النظم الصحية وتأثير الصحة العقلية. وأقر بأن الصحة يمكن أن تكون جسراً للسلام عن طريق بذل جهود جماعية، وغير سياسية للتوصل إلى حلول لإنقاذ الأرواح، والحد من المعاناة.

وتطرق الفريق إلى الزيارة الميدانية التي قام بها في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في مستشفى ماتيرنو إنفانتيل Materno Infantil، حيث تم إطلاع الدكتور مانويل بيدرو أزانكوت دي مينيزيس في لواندا، على المؤشرات الرئيسية المتعلقة بصحة الأم والطفل. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال تغطية تنظيم الأسرة منخفضة، مع ارتفاع معدلات الحمل المبكر. وأعرب الفريق عن تقديره للمستوى العالي للمستشفى، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء إمكانية وصوله إلى السكان، بمن فيهم أضعف الفئات وأكثرها تهميشاً. ولذلك أوصى بالنظر عن كثب في مستوى الرعاية الصحية الأولية، وأعرب عن استعداده لمواصلة تبادل الآراء مع الجمعية الوطنية في أنغولا، وتبادل الممارسات الجيدة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

******

خامساً – الأنشطة والفعاليات الأخرى:

1 .اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، التقى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام برؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة. حضر الاجتماع: السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)، رئيسة المجموعة الإفريقية؛ وسعادة السيد أرشد الصالحي (جمهورية العراق)، باسم المجموعة العربية؛ والسيد م. ديك (أستراليا)، رئيس مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ والسيد س. راشكوف راتشكوف (بيلاروسا)، رئيس مجموعة أوراسيا؛ والسيدة س. كارفاخال (المكسيك)، رئيسة مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسيد أ. غريفروي (بلجيكا)، رئيس مجموعة 12+، ورئيس اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة بالإنابة؛ وسعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر)، رئيس اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ والسيد م. ويليام (سيشيل)، رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة بالإنابة؛ والسيد أ. غاجادين (سورينام)، رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي موجزاً لمشاريعه وأنشطته الرئيسية منذ انعقاد الجمعية العامة الماضية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى زيادة بروز دور المنظمة والاقتراب أكثر من هدف الاتحاد البرلماني الدولي الطويل الأمد المتمثل في العضوية العالمية. وأعرب عن سروره لأن الاتحاد البرلماني الدولي أضاف عضوين جديدين في العام 2023: ليبريا، التي انضمت إلى الاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، وجزر البهاما، التي ستصبح عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ147. ونتيجة لذلك، فإن 12 برلماناً فحسب من الدول ذات السيادة لم تصبح بعد أعضاء، ولا سيما جزر البحر الكاريبي، والمحيط الهادئ الصغيرة. كما زار الرئيس كونغرس الولايات المتحدة لكنه خلص إلى أن أي قرار بالانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي سيكون غير مرجح قبل الانتخابات الرئاسية في البلاد للعام 2024. وعلاوة على ذلك، أشار الرئيس إلى أن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي مددت الموعد النهائي لتقديم مقترحات التعديل على النظام الأساسي للاتحاد وقواعده حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وستقوم اللجنة التنفيذية بعد ذلك بتعيين فريق عمل

من بين أعضائها، يضم ممثلين من جميع المجموعات الجيوسياسية، لاستعراض جميع الطلبات والتوصل إلى أكبر قدر ممكن من توافق الآراء. اقترح السيد أ. غريفروي (بلجيكا) أنه يمكن بالفعل مناقشة النتائج الأولية لفريق العمل خلال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2024، وهي فكرة أيّدها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وأخيراً، أبلغ رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام بأن الاتحاد البرلماني الدولي سيركز في العام 2024 على السلام والأمن بوصفهما موضوعين ذي الأولوية. وستواصل المنظمة عملها بشأن تغير المناخ (الموضوع ذي الأولوية للعام 2023) وستقوم، بالتوازي مع ذلك، بتعميم موضوع السلام والأمن في جميع هيئاتها.

وقدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية لمحة عامة عن أنشطتهم الأخيرة. وكانت المجموعة الإفريقية قد قررت ترشيح السيد ج. ف. ن. موديندا (زمبابوي) لجائزة كريمر-باسّي. كما أبرزت السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة) أنها زارت المبنى المخصص للمكتب الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة زيارتها للأوروغواي.

وأفاد رئيس المجموعة العربية بأن الاتحاد البرلماني الدولي العربي تمكن مؤخراً من إعادة إقامة علاقات برلمانية دبلوماسية مع مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية. وأكد أن المجموعة العربية ستقدم بنداً طارئاً خلال الجمعية العامة الـ147 الحالية للاتحاد البرلماني الدولي لمعالجة الأزمة في غزة.

وقدم رئيس مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لمحة عامة عن عمله مع جزر المحيط الهادئ الصغيرة، وتعزيز التفاعل المنتظم داخل المجموعة الجيوسياسية. وشملت الجهود زيارات لعدة بلدان، وندوتين إقليميتين، ومنتديين إقليميين. كما قدمت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ مرشحين لمناصب الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك ترشيح السيد م. ديك (أستراليا) للجنة التنفيذية.

وبالمثل، أبلغ رئيس مجموعة أوراسيا أن المجموعة رشحت عدة أعضاء في البرلمان لملء مناصب شاغرة في مختلف هيئات الاتحاد البرلماني الدولي.

وذكر رئيس مجموعة 12+ أنه تم تنظيم اجتماعات متعددة منذ انعقاد الجمعية العامة في المنامة: دورة أولى لفريق العمل من أجل تحسين تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، ومناقشة مقترحات الفريق بشأن تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، وجلسات استماع مشتركة بين مجموعة

12+، ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمرشحات الأربع لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي.

وقدم رؤساء اللجان الدائمة لمحة عامة عن أنشطتهم، وعلقوا على المواضيع ذات الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعامين 2023 (تغير المناخ)، و2024 (السلام والأمن). أشار سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر) إلى أن اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين هي الهيئة المؤسسية الرئيسية للمنظمة التي تضع السياسات المتعلقة بهذا الموضوع. وعلى مدى السنوات 10 الماضية، تناولت اللجنة مسائل متعددة، من بينها نزع السلاح، والإرهاب، ومنع نشوب النزاعات، والتحديات العالمية الجديدة مثل الحرب الإلكترونية والأسلحة الذاتية التشغيل الفتاكة. وأكد أن اللجنة ستواصل التعاون مع برامج الاتحاد البرلماني الدولي لزيادة الوعي بالقرارات المتخذة وتعزيز تنفيذها.

وأبلغ رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة بأن لجنته ركزت جهودها، في العام 2023، على التشريعات وأثرها على الفئات الضعيفة من السكان، والسياسات العامة، والابتكارات التكنولوجية، والتعاون بين الجهات المعنية المتعددة لمكافحة تغير المناخ. وستواصل اللجنة، في إطار ولايتها وتركيزها المواضيعي، استكشاف الروابط بين التنمية المستدامة والسلم والأمن في العام 2024.

وأفاد رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بأن ورشة عمل مشتركة بشأن تغير المناخ عقدت في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي مع رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة. كما أعرب عن سروره لدعم السلام والأمن كموضوع ذي أولوية للعام 2024. ومع ذلك، فإنه يسعى إلى طرح مسألة الاقتصاد على طاولة المفاوضات لينظر فيها الاتحاد البرلماني الدولي للسنوات المقبلة، أو لإدراجها في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة. وأضاف السيد أ. غاجادين (سورينام) أن الاتحاد البرلماني الدولي، وهو المنظمة العالمية الرئيسية للبرلمانيين، يمكن أن يعزز التعاون مع مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods.

وأشار الرئيس بالنيابة للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة إلى أن اللجنة تناقش إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يمكن أن يتحول إلى اقتراح في المستقبل. وقال إن اللجنة مسرورة لكون السلام والأمن موضوعاً للعام 2024، لأنه يتماشى مع خطة الأمين العام للأمم المتحدة الجديدة للسلام التي ستثري قمة الأمم المتحدة للمستقبل للعام 2024.

******

2. القمة البرلمانية العالمية الثانية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف: *الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*

عقدت القمة البرلمانية العالمية الثانية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وشهدت الفعالية مشاركة كبيرة، حيث حضر أكثر من 80 شخصاً من مختلف المناطق، بما في ذلك برلمانات دول الساحل والمجموعات الجيوسياسية في الاتحاد البرلماني الدولي. وحضر القمة أيضاً أعضاء بارزون من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الاقتصاد والسلام، والمنظمات غير الحكومية التي تركز على الشباب، والجمعيات البرلمانية الإقليمية، واللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول الساحل الخمس، ورئيسة مكتب النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي، وعضو في مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

وأعرب المشاركون والخبراء عن تقديرهم الكامل للجهود المشتركة التي يبذلها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وشركاء مبادرة منطقة الساحل. وأعربوا عن موافقتهم على نتائج الاجتماعات المواضيعية الخمسة التي شددت على أن الاستثمار في التنمية ضروري لحل مشاكل منطقة الساحل. بيد أنه من الضروري معالجة مسألتي الأمن والحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة. واتفق المشاركون في القمة أيضاً على أهمية تعزيز الحوكمة الرشيدة لتشجيع قيام مجتمعات مدنية قوية منظمة ديمقراطياً، وهيئات قضائية مستقلة، وإدارات محورها المواطنون، والإدارة الفعالة للموارد المشتركة. وشددوا على ضرورة اتخاذ إجراءات تحترم حقوق الإنسان، وتكافح الإساءة والفساد، وتدعم سيادة القانون.

وعلاوة على ذلك، اتفق المشاركون على ضرورة تحسين تنسيق التعاون في المنطقة. ويجب أن يستند التعاون الدولي إلى الاحتياجات والأولويات التي تحددها البلدان ذات الصلة التي يجب النظر في آرائها. كما أبرزوا الحاجة إلى المساواة بين سكان الساحل في نظام عالمي جديد. ومن المهم دعم حقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الحصول على المياه والتعليم والغذاء والأمن والرعاية الصحية الأولية، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب، ولا سيما الفتيات والنساء.

وينبغي للمجتمع العالمي أن ينسق مع *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* لتنفيذ مشاريع على أرض الواقع لصالح السكان. واتفقوا أيضاً على تصميم خارطة طريق – *الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة*

الساحل – تتضمن مشاريع ملموسة ويرصدها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للاتحاد البرلماني الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، اتفق المشاركون بالإجماع على إحدى عشرة نقطة رئيسية:

1. يحتاج المجتمع البرلماني، والمنظمات الدولية، والحكومات، والمجتمع المدني إلى تجديد التزامهم العالمي لتعزيز دعمهم في منع التطرف العنيف في منطقة الساحل.
2. ينبغي على المنظمات العالمية تحسين تنسيقها عند تنفيذ الأنشطة، تماشياً مع مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل.*
3. ينبغي أن يحقق شعب منطقة الساحل المساواة في نظام عالم جديد يعطي الأولوية إلى رفاهية المواطنين، ومستقبلهم في بلدان منطقة الساحل.
4. ينبغي احترام حقوق الإنسان لسكان منطقة الساحل من خلال ضمان الحصول على الخدمات الأساسية، والغذاء، والمياه، والصحة، والتعليم، مع إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات الشباب، والفتيات، وتمكين النساء.
5. التركيز على التنمية المستدامة هو الحل لتحديات منطقة الساحل.
6. يمكن تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال إنشاء المؤسسات الفعالة، والخاضعة للمساءلة، والشاملة التي توفر الوصول إلى العدالة للجميع.
7. ينبغي دعم القوّة المشتركة لمجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل، والاعتراف بها بموجب الفصل 7 من ميثاق الأمم المتحدة.
8. من أجل زيادة توعية البرلمانات عالمياً بشأن الوضع السياسي والتحديات التي تواجهها منطقة الساحل، ينبغي صياغة *التماس منطقة الساحل*.
9. ينبغي أن يضع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف "الاستجابة العالمية *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*"، استناداً إلى نتائج الاجتماعات المواضيعية الخمسة؛

10. يجب إنشاء آلية مخصصة ضمن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من أجل تنسيق، ورصد، ومتابعة المرحلة الثانية من *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، بما في ذلك، مشاريع ومبادرات إنمائية.

11. يجب حث المجتمع العالمي على المضي قدماً في الإجراءات الملموسة، وتنفيذ مشاريع على الأرض تحافظ على حماية حقوق الإنسان، ورفاهية سكان منطقة الساحل.

******

3. مناقشة متكافئة الفرص حول موضوع: *يهمني أن أهتم: الرجال البرلمانيون يشاركون في مسؤوليات رعاية متساوية*

في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، نظم منتدى النساء البرلمانيات مناقشة متكافئة الفرص، حضرها 57 مشاركاً، منهم 46 برلمانياً (25 امرأة، و21 رجلاً). وأتاحت هذه الفعالية فرصة للتفكير في المساواة في المسؤوليات الأسرية، كما أتاحت فرصة لتبادل المشورة والتقنيات لتعزيز التقسيم العادل للمهام داخل المنزل، وكذلك مناقشة الممارسات الجيدة في صياغة السياسات. وكان الهدف من ذلك هو دعم البرلمانيين في تنفيذ إعلان كيغالي المعتمد في الجمعية العامة الـ145، حيث تعهد البرلمانيون بأن يكونوا قدوة من خلال تقاسم أعمال الرعاية اليومية على قدم المساواة وجعل البرلمانات مؤسسات أكثر اهتماماً باحتياجات البرلمانيين من الرجال والنساء الذين يتحملون مسؤوليات أسرية.

وترأست الجلسة السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات. وقد أثرت المناقشة مساهمات قدمها ثلاثة مشاركين: السيد و. فان دن بيرغ، مركز إغيموندو Eguimondo للذكورة والعدالة الاجتماعية؛ والسيدة ب. أرغيمون، رئيسة مجلس الشيوخ في الأوروغواي (رسالة عبر الفيديو)؛ والسيد ل. لوتون، عضو برلمان المملكة المتحدة، ونائب رئيس المجموعة البرلمانية لجميع الأحزاب المعنية بالأبوة.

******

4. جلسة مفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني حول موضوع *دور البرلمانات في معالجة الآثار الإنسانية المترتبة على التشرد الناجم عن المناخ*

عقدت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني جلسة نقاش مفتوحة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بشأن *دور البرلمانات في معالجة الآثار الإنسانية المترتبة على التشرد الناجم عن المناخ*. تضمن أعضاء فريق المناقشة السيد ي. فراي، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، والسيد أ. هاربر، المستشار الخاص المعني بالعمل المناخي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والسيدة س. دارتورا (البرازيل)، نائب رئيس اللجنة البرلمانية المعنية بالهجرات الدولية واللاجئين، والسيدة ت. أفغيرينوبولو (اليونان)، رئيسة اللجنة البرلمانية الدائمة الخاصة المعنية بحماية البيئة.

وتناولت الجلسة المفتوحة التحديات الإنسانية المترتبة على التشرد الناجم عن المناخ، بما في ذلك التحديات المتصلة بحماية اللاجئين والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية، وآثارها على المجتمعات المضيفة. ويجد أكثر من 20 مليون شخص في المتوسط أنفسهم مجبرين على مغادرة منازلهم والانتقال إلى مناطق أخرى في بلدانهم كل عام بسبب الأحداث المتعلقة بالمناخ. في بعض الأحيان، ليس أمام الناس خيار سوى عبور الحدود الدولية للفرار من الآثار الشديدة لتغير المناخ، مما قد يضعهم في حالة تتطلب حماية دولية.

وعلى الرغم من أن تعريف اللاجئ بموجب اتفاقية اللاجئين للعام 1951 لا يشمل الأشخاص المشردين داخلياً أو الذين عبروا الحدود الدولية بسبب الأحداث المتصلة بالمناخ، فقد تم اعتماد صكوك ومبادرات أخرى تهدف إلى ضمان حماية هؤلاء الأشخاص. وأبرزت المناقشة الحاجة إلى توسيع نطاق تعريف اللاجئين من أجل تأمين حماية المشردين عبر الحدود بسبب تغير المناخ. ووسعت الصكوك القانونية والقوانين الإقليمية في بعض البلدان نطاق التعريف ليشمل التشرد المرتبط بتغير المناخ. واعتُرف بهذه الممارسات كممارسات جيدة. ودُعي إلى حشد الدعم، بدءاً من الصعيد الوطني، من أجل توسيع نطاق التعريف واعتماد تفاهم مشترك على الصعيد العالمي. وبدأت بلدان أخرى أيضاً في معالجة إمكانية حدوث حالات انعدام الجنسية الناجمة عن مجرد اختفاء البلدان. وسلطت برلمانات

البلدان الجزرية الصغيرة المشاركة الضوء على الخطر المتزايد لاختفاء بلدانها ومصير سكانها ووضعهم وحقوقهم.

ووجه مشاركون آخرون الانتباه إلى أن تغير المناخ يعزز أوجه الضعف الأساسية. إن حوالى نسبة 76٪ من لاجئي العالم تستضيفهم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والتي من المرجح أن تكون الأكثر تضرراً من الآثار السلبية لتغير المناخ. وعادة ما يقيم هؤلاء المشردون على أطراف المدن في مساكن منخفضة الجودة أو في مخيمات تقع في مناطق نائية، وهي معرضة بصفة خاصة للظواهر الجوية الشديدة، مثل الأمطار الغزيرة والفيضانات والجفاف والبرد الشديد أو الأعاصير. ونتيجة لذلك، تتدهور بسرعة الحياة في المخيمات في ظروف محفوفة بالمخاطر وبعدم الحصول على العديد من الخدمات. ويتعرض الأطفال بشكل خاص لخطر الاستغلال المعزز، مثل الاتجار، عندما يبتعدون عن منازلهم بسبب الأوضاع البيئية الصعبة.

وكرر المشاركون التأكيد على أهمية مساعدة المشردين بسبب تغير المناخ وتوفير الحماية لهم، وكذلك مساعدة المجتمعات المضيفة والسكان المشردين على معالجة مواطن ضعفهم وزيادة قدرتهم على مواجهة الأحداث المناخية في المستقبل. ويمكن القيام بذلك عن طريق وضع التشريعات والسياسات والممارسات السليمة بهدف الحد من المخاطر ومعالجة ليس فقط مسائل الحماية، ولكن أيضاً التحديات العملية التي تواجهها المجتمعات المضيفة. ولهذا السبب، تحتاج البرلمانات أيضاً إلى بناء قدرتها على المشاركة في هذه المسائل من خلال وضع آليات برلمانية محددة.

******

5. ورشة عمل مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية بشأن *التحول الرقمي للبرلمانات*

تمثل الهدف من ورشة العمل في إطلاق *الدليل* الجديد للاتحاد البرلماني الدولي–جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *للتحول الرقمي في البرلمانات*، والجمع بين البرلمانيين والأمناء العامين لتبادل وجهات النظر بشأن أهداف وفرص التحول الرقمي والتحديات التي يطرحها.

وعرض *الدليل* سعادة السيد نجيب الخدي، رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، إلى جانب السيد أ. ريتشاردسون (مدير برنامج الاتحاد البرلماني الدولي، وضع المعايير البرلمانية وتوليد المعرفة)

بالنيابة عن مركز الاتحاد البرلماني الدولي للابتكار في البرلمانات. وأكد معالي السيد نجيب الخدي كيف أصبحت الأدوات الرقمية أساسية في جميع مجالات الحياة البرلمانية، على الرغم من أن اعتمادها لا يخلو من الصعوبات والمخاطر. وكان دور الأمناء العامين محورياً في قيادة العملية وكفالة التحول السلس. وأشار السيد ريتشاردسون إلى *الدليل* كمرجع عملي يمكن للبرلمانيين والأمناء العامين والموظفين أن يستلهموا منه.

ويعرّف *الدليل* التحول الرقمي بأنه "إجراء تطبيق أدوات وتقنيات رقمية جديدة على العمليات والثقافة البرلمانية. يحدث ذلك كجزء من حملة أوسع لتحديث البرلمانات وتحسينها، مما يجعلها أكثر كفاءة وفعالية. يوفر التحول الرقمي خدمات محسّنة وأكثر تركيزاً على المستخدم للأعضاء والموظفين والجمهور الأوسع". في حين أن التكنولوجيا مهمة، إلا أنها ليست سوى جزء من المعادلة. التحول الرقمي له تأثير على الثقافة والأشخاص والعمليات، وكذلك التكنولوجيا. "التحول" هو المصطلح المنطوق.

وأدارت ورشة العمل السيدة ب. سيكغوما، الأمينة العامة للمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، وبدأت بنقاش مع السيد م. شيفر (ألمانيا)، وسعادة السيدة سارة محمد فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة).

ولاحظ السيد شيفر أن التحول الرقمي يمثل تحدياً في أمانة بحجم البوندستاغ تضم أكثر من 700 عضواً وأكثر من 3000 موظفاً. كان يرد ما يقدر بنحو 100 و100 مشروع جاري مخطط له داخل البوندستاغ. أدت مواءمة الجهات المعنية حول الأولويات المشتركة وتجنب التنافس أو المنافسة بعض الصعوبة. لمواجهة هذه التحديات، كان يعمل من أجل مسودة استراتيجية للتحول الرقمي بحلول بداية العام 2024. وكان الهدف هو إنشاء آليات تشاورية مع جميع الجهات المعنية، يمكن أن تيسر المواءمة حول استراتيجية مشتركة. يمكن أن تكون العمليات البرلمانية معقدة للغاية، حيث تطورت على مدى فترة طويلة بطريقة عضوية. لن يكون من المنطقي مجرد رقمنة العمليات الحالية. كان التحول الرقمي فرصة لإعادة التفكير في العمليات وجعلها أبسط وأكثر كفاءة.

ووصفت سعادة السيدة سارة محمد فلكناز التغيير الدراماتيكي منذ انضمامها إلى المجلس الوطني الاتحادي. اليوم، تمكن الأعضاء البرلمانيون من الوصول إلى جميع وثائق البرلمان من خلال جهاز لوحي بدلاً من العمل على نسخ ورقية. وهذا النهج الجديد في إدارة الوثائق يعني أن المعلومات المتعلقة بالعمل البرلماني أصبحت الآن متاحة على نطاق أوسع للناس أيضاً، حتى يتمكنوا من معرفة أنشطة

ممثليهم على نحو أفضل. ساعد هذا النهج الشامل سعادة السيدة سارة محمد فلكناز على البقاء على اتصال دائم مع الناخبين عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ثم دعت السيدة سيكغوما المشاركين في ورشة العمل إلى مناقشة مجالات التأثير الأربعة في مجموعات صغيرة – الثقافة والأشخاص والعملية والتكنولوجيا – والإجابة على السؤال: إذا كان بإمكانك القيام بأمر واحد، في أحد هذه المجالات الأربعة، فماذا سيكون؟

وحددت مجموعة تضم جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية الصومال الفيدرالية، ودولة الإمارات العربية المتحدة "الثقافة" على أنها المنطقة الأكثر مقاومة للتغيير. وستشمل الخطوات الرامية إلى تغيير الثقافة إقناع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بالحاجة إلى التحول الرقمي؛ وتدريب الناس على الأدوات الرقمية الجديدة؛ وضمان سرية البيانات وأمنها في الأنظمة الرقمية.

وأضافت مجموعة بقيادة بوتسوانا فكرة "حسن التوقيت". يجب تطوير منتجات جديدة وطرحها في الوقت المناسب، أو أنها قد تصبح قديمة بحلول وقت إطلاقها. وشددت المجموعة على أهمية إدارة التغيير ومعالجة مخاوف الناس من التغيير.

وأشارت كمبوديا وكندا وفرنسا إلى أنه بعد تحديد الأولويات وجمع الاحتياجات، يتمثل التحدي التالي في تأمين الموارد اللازمة لإنجاز المشاريع. ولاحظت الحاجة إلى إدارة التوقعات وضمان التشاور المستمر مع الجهات المعنية. كجزء من التخطيط للتحول الرقمي، من المهم معرفة صانعي القرار بالضبط.

وترى جنوب إفريقيا أن "العملية" أساسية. وباتباع نهج منظم إزاء تغيير الثقافة، يمكن تحقيق نتائج أفضل. كمؤسسة، يجب على البرلمان تعزيز ثقافة الابتكار.

******

6. ورشة عمل مشتركة للاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف بشأن *دور البرلمانات في تأمين الإنفاق العام الفعّال على حقوق الطفل*

نظم الاتحاد البرلماني الدولي والمكتب القطري لليونيسيف في أنغولا فعالية جانبية في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023. واعتبرت هذه الفعالية مواصلة للنقاش الذي بدأ قبل 18 شهراً في سياق الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا، إندونيسيا. وتهدف هذه الفعالية إلى

مواصلة دق ناقوس الخطر بشأن حقوق الطفل من أجل تأمين المزيد من الدعم، وكذلك تحديد الممارسات الجيدة وتبادلها، إلى جانب التحديات والحلول المستهدفة المحتملة.

وافتتحت المناقشة السيدة س. كيلادزه، نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، بصفتها مديرة الفعالية. قدمت بإيجاز لمحة عن الاجتماع، وتحدثت بصفتها برلمانية سابقة، وسلطت الضوء على الدور الفعال الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون، على سبيل المثال من حيث التأثير على الموازنة الوطنية لصالح حقوق الطفل.

وعرضت السيدة ل. موريرا – دانيلز، رئيسة السياسة الاجتماعية في اليونيسيف في أنغولا، ميزة تأمين مخصصات محددة في الموازنة لحقوق الطفل، وشاركت عدة أساليب يمكن لأعضاء البرلمان من خلالها التأثير على الموازنات، وذلك مثلاً بالاسترشاد بمبادئ اتفاقية حقوق الطفل.

وشاركت السيدة أ. و. غوميز سانتوس، رئيسة اللجنة 5 المعنية بالمالية في الجمعية الوطنية الأنغولية، تفاصيل الممارسة البرلمانية الأنغولية. وقبل انعقاد دورة الموازنة، نظمت الجمعية الوطنية نقاشاً عاماً مع منظمات المجتمع المدني لجمع معلومات عن احتياجات الشعب كأساس يمكن استخدامه في التفاعلات البرلمانية مع السلطة التنفيذية.

وذكرت السيدة و. ت. موتيكا، نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالصحة والرعاية الاجتماعية وشؤون العمل، برلمان ناميبيا، أن نسبة 53٪ من موازنة بلدها مخصصة للحماية الاجتماعية. وقد أتاح ذلك فرصة كبيرة للعمل في مجال حقوق الطفل للحصول على نصيب عادل.

وساهم في المناقشة برلمانيون من بنين، والهند، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وتايلاند، والمملكة المتحدة، وزامبيا. وشددوا على ضرورة التدريب المستمر للبرلمانيين بشأن هذه المسألة وعلى أهمية تنظيم جلسات استماع مع الأطفال أنفسهم، وشجعوا على إنشاء شبكات عالمية لتبادل الخبرات.

******

7. ورشة عمل مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية بشأن *تحليل التطوّر في اتفاق الجائحة*

شارك في تنظيم ورشة العمل الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية كجزء من شراكتهما الطويلة الأمد. انعقدت في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكان هدفها توفير فهم أعمق للعناصر الرئيسية لاتفاق الجائحة، ونطاقه، وآثاره المحتملة، وفوائده؛ وشرح دور البرلمانيين؛ وتشجيع الحوار بين البرلمانيين لتبادل وجهات النظر والشواغل والأفكار.

وأدار الفعالية السيد ج. سيلبرشميت (مدير، الصحة والشراكات المتعددة الأطراف، منظمة الصحة العالمية). افتتحها سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، والدكتور تيدروس أدحانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة الدولة (عبر الفيديو). وسلط المتحدثون الضوء على دور البرلمانيين في ضمان استنارة المفاوضات المتعلقة باتفاق الجائحة بتجارب الناس الواقعية وبالتصديق عليه. وأعربوا عن أملهم في أن يساعد الاتفاق على بناء الثقة والتضامن.

وفي الجلسة الأولى، قدمت السيدة ب. ماتسوسو (الرئيسة المشاركة، هيئة التفاوض الحكومية الدولية، منظمة الصحة العالمية)، والسيد س. سولومون (الموظف القانوني الرئيسي، منظمة الصحة العالمية) لمحة عامة عن عملية التفاوض وما يهدف اتفاق الجائحة إلى تحقيقه. تم وضع اتفاق الجائحة بسبب الحاجة إلى نهج شامل ومتسق لسد الثغرات التي لوحظت خلال جائحة كوفيد-19 في الوقاية من حالات الطوارئ الصحية والاستعداد لها والاستجابة لها. وكانت العملية شاملة وشفافة؛ وشملت جلسات استماع عامة ومشاورات غير رسمية مع مختلف الجهات المعنية لضمان الاتساق مع احتياجات مختلف المجتمعات المحلية والبلدان ومعالجة التفاوتات الصحية المحددة والحساسيات الثقافية والتفاوتات الإقليمية.

كما شددت الدكتورة ف. بوستريو (رئيس لجنة الحوكمة والأخلاقيات، الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل)، على مسألة الإنصاف، مضيفةً أن الأوبئة وحالات الطوارئ الأخرى، قبل جائحة كوفيد-19، أثرت أيضاً بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة من السكان. وسلطت الضوء على "جائحة الظل" للعنف القائم على الجندر، ودعت إلى المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، بما في ذلك في هيئات التفاوض على المستوى الدولي.

وتضمنت الجلسة الثانية حلقة نقاش أدارها الدكتور ل. ج. سامبو (المدير الإقليمي السابق لمنظمة الصحة العالمية لأفريقيا). إن السيدة م. و. موتيكا (ناميبيا)، وعضوي الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي، الدكتور ف. إ. ندوغوليلي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وسعادة السيدة هدى بنت عبدالرحمن بن صالح الحليسي (المملكة العربية السعودية)، أكدوا من جديد الأهمية المحورية للإنصاف في الحصول على العلاج واللقاحات، فضلاً عن أهمية تنمية قدرات البلدان على الاستجابة. وشجعوا البرلمانيين على الدعوة لحكوماتهم للتوقيع على اتفاق الجائحة، والتواصل مع المجتمعات المحلية لمعالجة المعلومات المضللة.

******

سادساً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد:

الانتخابات والتعيينات

1. رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

ترشحت أربع مرشحات لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي: السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)، والسيدة س. غوتاني هارا (ملاوي)، والسيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وسعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي (جمهورية الصومال الفيدرالية).

وفي جولة واحدة من التصويت، حصلت السيدة أ. د. ميرغان كانوتي على 59 صوتاً، وحصلت السيدة س. غوتاني هارا على 61 صوتاً، وحصلت السيدة ت. أكسون على 172 صوتاً، وحصلت سعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي على 11 صوتاً.

ثم انتخب المجلس الحاكم السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة) رئيسة للاتحاد البرلماني الدولي لولاية ثلاث سنوات.

وتم تعيين الرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال) رئيساً فخرياً للاتحاد البرلماني الدولي.

2. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء السبعة التالية أسماؤهم في اللجنة التنفيذية لولاية أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027:

المجموعة الإفريقية

- السيد ج. و. أكبابيو (نيجيريا)
- السيدة ن. ب. ك. موتي (زامبيا)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد م. ديك (أستراليا)

- السيد ف. زون (إندونيسيا)

مجموعة أوراسيا

- السيدة س. ميكايلوفا (أذربيجان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد س. كاجادو سامبايو (البرازيل)

مجموعة 12+

- السيدة ج ورافسكا – ستانيكا (بولندا)

كما انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التالية أسماؤهم في اللجنة التنفيذية:

مجموعة 12+

- السيد ل-ج دو نيكولاي ليحل محل السيد ف. مارشان (فرنسا)، الذي لم يعد عضواً في البرلمان. وسيكمل ولاية الأخير التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026.
- السيدة د. أفجيرينوبولو لتحل محل السيدة أو. كيفالوجياني (اليونان)، التي تم تعيينها وزيرة. ستكمل فترة الأخيرة، التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025.
- السيد أ. ألمودوبار ليحل محل السيد ج. إيشانيز (إسبانيا) الذي لم يعد عضواً في البرلمان. وسيكمل فترة الأخير التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

3. نائب رئيس اللجنة التنفيذية

عيّنت اللجنة التنفيذية معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية.

4. اللجنة الفرعية للتمويل

ستعيّن اللجنة التنفيذية أعضاء من المجموعات التالية لفترة تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025:
المجموعة الإفريقية، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة أوراسيا، ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة 12+.

5. الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة، والانفتاح

ستعيّن اللجنة التنفيذية أعضاء من المجموعات التالية لفترة تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025:
المجموعة الإفريقية، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة أوراسيا، ومجموعة 12+.

6. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلات الإقليميات التالية أسماؤهن في مكتب النساء البرلمانيات:

المجموعة العربية

- سعادة السيدة ميساء صالح (الجمهورية العربية السورية) (نهاية الولاية: آذار/مارس 2025)

مجموعة أوراسيا

- السيدة ت. فاردانيان (أرمينيا) (نهاية الولاية: آذار/مارس 2027)
- السيدة س. خاساييفا (أذربيجان) (نهاية الولاية: آذار/مارس 2027)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ل. كارنيرو (البرازيل) (نهاية الولاية: آذار/مارس 2025)

ورحب المكتب بالأعضاء الجدد بحكم مناصبهن:

- السيدة ف. مالاكياس (أنغولا) (نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر 2025)
- السيدة د.-ت. أفجيرينوبولو (اليونان) (نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر 2025)
- السيدة س. ميكايلوفا (أذربيجان) (نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر 2027)
- السيدة ج. مورافسكا-ستانيكا (بولندا) (نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر 2027)
- السيدة ن. ب. ك. موتي (زامبيا) (نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر 2027)

7. مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب

انتخب المنتدى العضو التالي لمجلس إدارته للمنصب الذي لم يتم شغله في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي (نهاية الولاية: آذار/مارس 2025):

مجموعة أوراسيا

- السيد س. إسماعيلوف (أذربيجان)

8. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم السيدة ل. فيلمان رييل (سويسرا) لولاية خمس سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2028.

9. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم العضوين الإثنين التاليين لولاية أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027:

- السيد س. مانتاميهاريا (إندونيسيا)
- السيدة أ. إردوغان (تركيا)

لا يزال يرد شاغر لعضو واحد.

10. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين لولاية أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ل. كارجافال (تشيلي)

مجموعة 12+

- السيد أ. فاروغيا (مالطا)

11. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين لولاية أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ك. أريين (دولة بوليفيا متعددة القوميات)

مجموعة 12+

- السيدة ل. سان-بول (فرنسا)
- السيد ز. موجسيرك (سلووفينيا)
- السيدة ك. باديرتشير (سويسرا)

لا يزال يرد شاغران، لعضو واحد من المجموعة الإفريقية، وعضو واحد من مجموعة أوراسيا.

12. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التاليين لولاية أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027:

مجموعة إفريقيا

- السيدة ن. كبوشان رازاكي (بنين)
- السيدة ك. م. موما (كينيا)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- لا يزال يرد شاغر لهذه المجموعة.

مجموعة 12+

- السيدة أ. فاداي (المجر)

أعادت مجموعة العمل انتخاب السيد د. نوغتن (أيرلندا) رئيساً للمجموعة.

13. مراجعو الحسابات الداخليون لحسابات العام 2024

عيّن المجلس الحاكم مراجعي الحسابات الداخليين التاليين لحسابات العام 2024:

- السيدة ب. غلوفر-رول (جزر البهاما)
- السيد أ. غريفروي (بلجيكا)

14. مكاتب اللجان الدائمة

إلحاقاً بالمشاورات التي جرت داخل المجموعات الجيوسياسية بشأن الصيغة المتفق عليها لتوزيع مناصب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة، انتخب شاغلو المناصب التالية أسماؤهم لدورة السنتين التالية، تشرين الأول/أكتوبر 2023-2025:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

الرئيسة: السيدة أ. كوسبان (كازاخستان)

نائب الرئيسة: السيد م. ريزاخاه (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

الرئيس: السيد م. ويليام (سيشيل)

نائب الرئيس: سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

الرئيسة: السيدة ج. محمود _جزر المالديف)

نائب الرئيسة: السيد أ. توروسيان (أرمينيا)

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة:

الرئيس: السيد د. ماكغوينتي (كندا)

نائب الرئيس: السيدة ك. ل. كريكسل (الأرجنتين)

وانتخبت اللجان الدائمة أيضاً الأعضاء التالية أسماؤهم لمكاتبها لفترة تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

المجموعة العربية

- سعادة السيد عبد النبي سلمان (مملكة البحرين) لولاية أولى

مجموعة أوراسيا

- السيد ك. بايراموف (أذربيجان) لفترة ولاية أولى
- السيدة أ. كوسبان (كازاخستان) لفترة ولاية أولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة أ. أ. رودريغيس مونتيرو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) لفترة ولاية أولى
- السيدة أ. س. دارتوراو (البرازيل) لفترة ولاية أولى
- السيد ل. بايز (الجمهورية الدومينيكية) لولاية أولى

مجموعة 12+

- السيدة ف. بيلهيرش (هولندا) لولاية أولى

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

المجموعة الإفريقية

- السيد م. ويليام (سيشيل) لولاية ثانية

المجموعة العربية

- سعادة السيد حمد محمد المطر (دولة الكويت) لولاية ثانية
- سعادة السيدة نضال العلو (الجمهورية العربية السورية) لولاية ثانية

مجموعة أوراسيا

- السيدة ت. فاردانيان (أرمينيا) لولاية ثانية

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ي. موريرا (الأوروغواي) ستكمل ولاية السيد ر. لورنزو (آذار/مارس 2024)، الذي لم يعد عضواً في البرلمان

مجموعة 12+

- السيد أ. غيراسيموف (أوكرانيا) لولاية أولى

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

المجموعة الإفريقية

- السيدة و. ن. ماتيكو (جمهورية تنزانيا الاتحادية) لولاية ثانية

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ج. ديلافاريز (إندونيسيا) ليكمل الولاية الثانية للسيد ف. زون (إندونيسيا)

مجموعة أوراسيا

- السيد أ. توروسيان (أرمينيا) ليحل محل السيد هـ. كونجوريان (أرمينيا) لولايته الثانية
- السيدة أ. أغازادا (أذربيجان) لولاية أولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد أ. غاجاديان (سورينام) لولاية ثانية

مجموعة 12+

- السيد م. دي مايغد (بلجيكا) لولاية أولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ك. ل. كريكسيل (الأرجنتين) لولاية أولى

مجموعة 12+

- السيد ر. لوباتكا (النمسا) لولاية أولى

15. المقررون

عيّنت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان السيدة م. ريمبل غارنر (كندا)، والسيدة ن. لوغانغيرا (جمهورية تنزانيا الاتحادية) مقررين مشاركَين بشأن البند الموضوع *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون*.

******

سابعاً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية:

عقدت المجموعة البرلمانية العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي، برئاسة برئاسة معالي المستشار حنفي جبالي، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، نيابة عن رئيس الاتحاد البرلماني العربي، وذلك يوم الأحد، الواقع في22 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، عند الساعة 17:00 ولغاية 19:00، في قاعة TENDA 2– الجمعية الوطنية في لوندا – انغولا، حيث تم البحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147، والدورة الـ 212 للمجلس الحاكم، وتضمن جدول الأعمال البنود الآتية:

1- إقرار جدول الأعمال.
2- الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة منذ الجمعية الـ 146.
3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم (إن وُجدت).
4- الاتفاق على دعم أحد المرشحين لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي.
5- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد (إن وُجدت).
6– توصيات ومخرجات مؤتمر الحوار بين الأديان، خاصة الاقتراح المضمن في إعلان مراكش والمتعلق **بـ "إحداث آلية مؤسساتية في إطار الاتحاد البرلماني الدولي ترتكز على نتائج مؤتمر مراكش بهدف دراسة الممارسات الفضلى ومتابعة ورصد المستجدات وتقديم اقتراحات في مجال حوار الأديان، ويعهد إلى هذه الالية بمتابعة إدماج رؤية البرلمانيين وممثلي الديانات والمعتقدات وممثلي المجتمع المدني فيما يرجع إلى حوار الأديان".**
7- ما يستجد من أعمال.

البند الأول من جدول الأعمال:

إقرار جدول الأعمال:

بعد استعراض جدول الأعمال، تمت الموافقة عليه وشُرع بالبدء بالاجتماع.

******

البند الثاني من جدول الأعمال:

تقرير ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي:

عرض معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة، تقريره مبيناً فيه الأمور التي تم التوافق عليها خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية:

معالي الأخ / محمد الحلبوسي الموقر
رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب بجمهورية العراق الشقيقة،
أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس البرلمانية العربية الشقيقة،
الإخوة والأخوات الزملاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يسعدني أن أستعرض لكم تقرير مشاركتي في أعمال اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، واللجان الفرعية التابعة لها، بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية، وسيغطي هذا التقرير القضايا التي تمت مناقشتها والمتعلقة بعمل الاتحاد.

د. علي راشد النعيمي
ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية

المسائل المتعلقة بعمل الاتحاد البرلماني الدولي

1 – ميزانية الاتحاد للعام 2024:

شاركت بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية في اجتماعات اللجنة الفرعية للشؤون المالية التابعة للجنة التنفيذية، حيث قمنا بإعداد، واعتماد ميزانية الاتحاد للعام 2024، وتقرير المدقق الخارجي على حسابات الاتحاد للعام 2022، والوضع المالي للاتحاد حتى تاريخ 31 يوليو 2023م.

ميزانية الاتحاد للعام 2024، اعتمدت اللجنة التنفيذية ميزانية الاتحاد للعام 2024؛ حيث بلغت 17.7 مليون فرنك سويسري، والتي بنيت على الأهداف الخمسة لاستراتيجية الاتحاد للفترة 2022–2026. وستشهد ميزانية عام 2024، زيادة قدرها 3% (بناء على القرار السابق للمجلس الحاكم بزيادة قدرها 3% خلال الأعوام 2023 – (2026، من خلال رفع الاشتراكات السنوية للبرلمانات الأعضاء. وتقدر مساهمات البرلمانات الأعضاء في الميزانية حوالي 11.6 مليون فرنك سويسري، إلا إنها ما زالت دون مستويات عام 2008. وهنا ندعو جميع البرلمانات الشقيقة بأهمية الالتزام بدفع المساهمات السنوية لتجنب تطبيق العقوبات على البرلمانات المتخلفة عن السداد. ومن المتوقع أن تبلغ المساهمات الطوعية من مجموعة المانحين حوالي 4.1 مليون فرنك سويسري والتي تمثل نسبة 23% من إجمالي الميزانية.

الوضع المالي للاتحاد حتى تاريخ 31 يوليو 2023م، تسلم الاتحاد البرلماني الدولي أغلب المساهمات السنوية للبرلمانات الأعضاء والبالغ 9.7 مليون فرنك سويسري (86% من المستحقات والمتبقي 1.5 مليون فرنك سويسري، تخلف أكثر من 32 برلماناً وعضواً منتسباً عن السداد). أما بشأن الدول المتخلفة عن السداد لأكثر من ثلاث سنوات، هناك ثمانية برلمانات أعضاء، وثلاثة من الأعضاء المنتسبين تخلفوا عن دفع مساهماتهم السنوية لأكثر من ثلاثة سنوات، بالتالي سيتم تعليق عضويتهم للاتحاد وفقاً للمادة 5.3 من النظام الأساسي. كما أن هنالك خمسة برلمانات أعضاء تأخروا عن

سداد مساهماتهم السنوية لمدة سنتين، ومن ضمنهم برلمان الجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، التي سيطبق عليها المادة 5.2 من النظام الأساسي، وتقييد مشاركتها في أعمال الاتحاد.

2 – لجنة الشفافية والمساءلة والانفتاح:

شاركت بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية في مجموعة العمل حول الشفافية والمساءلة والانفتاح التابعة للجنة التنفيذية، حيث اعتمدت المجموعة وثيقة مدونة السلوك الخاصة بمسؤولي الاتحاد البرلماني الدولي، وسياسة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مكافحة التحرش في الاجتماعات البرلمانية الدولية. وبصفتي رئيساً للجنة الشراكة بين الجنسين، قمنا بإعداد هذا المشروع القيم، ووضعنا إطاراً أخلاقياً لجمعيات الاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات الأخرى التي ينظمها، وتهيئة بيئة مليئة بالاحترام والأمان، حيث يمكن للجميع المشاركة بحرية دون أي تحرش أو إساءة.

وفي هذا الإطار أيضاً، اقترحنا إنشاء لجنة لرقابة والأخلاق في الاتحاد، كجزء من خارطة الطريق التي وضعناها لتعزيز المساءلة والشفافية في عمل الاتحاد البرلماني الدولي. وتعتبر اللجنة مستقلة، تعمل وفقاً لقواعد جديدة تم وضعها، وامتثالها لمدونة السلوك وسياسة مكافحة التحرش المقترحة. ستقوم اللجنة بتلقي الشكاوى، وتقديم تقارير التحقيق واتخاذ الإجراءات التأديبية. وتتألف اللجنة من مجموعة متنوعة من الأعضاء، وتعقد اجتماعاتها بشكل سري عند الحاجة. ويتم انتخاب رئيس اللجنة وفقاً للقواعد المقترحة، وتقدم اللجنة تقريراً دورياً عن أعمالها للمجلس الحاكم للاتحاد.

3 – المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

استمعت اللجنة التنفيذية لتقرير الأمين العام حول المشاورات الجارية، بشأن استضافة مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في كل من: جمهورية مصر العربية الشقيقة، والأوروغواي. وعقدت الأمانة العامة للاتحاد العديد من الاجتماعات مع كلا البرلمانين، وتم التوقيع على اتفاق الاستضافة مع حكومة الأوروغواي لإقامة مكتب إقليمي للاتحاد في مدينة مونتيفيديو. ويمنح هذا الاتفاق الاتحاد البرلماني الدولي الامتيازات والحصانات اللازمة لخدمة قارة أمريكا اللاتينية. وفي الخطوة التالية ستقوم الأمانة

العامة للاتحاد بتوقيع اتفاق تشغيلي مع البرلمان المضيف؛ لضمان تنفيذ سلس لمهام المكتب الإقليمي وتحقيق أهداف الاتحاد.

أما بشأن جمهورية مصر العربية الشقيقة، من المتوقع أن يتم توقيع اتفاقية الاستضافة خلال الفترة المقبلة؛ والمفاوضات جارية مع الحكومة المصرية للاعتراف بالاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية مع الامتيازات والحصانات المتصلة بها.

4 – التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد:

استعرضت اللجنة التنفيذية التعديلات الواردة من البرلمانات الوطنية والمجموعات الجيوسياسية وأجهزة الاتحاد المختلفة على النظام الأساسي للاتحاد وقواعده. واتفقت اللجنة على مقترح من الأمانة العامة بتشكيل لجنة خاصة لمتابعة التعديلات الواردة، وكانت الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الشعبة البرلمانية العربية الوحيدة التي تقدمت بتعديلات على النظام الأساسي، حيث اقترحت تعديل تشكيل اللجنة التنفيذية للاتحاد، وإضافة أعضاء جدد للمجموعتين الجيوسياسيتين العربية وأوراسيا، مع مراعاة التوازن بين الجنسين في الترشيح.

5 – الاجتماعات المستقبلية للاتحاد

استعرضت اللجنة التنفيذية جدول الاجتماعات المستقبلية للاتحاد البرلماني الدولي، ومن ضمنها استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة للاجتماع البرلماني المصاحب لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28، والتي ستقام لأول مرة في المنطقة الخضراء، ضمن أعمال المؤتمر الرئيسي بتاريخ 06 ديسمبر 2023م، واستضافة المؤتمر البرلماني المصاحب للمؤتمر الوزاري الثالث عشر، لمنظمة التجارة العالمية، بتاريخ 25 فبراير 2023م.

كما ناقشت اللجنة التنفيذية التحضيرات الخاصة بتنظيم المؤتمر السادس لرؤساء برلمانات العالم في عام 2025، والمقترح عقده في مقر الأمم المتحدة في جنيف. ومن ضمن التحضيرات الجارية، سيتم تشكيل لجنة تحضيرية لأعمال المؤتمر، والتي تتألف من رؤساء البرلمانات (تقوم المجموعات الجيوسياسية بترشيح أسماء الرؤساء)؛ وممثلين من اللجنة التنفيذية للاتحاد، وممثلٍ رفيع المستوى عن الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى المجموعة العربية تسمية عضوين للجنة مع مراعاة تمثيل المرأة خلال الفترة المقبلة.

6 – المسائل الأخرى:

تقارير الأعضاء حول متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي: استعرضت اللجنة التنفيذية تقريراً حول الردود الواردة من الأعضاء بشأن متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي؛ وفقاً للنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي (المادة 6).

وفي كل دورة يتم اختيار عدد من البرلمانات الوطنية من كل مجموعة جيوسياسية لتقديم التقرير. وفي هذه الدورة التزمت جميع البرلمانات العربية بإعداد التقرير ما عدا برلماني جمهورية لبنان وموريتانيا الشقيقتين.

وبصفتي رئيساً لمجموعة الشراكة بين الجنسين، أود التنويه بالنسبة الضئيلة لتمثيل المرأة في البرلمانات العربية، مما قد يؤثر مستقبلاً على مشاركتها في أعمال الاتحاد، حيث هناك توجه عام في الاتحاد بتشديد العقوبات على البرلمانات غير الملتزمة بتمثيل المرأة في برلماناتها ووفودها الرسمية.

وأخيراً، ناقشت اللجنة التنفيذية **الطلبات الواردة للانضمام للاتحاد بصفة مراقبة،** وتمت التوصية بالموافقة على عضوية جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

******

البند الثالث من جدول الأعمال:

تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم

عرض السيد الأمين العام للاتحاد البنود الطارئة، وتمت المناقشة بين الوفود العربية.

وتم الاتفاق على تبني ماتم الاتفاق عليه خلال المؤتمر الـ 35 الطارئ للاتحاد البرلماني العربي، الذي عُقد في عاصمة جمهورية العراق الشقيق (بغداد، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023)، تقديم بند طارئ ضمن اجتماعات الدورة (147) للاتحاد البرلماني الدولي، ويتضمن (**وقف الحرب على غزه وايقاف انتهاكات حقوق الانسان**).

******

البند الرابع من جدول الأعمال:

الاتفاق على دعم أحد المرشحين لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي:

عرض السيد الأمين العام الترشيحات التي قدمت، وتمت المناقشة بين الوفود العربية.
وتم الاتفاق على موقف موحد للمجموعة العربية.

******

البند الخامس من جدول الأعمال:

الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد:

عرض السيد الأمين العام الشواغر، وتمت المناقشة بين الوفود العربية.
وتم الاتفاق على الشواغر للمجموعة العربية.

******

وحضر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي جانباً من الاجتماع، حيث أوضح بعض الأمور المتعلقة بالاجتماعات، وقضايا تتعلق بالاجتماعات المستقبلية، وضرورة التعاون بين المجموعات الجيوسياسية والاتحاد، ودار نقاش حول أبرز القضايا شارك فيه عدد من رؤساء المجالس والوفود.

******

ثامناً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية:

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وبحثت الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147، والدورة 212 للمجلس الحاكم.

******

تاسعاً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية:

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الآسيوية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وبحثت الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147، والدورة 212 للمجلس الحاكم.

******

عاشراً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية:

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وبحثت الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147، والدورة 212 للمجلس الحاكم.

******

حادي عشر– أنشطة الاتحاد البرلماني العربي

قامت الأمانة العامة بإعداد مذكرة تفصيلية ومذكرة موجزة، عن أعمال الجمعية العامة الـ 147، والاجتماعات ذات الصلة، كما تم العمل على ترجمة وتوزيع جميع الوثائق التي نشرت خلال انعقاد اجتماعات الجمعية العامة، والمجلس الحاكم، واللجان الدائمة والهيئات الأخرى، كما شاركت في كافة الفعاليات الرئيسية والجانبية، أثناء انعقاد الجمعية، والمجلس الحاكم، وقامت بالتنسيق بين الوفود البرلمانية، والإسلامية، والآسيوية، والإفريقية، وكانت على اتصال دائم مع الوفود البرلمانية العربية، ووضعها بصورة آخر المستجدات، كذلك التقى الأمين العام، بكلٍ من ممثل الاتحاد البرلماني الإفريقي، والأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية، وعددٍ من رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، بالإضافة إلى التواصل والتنسيق مع رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد، حول كافة القضايا التي تهم المجموعة البرلمانية العربية. كما تمت ترجمة كافة الوثائق التي تم اعتمادها خلال الاجتماعات ووزعت على الوفود في الوقت ذاته.

والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، تأمل من كافة المجالس والبرلمانات العربية الموقّرة، إبداء أي ملاحظات أو اقتراحات من شأنها، أن تساهم في تطوير عمل الأمانة العامة خدمةً للمجالس والبرلمانات الأعضاء، تعميماً للفائدة المرجوة.

****

الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

نتائج التصويت

البند الطارئ

المقترح 1: وقف الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في غزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ودولة الكويت، باسم المجموعة العربية، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجنوب إفريقيا، باسم المجموعة الإفريقية)

المقترح 2: نحو أساس مشترك لتحقيق السلام (كندا، باسم وفود الأرجنتين، والنمسا، وكرواتيا، وفنلندا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة)

	البلد	الأصوات			مقترح 1			مقترح 2			غياب	ملاحظات الجمعية العامة
		النظرية	العملية		نعم	كلا	امتناع	نعم	كلا	امتناع		
1	ألبانيا	11	11								x	
2	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16	16		16				16			
3	أنتيغوا	10	10								x	
4	أنغولا	15	15		15				15			
5	الأرجنتين	16	14				14	14				جندر واحد 2x
6	أرمينيا	11	11								x	
7	أستراليا	14	14			14		14				
8	النمسا	12	12			12		12				
9	أذربيجان	13	13		13					13		
10	جزر البهاماس	10	10								x	
11	مملكة البحرين	11	11		11				11			
12	بنغلاديش	21	21								x	
13	بيلاروسيا	12	12		12				12			
14	بليجيكا	13	13			13		13				
15	بنن	13	13								x	
16	دولة بوليفيا المتعددة القوميات	13	13		8	5		5		8		
17	بوتسوانا	11	11		11				11			
18	البرازيل	22	22								x	
19	بلغاريا	12	12			12		12				
20	بوركينا فاسو	14	14								x	
21	بوروندي	13	13								x	
22	كابو فيردي	10	10								x	
23	كمبوديا	13	13		13					13		
24	الكاميرون	14	14		14					14		
25	كندا	15	15			15		15				
26	تشاد	11	13		11				11			جندر واحد 2x
27	تشيلي	13	13		3	10		10	3			
28	الصين	23	23		23				15	8		
29	ساحل العاج	14	14								x	
30	كرواتيا	11	11								x	
31	كوبا	13	13		13					13		
32	جمهورية التشيك	13	13			13		13				
33	جمهورية الكونغو الديمقراطية	19	19		19					19		
34	الدنمارك	12	12			12		12				
35	جمهورية جيبوتي	11	11								x	
36	جمهورية الدومينيكان	10	13								x	برلماني واحد
37	جمهورية مصر العربية	20	20		20				20			
38	غينيا الاستوائية	11	11		11					11		
39	إستونيا	11	11			11		11				
40	إثيوبيا	18	20				18			18		جندر واحد 2x
41	فيجي	10	10								x	
42	فنلندا	12	12			12		12				
43	فرنسا	18	18			18		18				
44	الغابون	11	11		11					11		
45	غامبيا	11	11		11				11			
46	جورجيا	11	11								x	
47	ألمانيا	19	19			19		19				
48	غانا	15	15		15					15		
49	اليونان	10	13			10		10				برلماني واحد
50	غينيا	13	13								x	
51	غينيا-بيساو	11	11		11					11		
52	غويانا	10	10		10					10		
53	الهند	12	12			12		12				
54	أيسلندا	10	10			10		10				
55	الهند	23	23		23					23		
56	إندونيسيا	22	22		22				22			
57	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19	19		19				19			
58	جمهورية العراق	16	16		16				16			
59	أيرلندا	12	12			12		12				
60	إيطاليا	17	17			17		17				
61	اليابان	20	20		20					20		
62	كينيا	17	17								x	
63	دولة الكويت	11	11		11				11			
64	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	10	12								x	برلماني واحد
65	لاتفيا	10	11			10		10				برلماني واحد
66	ليسوتو	11	11								x	
67	دولة ليبيا	12	12		12				12			
68	ليختنشتاين	10	10			10		10				
69	ليتوانيا	8	11			8		8				جندر واحد 2x، برلماني واحد
70	مالاوي	13	13								x	
71	ماليزيا	15	15		15				15			

	البلد	الأصوات		مقترح 1			مقترح 2			غياب	ملاحظات الجمعية العامة
		النظرية	الفعلية	نعم	كلا	امتناع	نعم	كلا	امتناع		
72	جزر المالديف	10	10	10				10			برلماني واحد
73	مالي	14	14							x	
74	مالطا	10	8		8		8				جندر واحد 2x
75	موريشيوس	11	11							x	
76	المكسيك	20	20			20			20		
77	موناكو	10	10		10			10			
78	المملكة المغربية	15	15	15				15			
79	موزمبيق	15	15							x	
80	ناميبيا	11	11	11				11			
81	النيبال	15	15							x	
82	هولندا	13	13		13			13			
83	نيجيريا	22	22		22			22			
84	النرويج	12	12		12			12			
85	سلطنة عمان	11	11	11				11			
86	باكستان	22	22	20				20			
87	دولة فلسطين	12	12	12				12			
88	البارغواي	12	12							x	
89	بيرو	15	15			10			10		
90	بولندا	10	15	10							برلماني واحد
91	البرتغال	13	13		13			13			
92	دولة قطر	11	9	9				9			جندر واحد 2x
93	جمهورية كوريا	17	17			17			17		
94	رومانيا	13	13		10						
95	روسيا الاتحادية	20	20	20				20			
96	رواندا	13	10							x	برلماني واحد
97	سام تومي وبرينسيبي	10	10			10			10		
98	المملكة العربية السعودية	15	15	15				15			
99	السنغال	13	13	13				13			
100	صربيا	12	12	6		6			12		
101	السيشيل	10	10	10					5		
102	سيراليون	12	8	8				8			جندر واحد 2x، برلماني واحد
103	سلوفانيا	11	11		11						
104	جمهورية الصومال الفيدرالية	13	13	13				13			
105	جنوب إفريقيا	17	17	17				17			
106	جنوب السودان	13	13							x	
107	إسبانيا	16	16		16						
108	سريلانكا	14	14							x	
109	سورينام	10	10	10				5	5		
110	السويد	13	13		13						
111	سويسرا	12	12		12						
112	الجمهورية العربية السورية	14	14	14				14			
113	تايلاند	18	18			18			18		
114	تيمور-ليشتي	11	11							x	
115	توغو	10	10							x	
116	تركيا	19	19	19				19			
117	توفالو	10	10							x	
118	أوغندا	16	16			16			16		
119	أوكرانيا	16	16		16						
120	دولة الإمارات العربية المتحدة	12	12	12				12			
121	المملكة المتحدة	18	18		18						
122	جمهورية تنزانيا المتحدة	18	18							x	
123	الأوروغواي	11	11		11	11					
124	أوزبكستان	15	15							x	
125	فييتنام	19	19	10		9		14			
126	الجمهورية اليمنية	15	13	13				13			جندر واحد 2x
127	زامبيا	13	13							x	
128	زيمبابوي	13	13							x	
	المجموع:	1771	1735	607	439	219	507	452	306		

مجموع "نعم" و"كلا"	1046		959
أغلبية الثلثين	697	لم تتحقق	639 لم تتحقق

القاعدة 11، الفقرة 2 (أ) من قواعد الجمعية العامة

يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. والقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت

******

ثالث عشر – الخاتمة

كان هذا تقريراً عن أعمال الجمعية الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ212 للمجلس الحاكم، والعمل جارٍ على ترجمة التقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبَل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وتزويد المجالس والبرلمانات العربية الموقرة به تعميماً للفائدة.

مكرراً أملي أن يحقق هذا التقرير الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية التقارير المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

والأمانة العامة حريصة كل الحرص، على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية، بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعمها المجموعة.

برجاء التكرم بالاطلاع والعلم وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

فايز الشوابكة

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي